جـامعة محمـد الصديق بن يحـــي – جيجل–
كليـــة الحقوق والعلوم السيـاسية
قسم العلـــــوم السيـــاسية والعـــلاقات الدولـــية

أثـــر التعـــاون الـــلامـــركـزي الجـــزائـري الفـــرنسي على التنـــمية الـــــمحلية في الجـــــزائر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة الجماعات المحلية

إعداد الطالبتين:
–غبغوب وداد
–طابتي نادية

إشراف الأستاذ:
–أ. بن شعبان رمضان

لجنـــــــــة المناقشـــــــــة:

1. أ. شابوني سامية ..... رئيسا
2. أ. بن شعبان رمضان ..... مشرفا
3. أ. بوطاف عمار ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

قائمة الإختصارات:

IULA : International Union of Local Autorités

ACP : Group D’états d'Afrique, des Caraïbes et du Pacifique

PNUD : Programme Des Nations Unies pour le Développement

AFCCRE : Association Française du Conseil des Communes et Régions D'Europe

I R COD :L’institut Régional de Coopération Développement

EPCA : Etablissement Populaire Communal d’Assainissement

EPIC : Etablissement public à Caractère Industriel Et Commercial

URBASE : Centre d'Etude et de Réalisation en Urbanisme Sétif

O.N.A : L’office National D’Assainissent

CERTU : Centre D'études Sur Les Réseaux, Les Transports, L'Urbanisme et les Constructions Publiques

SYTRAL: Syndicat Mixte des Transports Pour le Rhône et l'Agglomération Lyonnaise

APS : Algérie Presse Service

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (01)	فواعل التنمية المحلية القطاع العام و الخاص.	**63-62**
الجدول رقم (02)	اتفاقيات التعاون الموقعة بين الجماعات المحلية في الجزائر والجماعات المحلية الأجنبية حسب القارات.	**69**
الجدول رقم (03)	اتفاقيات التعاون اللامركزي الموقعة بين الجماعات المحلية في الجزائر والجماعات المحلية الأجنبية حسب البلدان.	**71-70**
الجدول رقم (04)	اتفاقيات التوأمة والتعاون الموقعة بين الجماعات المحلية الجزائرية والجماعات المحلية الفرنسية.	**75-71**

مقدمة

تمهيد:

في سياق دولي متطور لم تعد الدول القطب الوحيد في العلاقات الدولية، خاصة مع اقتران تطور اللامركزية بالعولمة، وظهور الحكم الراشد وهذا ما ساهم في بلورة أفكار جديدة، وخاصة المتعلقة بتدعيم اللامركزية في الدول وذلك في فترة الثمانينيات مما أدى إلى التدفق العالمي المتعدد الجوانب سواء المالي أو التجاري وحتى الإنساني إضافة لتأكيد النظريات الليبيرالية المؤيدة والمشجعة للانسحاب التدريجي للدول من الساحة الاقتصادية والاجتماعية، هذه المعطيات كانت مصحوبة بتنظيم وتحويل سلطات الدول نحو السلطات المحلية، بهدف تشجيع الاستقلالية المالية والقانونية لهذه الأخيرة، وإعطائها شرعية دولية من خلال التعاون اللامركزي الدولي والذي تزامن ظهوره مع احتياجات الأقاليم للقيام بتنمية محلية شاملة في ظل نقص الإمكانيات لدى الكثير من هذه الأقاليم فكان من الضروري توجه هيئات محلية لدول الشمال لعقد اتفاقيات تعاون وصداقة وتوأمة مع دول الجنوب من أجل تبادل الخبرات لكلا الطرفين، لكن حاليا أصبح هذا التعاون اللامركزي الدولي تعاون اقتصادي بالدرجة الأولى وأصبح عبارة عن شراكة متضافرة بين الكيانات الإقليمية ومختلف الجهات الفاعلة، كما تصاعدت في دول الجنوب أفكار جديدة متعلقة أساسا بالتنمية المحلية و التنمية البشرية، وقد تبنتها العديد من الدول الحديثة الاستقلال والجزائر لم تكن بمعزل عن هذه الدول فكانت كل توجهاتها نحو تبني مقاربة التنمية المحلية عن طريق المخططات التنموية والدفع بالتنمية من خلال العديد من الإصلاحات ومن أهمها الإصلاحات القانونية في إطار تعزيز اللامركزية والادارة المحلية وتسهيل إقامة علاقات التعاون اللامركزي الدولي وخاصة في آخر تعديل لقانوني البلدية والولاية.

❖ **أهمية الدراسة:**

يعتبر التعاون اللامركزي الدولي من المواضيع الحديثة التي تهتم بالعلاقات فوق الوطنية بين الجماعات المحلية من أجل إنجاز مشاريع مشتركة تعود بالفائدة على أطراف التعاون، وتعود أولى بوادر ظهوره إلى علاقات الصداقة بين فرنسا وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، ثم تنامى تدريجيا مع تفعيل اللامركزية في أغلب دول العالم، و تزايد اهتمام مختلف المنظمات الدولية والإقليمية بهذا النوع من التعاون.

❖ **أهداف الدراسة:**

تبحث هذه الدراسة في حدود المساهمات التي يمكن أن يقدمها التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي لدفع التنمية المحلية، وذلك من خلال ضبط المفهومين وتوضيح العلاقة بينهما، وتحديد تحديات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي.

❖ **مبررات اختيار موضوع الدراسة:**

الدافع وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي وأخرى ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

أ- المبررات الذاتية : وتتمثل في:

اختيار موضوع التعاون اللامركزي في الجزائر وربطه بالتنمية المحلية نابع من رغبة شخصية ، وكذلك الرغبة في الحركة والبحث في مجال أوسع والذي من خلاله يتم معرفة مثل هذا النوع من المواضيع.

ب- المبررات الموضوعية: وتتمثل في:

- الرغبة في دراسة موضوع هام يعد من صميم العلاقات الخارجية يعالج الدور التنموي لعمليات التعاون الجزائري الفرنسي.
- حداثة موضوع التعاون اللامركزي الدولي وعدم وجود دراسات كافية في هذا الموضوع خاصة باللغة العربية.
- إثراء المكتبة الجامعية بمعطى علمي متعلق بالتعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي، وتزويد الباحث بقاعدة علمية تساعده على فهم مثل هذا النوع من المواضيع.

❖ **إشكالية الدراسة وفرضياتها:**

في ظل تزايد الاهتمام الدولي بمفهوم التعاون اللامركزي باعتباره ممارسة تسمح للجماعات المحلية بالنشاط على المستوى الدولي والبحث عن فرص يتيحها هذا النوع من التعاون خاصة منها الهادفة الى تحقيق التنمية المحلية فإننا سنعالج في هذه الدراسة موضوع التعاون اللامركزي الدولي، حيث تهدف إشكالية الدراسة إلى طرح التساؤل الرئيسي المتعلق بفهم علاقات التعاون الخارجي للهيئات اللامركزية الجزائرية في إطار التعاون الثنائي الجزائري الفرنسي ومدى تحقيقه للتنمية المحلية من خلال مختلف الاتفاقات المبرمة بين الطرفين، وعليه نقوم بطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهم التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي في دعم مستويات التنمية المحلية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية.

– التساؤلات الفرعية:

– ما هو التعاون اللامركزي الدولي؟.

– ما هو واقع التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي؟

– ما هي تحديات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي؟

– فرضيات الدراسة:

للإجابة على كل التساؤلات الفرعية المطروحة ارتأينا صياغة الفروض العلمية التالية:

أ– الفرضية الرئيسية:

تبني التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي له تأثير على التنمية المحلية في الجزائر.

ب– الفرضيات الفرعية:

– التنمية المحلية في صلب اهتمامات مشاريع التعاون اللامركزي.

– تساهم العلاقات التعاونية اللامركزية الجزائرية الفرنسية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

– نجاح التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي مرتبط بتحديث اللوائح القانونية وتفعليها في الجزائر.

❖ حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في:

1– المجال المكاني:

تتحدد هذه الدراسة مكانيا عن طريق البحث حول الدور الذي يلعبه التعاون اللامركزي الدولي بين الجزائر وفرنسا، وذلك من بعض الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين.

2- المجال الزماني:

رغم أن ظهور التعاون اللامركزي كان حديثا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال أول توأمة بين فرنسا وألمانيا في اطار المصالحة بينهما، إلا أنه تطور و تنامى خاصة مع فرنسا بعد اعتمادها قانون اللامركزية ومحاولة تدعيمها وتجسد ذلك من خلال أول تأطير قانوني له في فرنسا عام 1985، ثم تدعم بقانون 1992 الذي كرس التعاون اللامركزي دوليا، ومع تنامي المنظمات الدولية العالمية التي حاولت تكرسيه ، وتبنته أغلبية الدول بما في ذلك الجزائر من خلال اخر إصلاح قانوني البلدية والولاية ، وكذلك من خلال أخر مرسوم رئاسي صادر في 2017 والمتعلق بتحديد علاقات التعاون اللامركزي، وبالتالي سنركز في هذه الدراسة على بعض اتفاقيات التعاون بين الطرف الجزائري والفرنسي في الفترة ما بين 1999 - 2017 باعتبارها فترة عرفت تطورا ملحوظا لاتفاقيات التعاون اللامركزي الدولي وكذا أثر هذه الاتفاقيات على التنمية المحلية.

❖ **الدراسات السابقة**

انطلاقا من كون العودة إلى الدراسات السابقة تهدف إلى الكشف عن الدراسات العلمية التي تتقاطع مع موضوعنا، وعلى الرغم من أهمية موضوع التعاون اللامركزي الدولي إلا أنه لم تكن هناك دراسات سابقة كثيرة تتناوله وخاصة باللغة العربية، وذلك لحداثة الموضوع فجل الدراسات حول التعاون اللامركزي الدولي اما تكون دراسة قانونية، أو تركز على التعاون اللامركزي في مجالات محددة، غير أنه يمكن رصد مجموعة من الدراسات في التعاون اللامركزي الدولي الجزائري الفرنسي والتي تتقاطع مع بحثنا المعنون" أثر التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي على التنمية المحلية في الجزائر".

على العكس من ذلك في الدول الغربية لاسيما منها فرنسا التي تعرف رصدا علميا كبيرا يتناول فيه موضوع التعاون اللامركزي خاصة إصدارات منظمة (Cité Unies France) التي تعد دراسات وتقارير دولية حول مختلف النشاطات للجماعات المحلية في هذا المجال و نجد من هذه الدراسات:

- دراسة "زاباطا" (Zapata Garesche Eugne)

" Internationlisation des villes et coopération décentralisée entre l' union Européenne et l' Amérique".

(تدويل المدن والتعاون اللامركزي بين الاتحاد الأوربي وأمريكا اللاتينية)

والذي تناول فيه ظهور شكل جديد من التعاون الدولي الذي لا يخرج عن نطاق سياسة الدولة، ألا وهو التعاون اللامركزي الدولي وظروف ظهوره وسماته وخصائصه، وأهم الفاعلين فيه لما له من ديناميكية سياسية واقتصادية للمجتمع في تحقيق التنمية في إطار السياسات العامة للدولة.

- أما الدراسات العربية ورغم محدوديتها خاصة الكتب فنجد دراسات لرسائل ماجستير نذكر منها:

أولا: رسالة ماجستير بعنوان "التعاون اللامركزي الدولي من اجل التنمية المستدامة" في سنة 2012 من إعداد الباحثة مختاري نسيمة تناولت فيه دور ومكانة الهيئات المحلية في تفعيل التنمية المستدامة، من خلال التعاون اللامركزي الدولي، وركزت الباحثة في دراستها على الإطار القانوني للتعاون اللامركزي الدولي.

ثانيا: تتمثل في دراسة قامت بها الطالبة رادية عليان لنيل شهادة الماجستير سنة2015 بعنوان" التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980-2012" ، وتعالج الرسالة موضوع التعاون اللامركزي الدولي من خلال التهيئة الإقليمية في إطار مشاريع قامت بها بلدية الجزائر العاصمة مع بلدية مرسيليا (ترميم كنيسة كاتدرائية السيدة الإفريقية)، بالإضافة إلى (تجربة تاجماعت جبلة والاتحاد الأوربي، وكلها كانت اتفاقيات تعاون بين الطرفين الجزائري والفرنسي من أجل التهيئة الإقليمية وخلق مساحات خضراء.

ثالثا: رسالة ماجستير للطالبة حمادو فتيحة لسنة 2016 بعنوان" دور التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية" والتي ناقشت فيه موضوع اللامركزية واهم خصائصها في الجزائر، وكيف أثرت في تشكيل التعاون اللامركزي الدولي ، كما تناولت دور بعض مشاريع التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي على التنمية المحلية من خلال دراسة حالة التعاون بين مدينتي الجزائر وباريس (مشروع ترميم حديقة الحامة).

❖ مناهج الدراسة

تتطلب دراسة أي موضوع علمي أسس منهجية لتوجيه الباحث، لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة اعتماد منهجية بتحليل البيانات المختلفة، ولإحداث التوازن المطلوب في فصول الدراسة ومباحثها استوجب المزج بين مناهج الدراسة وتمثلت أساسا فيما يلي:

المنهج التاريخي: وهو الذي يتبعه الباحث في جمع المعلومات عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، يقوم على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية[1].

فالبر غم من أن موضوع التعاون اللامركزي هو موضوع حديث نسبيا إلا أن استعمال هذا المنهج مكننا من فهم ظاهرة التعاون اللامركزي الدولي، ومنطقها وعلى تتبع المسار التطوري لها، كما ساهم في فهم وتطور العلاقة في مجال التعاون اللامركزي بين الجزائر وفرنسا، واهم المحطات الرئيسية فيها.

منهج دراسة الحالة: يتجه هذا المنهج إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مر بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة[2].

حيث أسقطنا الظاهرة محل الدراسة التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي وأثره على التنمية المحلية بالوصف لكل معطياتها، وتحليل مكوناتها، والعلاقة الترابطية لأطراف التعاون وآثارها على التنمية المحلية.

❖ تقسيم الدراسة

حسب المنهجية المتبعة ومن أجل بلوغ الأهداف العلمية والعملية للدراسة، وبالإضافة لمقدمة والخاتمة فإنه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول : لكل فصل مباحث. ولكل مبحث مطالب.

الفصل الأول المعنون بالإطار المفاهيمي للتعاون اللامركزي الدولي قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: مفهوم التعاون اللامركزي الدولي وقسمناه إلى أربعة مطالب، المبحث الثاني: تنظيم التعاون اللامركزي والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مطالب .

أما **الفصل الثاني** جاء تحت عنوان الإطار النظري للتنمية المحلية. قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية التنمية المحلية. والمبحث الثاني نظريات وابعاد التنمية المحلية. وأخيرا المبحث الثالث: مجالات واستراتيجيات التنمية المحلية.

---

[1] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد مذكرات البحوث**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007، ص107.

[2] **نفس المرجع** ، ص130.

وأخيرا تضمن **الفصل الثالث**: المعنون بواقع التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي ودوره في التنمية المحلية. تناولنا فيه ثلاث مباحث، في المبحث الأول الخلفية التاريخية للتعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي، الظروف، الإطار القانوني. المبحث الثاني حالات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي والمبحث الثالث تحديات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتعاون اللامركزي الدولي

لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن الجماعات المحلية أصبحت تسعى للعب أدوار على الساحة الدولية متجاوزة بذلك حدودها الجغرافية، وكانت تسجل حضورها بمجال كان مخصصا للحكومات على المستوى المركزي، مما جعلها تقيم علاقات مع الخارج خاصة وأن معظم المشاكل التي تواجهها على مستوى إقليمها مشابهة لتلك التي تواجهها سلطة محلية أخرى في العالم، فقد ترجمت هذه العلاقات عن طريق مساندة متبادلة وتضامن على مختلف الجهات، تطور فيما بعد في شكل شراكة وأصبحت هذه العلاقات أكثر تدويلا قانونيا.

كما أن مواجهة التطورات والتحولات السريعة المفروضة على العالم أبرزها العولمة، وعدم قدرة الدول على تحقيق متطلبات المجتمع، أظهرت شكلا جديدا تمثل في التعاون اللامركزي الدولي والذي عرف تطورا ملحوظا بعد الحرب العالمية الثانية وفتح المجال أمام الهيئات المحلية للبروز كفاعل دولي.

على ضوء ما تقدم، سيتم في هذا الفصل محاولة إعطاء تصور واضح لما نعنيه بالتعاون اللامركزي الدولي وذلك من خلال التطرق الى الإطار المفاهيمي للتعاون اللامركزي الدولي في مبحثين: مفهوم التعاون اللامركزي الدولي، تنظيم التعاون اللامركزي الدولي .

المبحث الأول: مفهوم التعاون اللامركزي الدولي

اقتصرت العلاقات الدولية منذ القدم على الهيئات المركزية المتمثلة في مختلف الوزارات والإدارات الحكومية، لكن في السنوات الأخيرة ونظرا لتصاعد عوامل متعددة كالعولمة، أقلمة السياسات العامة، أدت إلى ظهور نوع جديد للتعاون الدولي والذي يتمحور حول إشراك الأجهزة المحلية في هذه العلاقات الخارجية وذلك استجابة للتغيرات التي تحدث على الساحة الدولية، وفي العناصر التالية سنتطرق إلى السياق التاريخي لهذا التعاون، وأهم التعاريف التي تناولت الموضوع، وخصائص التعاون اللامركزي إلى جانب أهدافه.

المطلب الأول: السياق التاريخي لتطور التعاون اللامركزي الدولي

عرفت المجموعات المحلية بعد الحرب العالمية الثانية تطوير علاقات قائمة على الصداقة والتبادلات تحت لواء التوأمة، تطور فيما بعد هذا المفهوم وتحول إلى تعاون لامركزي هدفه تجسيد المزيد من المشاريع الطموحة خاصة في مجال الديموقراطية التشاركية والتطوير المؤسساتي والتنمية المحلية.

إن من أقدم وأشهر أشكال التعاون اللامركزي هي توأمة المدن، حيث ظهرت توائم تاريخية كوسيلة لتعزيز التقارب بين الدول، مبنية على علاقات الصداقة بين مدينتين أو منطقتين، مما يوفر أساسا للروابط المؤسسية بين المجتمعات المحلية، وتعزيز التعاون والتبادل الثقافي ودعم مشاريع التنمية بين مجتمعاتها[1].وقد برز التعاون اللامركزي الدولي في أول توأمة فرنسية ألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، كوسيلة للمصالحة تهدف إلى تعزيز واستئناف الدبلوماسية في إطار من التضامن[2].

(1) Eugene Zapata Gareshe**, internationalisation des villes et coopération décentralisée entre l'union européenne et l'Amérique latine,** manuel pratique, ministre des affaires étrangère et européenne, direction général de la coopération international et du développement group collet ,2008, p.108.

(2) Thanina Arroudj," la coopération décentralisée franco- algérienne : cas du partenariat entre les villes d'Epinay –seine et de tichy",(en vue de l'obtention du diplôme de master en sciences économie du développement et gouvernance), université Abderrahmane mira de Bejaia 2016/2017, p. 08.

خلال الستينيات وفي سياق إنهاء الاستعمار في إفريقيا توجهت اتفاقيات التوأمة نحو المعونة الإنمائية[1] بغرض إعادة تشكيل للعلاقات بين دول الشمال ومستعمراتها السابقة، وإقامة إجراءات التضامن بين المجتمعات الإقليمية في بلد من بلدان الشمال والجنوب في إطار التوأمة والتعاون، الذي كان هدفه إقامة شكل جديد من التضامن للعلاقات الإنسانية وربطه بمفهوم السلام والتنمية[2]، لاسيما بين فرنسا وبعض دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكان أول اتفاق توأمة بين مدينتي نيور ومرسيليا على التوالي مع أتاكامي (توغو) وادبيجان (ساحل العاج) عام 1958 وذلك من خلال إرسال التبرعات والمعدات، سيارات الإطفاء القديمة والحافلات والغذاء، المعدات الطبية والتعليم.....إلخ.

وبعد استقلال هذه الدول وفي خضم هذا التعاون بين الشمال والجنوب، حاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرون، عام 1971 إضفاء الطابع المؤسسي على هذا النهج أو على الأقل إعطاءه بعدا رسميا عن طريق تشجيع العلاقات بين المدن[3] .خلال فترة الحرب الباردة وتحديدا في السبعينيات كانت التوأمة وسيلة هامة للاتصال بين بلديات أوروبا الشرقية مع نظيراتها في أوروبا الغربية من أجل جعل الشعوب أكثر قربا عن طريق الاتفاقيات لمعالجة عدد من المشاكل المشتركة (حماية البيئة، الهجرة، المرافق المجتمعية) [4].

وفي الثمانينيات أقيمت علاقات بين البلدان الأوروبية والبلدان الواقعة خارج أوروبا لتشمل جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ظهر معها نهج جديد في تحديد طبيعة التعاون اللامركزي، وأصبح أكثر مساواة وتم اعتماد مصطلح الشراكة الذي يهدف إلى مساعدة المجتمعات المحلية على إرساء الديمقراطية المحلية والجهات الفاعلة الجديدة، وتحسين إدارة الخدمات وإنشاء نظم مالية لامركزية لتعزيز المجتمع المحلي في هياكله ومسؤولياته[5] .ليظهر مصطلح التعاون اللامركزي لأول مرة في نص رسمي قانوني في فرنسا سنة 1985 بشأن الإجراءات الخارجية للسلطات المحلية والذي منحها اعتراف سياسي أكثر صرامة، كما صاغ بعدها الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى عام 1989 عبارة "التعاون

---

(1) المعونة الإنمائية: تشير المعونة التنموية إلى العمل التطوعي من قبل جهة خارجية لتعزيز تنمية دولة ثالثة (دولة نامية). هناك العديد من مفاهيم التنمية وكذلك أشكال المساعدة ،هو مصطلح ابتدعته لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس المساعدات وهي أول من استخدم هذا المصطلح عام1969، حيث استخدم على نطاق واسع كمؤشر على تدفق المساعدات الدولية. وأول شخص لفظ مصطلح المعونة الإنمائية هو الرئيس الامريكي هاري ترومتن، في خطابه بتاريخ20 جانفي 1949م، كما يمكن القول أنها تشير إلى العمل التطوعي من قبل جهة خارجية لتعزيز تنمية دولة أخرى (بلد نامي). لمزيد من المعلومات أنظر:

<Dictionnaire.sensagent.com:/http://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/dictionnaire/fr-fr>

(2) ***Idem***.

(3) Martin Bondo , Martin Balkwisha Nyonyo**, la coopération décentralisée dans l'espace francophone** ,rapport de recherché APF document n°12, 09-12 Juillet 2013,p10 disponible sur :<http// :apf, francophonie, org ,la coopération décentralisation>

(4) Eudene Zapata gareshe, ***Op*,*Cit*.,** p.109.

(5) Thanina Arroudj , ***Op.Cit*** **.**

اللامركزي من أجل التنمية "في **اتفاقية لومي** الرابعة(**Lomé**)[1] الموقعة مع بلدان إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي(**ACP**).[2]

خلال التسعينيات تطور التعاون اللامركزي ليشمل تعزيز الحكم والإدارة المحلية وتعبئة المجتمع المحلي ودعم اللامركزية، وإرساء الديمقراطية وإضفاء الطابع الإقليمي على السياسات العامة في عدة بلدان ويميل هذا النهج الجديد للتعاون اللامركزي ليصبح عملا جماعيا قائما على الشراكة الطويلة المدى[3].

ومن أجل فهم ديناميكية تطور التعاون اللامركزي الدولي كسياسة عامة دولية تنفذها السلطات المحلية على المستوى المحلي لابد من معرفة الظروف الدولية المصاحبة لبلورة مفهوم التعاون اللامركزي وأهم التطورات التي طرأت عليه والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

أ– نهاية احتكار الدولة وظهور فاعلين محليين على الساحة الدولية: مع تصاعد العولمة وتأثيرات وسائل الإعلام منذ الثمانينيات لم تعد الدول وحدها المؤثرة في العلاقات الدولية بل ظهرت فواعل جديدة من بينها المجتمعات المحلية حيث أصبحت تعتبر نفسها كفواعل غير وطنية مما ساعد على تعدد الجهات الفاعلة في الساحة الدولية بما في ذلك السلطات المحلية التي تعمل على تطوير الأنشطة العابرة للحدود الوطنية، حيث أكد العديد من علماء السياسة على فقدان نفوذ الدولة في العلاقات الدولية، مما أدى إلى التقليل من شرعية هذه الدول وعدم فعالية السياسات الخارجية وفي هذا السياق يقول "جاك بيليتيه"(Jacques Pelletier) وزير التعاون السابق في فرنسا:

> "إن عولمة المشاكل وعولمة العلاقات تترافق مع إرادة السكان لتكون جزءا من ممارسات التنمية المحلية، ويمكن حل هذا التناقض من خلال الجمع بين السياسات الهيكلية التي تتبعها الدول مع ممارسات المجتمع المدني ، ويعني هذا من حيث التعاون أن دور الدولة سيكون موجه أكثر لتأسيس ودعم الآليات التي تحرر الإبداع والطاقة، وهذا

---

[1] اتفاقية لومي: هي عبارة عن اتفاقيات تجارية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و46 دولة في إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، ووقعت الاتفاقية الأولى في فيفري 1975، وتم تمديدها بموجب اتفاقيات لومي الثانية في أكتوبر 1979 ولومي الثالث في ديسمبر 1989، المنقحة في عام 1995 وفي عام 2000 تم استبدال الاتفاقية الأخيرة باتفاقية كوتونو. لمزيد من المعلومات أنظر:

Le Monde Diplomatique, "conventions de Lomé."
Disponible sur :< **https://www.monde-diplomatique.fr/index/sujet/lomeconventions de..#..pagination-articles** > visité le : 03-03-2018 .

[2] Martin Bondo , Martin Balkwisha Nyonyo ,***Op.Cit.,*** pp.05-10.

[3] Arezki Akarkar, "coopération décentralisée et développement territorial : l'expérience franco-algérienne", **revue de recherches et études en développement**, Volume 02, Numéro 03,université de Bejaia, 2007,p.38.

يعني أيضا أن التعاون سيتخذ إجراءات بشكل متزايد من المجتمع المدني إلى المجتمع المدني حيث يقوم كل الشركاء بإثراء التبادل"[1]

لقد أعطت العولمة فرصا لظهور فاعلين غير حكوميين جدد على الساحة الدولية، كالشركات متعددة الجنسيات، نشاطات المنظمات غير الحكومية، الإعلام ...الخ، بحيث أصبح النظام الدولي والمجتمع الدولي الجديد أكثر تجزؤا لامركزيا واقتصاديا يحمل أشكالا جديدة من العمل الدولي، ثم جاءت العلاقات الدولية العابرة للحدود الوطنية لتزيد من المسؤولية المحلية، وأصبحت السياسات العامة تصنع محليا من طرف العناصر الفاعلة على الساحة الدولية من خلال التعاون اللامركزي[2]، وقد بين هذا النهج عدم كفاية التعاون التقليدي ومن ناحية أخرى الحاجة إلى المشاركة المباشرة للكيانات الإقليمية اللامركزية والسكان في العمل الدولي[3].

ب- إضفاء الطابع الإقليمي على السياسات العامة: من بين العوامل التي تشجع ظهور التعاون اللامركزي هي الاتجاه نحو إضفاء الطابع الإقليمي على السياسة العامة في جميع أنحاء العالم بعد أن كانت هذه الأخيرة محصورة في المركز، الذي كان مهيمنا على صنعها ولإضفاء الطابع الإقليمي على السياسات العامة وتطويرها من أجل أكثر فعالية تعتمد على أشكال جديدة للتنسيق والتعاقد والتنظيم الجماعي على المستوى الوطني والمحلي[4].

ج- بروز الجماعات المحلية على الساحة الدولية: ارتبط ظهور الجماعات المحلية على الساحة الدولية بالتغييرات الكبرى التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة، ويمكن تبرير هذا الدور التصاعدي للجماعات المحلية من خلال مجموعة من العوامل تتمثل في[5]:

1. إن دور الجماعات المحلية كفاعل في الساحة الدولية مؤشر على النجاح الذي لاقته داخل بلدانها، إذ أن اللامركزية و الجهوية والحكم الذاتي مرتبطة جميعها بمسار الديمقراطية واتساع مجال الحريات بعدد من المناطق حتى تلك التي كانت تشكل إلى عهد قريب معاقل تقليدية للنظم الديكتاتورية بمختلف أنواعها، ففي جل بقاع العالم نلاحظ حركية إعادة تنظيم السلطات وإفساح مجال أوسع للمشاركة ودمقرطة للمجال السياسي والاجتماعي، بل إن مستوى الديمقراطية أصبح يقاس حاليا بتطور اللامركزية ونظم الحكم الذاتي.

---

[1] Jacques Pelletier, Président du Comité préparatoire, Avant-propos du Livre blanc des Assises de la Coopération et de la Solidarité Internationale disponible sur : <**http://www.globenet.org/assises/livre-blanc/avant-propos.html**> visité le: 11-03- 2018.

[2] ***Idem.***

[3] Martin Bondo , Martin Balkwisha Nyonyo , ***Op. Cit***.,p.05.

[4] Arezki Akarkar, ***Op. Cit.,*** p.38-39.

[5] عبد المنعم بكور، " التعاون اللامركزي نحو تبني مقاربة جديدة في العلاقات الدولية"، **مجلة الأحداث العربية**. الرباط، 2013، ص ص 05-09.

2. ظهور الجماعات المحلية على الساحة الدولية يؤشر أيضا على التغييرات التي بدأت تمس بالهياكل التنظيمية للدول، فبعد النقلات النوعية التي عرفها العالم وجدت الدولة نفسها بمفهومها الكلاسيكي مجبرة على البحث عن عناصر مرجعية جديدة، وعن دور جديد وعن مشروعية جديدة، ففي عالم لم تعد الحدود تعني فيه الشيء الكثير أضحت الحاجة إلى تضافر قدرات وكفاءات جميع مستويات السلطات المركزية(المركزية، الجهوية و المحلية) لتدبير التحديات ولتطوير القدرة على الفعل والتأثير في التبادلات التي أصبحت أمرا واقعا، بدل الاكتفاء بمعالجة تداعياتها ونتائجها فقط.

وتجدر الإشارة إلى أن إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للدول ليس امرا مقصورا على دول الجنوب التي تواجه تعقيدات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه أمر غير مقصور على دول شرق أوربا التي تبحث عن مرجعيات اقتصادية وايديولوجية ولكن حتى الدول المتقدمة وجدت نفسها مضطرة إلى مسائلة مؤسساتها والبحث عن سبل ملائمتها مع التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الدولي.

نتيجة هذه الاعتبارات وجدت الدول نفسها مجبرة على إعادة النظر في توزيع الأدوار وخاصة أنها واجهت مسارين للضغط[1] :

- **الأول تنازلي**: ويتعلق بالمستلزمات الدولية التي فرضت نفسها على اقتصاديات الدول وقلصت من هامش المبادرة المتوفر لها حيث تنازلت لرؤوس الأموال المتحركة ولتوجهات جيو استراتيجية لها منطقها الخاص.
- **الثاني تصاعدي**: أي المطالبة بمزيد من اللامركزية كأداة لتدبير الشأن العام المحلي، والتصاعد الذي عرفته بعض التوجهات الداعية إلى إفساح مجال أكبر لتثمين خصوصيات المجالات اللغوية والثقافية والاجتماعية.

وكنتيجة لذلك فرضت المستويات المحلية والجهوية نفسها كخيار بديل للدولة في شكلها التقليدي.

إن البعد الدولي للجماعات المحلية هو أيضا نتاج منطقي للرهانات الاقتصادية التي تستهدفها، فالمدن لم تعد في معزل عن القنوات الاقتصادية ولا عن نظم الإنتاج والاستهلاك وهي تشكل بالتالي أسواقا افتراضية وفاعلين مميزين في مجال التعاون والتبادل، وقد أظهر التعاون اللامركزي في هذا الصدد قدرته على المساهمة في إقامة شراكات تستفيد منها نظم الإنتاج المحلية.

[1] **المرجع السابق**، ص08.

المطلب الثاني: تعريف التعاون اللامركزي الدولي

قبل البدء في تقديم تعريف للتعاون اللامركزي الدولي تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم يستمد معناه من نظام اللامركزية الإدارية، وأن أطرافه هي ذات طبيعة لا مركزية، وعليه سنستعرض فيما يلي تعريف التعاون واللامركزية كل على حدى.

تعريف التعاون:

التعاون في اللغة: هو تبادل المساعدة أو المشاركة والمؤازرة، أما التعاون كنظام أو كمذهب اقتصادي واجتماعي فيقوم على التضامن الطوعي بين جماعة من الأفراد يقيمون مشروعا اقتصاديا مشتركا ويديرونه بأنفسهم في سبيل تحسين وضعهم الاقتصادي كمنتخبين أو مستهلكين [1].

عرفه **المنجد في اللغة العربية المعاصرة** بأنه: مذهب اقتصادي مبني على التبادلية، على التضامن، أو على تبادل المعرفة[2].

تعريف اللامركزية الإدارية:

يقصد بها توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية في العاصمة، وبين هيئات محلية أو مصلحية مستقلة، ومن هنا يتبين لنا أن النظام المركزي يقابله تماما النظام اللامركزي، إذ الأول يعتمد على ظاهرة تركيز الوظيفة الإدارية، والثاني يقوم على توزيعها[3].

ويعرف" **مارتن بوندو**" (Martine Bondo) التعاون اللامركزي الدولي بأنه: "ممارسة دولية للتبادل تشمل المجتمعات المحلية والرابطات والمنظمات والحكومات المركزية، وجماعات المصالح والشركات".

ومن هذا التعريف نستنتج أن مصطلح **التعاون** يشير إلى "المبادلات والإجراءات التي تنفذ بالتعاون مع الهياكل الأجنبية أو المجتمعات المحلية والسلطات الإقليمية".

أما **اللامركزية:** فتحدد هذا التعاون وطريقة عمله، أي ما يتعلق بمجتمعات أو سلطات إقليمية في مختلف البلدان ذات مصلحة عامة محلية[4].

أما "**زاباتا** "(Zapata Gareshe Eugene)فيعرف التعاون اللامركزي على أنه: "مجموعة من مبادرات التعاون الإنمائي الرسمية التي تسعى تحت قيادة السلطات المحلية إلى تعزيز قدرة الأطراف الإقليمية، وتعزيز التنمية الأكثر

---

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**. الجزء 1، د ب ن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز الطباعة الحديثة، 1990، ص 764.

(2) المنجد في اللغة العربية المعاصرة.ط2، بيروت: دار المشرق، 2001، ص1037 .

(3) عمار بوضياف، **شرح قانون البلدية**. ط1، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2012، ص29.

(4) Thanina Arroudj, ***Op.Cit***.,p.07.

تشاركية، ويعتمد التعاون اللامركزي أساسا على مبادئ أهمها تعدد الأطراف، المصلحة المتبادلة والشراكة ويميل أكثر وأكثر نحو المبادرات التي تضيف قيمة للأنشطة، بدءا من خصوصية مجالات اختصاص السلطات المحلية"[1].

من خلال تعريف زاباتا نجد أنه يركز على أهمية تعدد الأطراف والمصلحة المتبادلة كأساس للتعاون اللامركزي.

عرفها "**باتريس نوازاث**" (Patrice Noisette): "إن التعاون اللامركزي هو تعاون سياسي واستراتيجي من إقليم إلى إقليم، حيث يكون الدعم المؤسسي في صميم الاهتمامات، التي تطور رؤية عرضية للتنمية المحلية وتستند إلى فكرة المعاملة بالمثل"[2].

كما يمكن تعريفه بأنه: "شكل حديث نسبيا من التعاون التنموي يطرح كمكمل للمساعدة التنموية يتمثل في علاقات التعاون والشراكة التي تنشأ بين الفاعلين اللامركزيين للجماعات أو السلطات الإقليمية وجمعياتها ومجالسها، وتنظيمها من دول مختلفة، والتي تأطر في الغالب باتفاقية"[3].

نلاحظ أن هذا التعريف شامل، حيث حدد الأطراف وحتى الفواعل المحلية، وأن هذا التعاون اللامركزي جاء كمكمل في شكل تعاون أو شراكة وينتهي باتفاقية.

وحسب **برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD لسنة 2001)** في دراسة حول التعاون اللامركزي توصل فيها إلى تعريفه بأنه: "شراكة موسعة بين الجماعات المحلية والمدن المختلفة إذ يعتبر كميكانيزم لقيام علاقات شراكة جديدة بين الأقاليم الجهوية، وهو نموذج معارض للنموذج التقليدي الذي يتم بين دولة ودولة اخرى"[4].

كما عرف **الاتحاد الأوروبي** التعاون اللامركزي بأنه: "نهج جديد في علاقات التعاون يسعى إلى إقامة علاقات مباشرة مع هيئات التمثيل المحلي، لها قدراتها الخاصة على تنفيذ المبادرات الإنمائية بمشاركة مباشرة من المجموعات السكانية المهتمة، مع مراعاة مصالحها وأراءها بشأن التنمية" [5].

---

(1) Catherine Ogandaga Natyango Gwenaelle, la coopération décentralisée entre collectivités Territoriales françaises et africaines : Les leviers de l'implication et de la Réciprocité" ,(doctorat sciences de gestion) , école doctorat le sciences économiques, université de lille1,19/05/2004, p.34.

(2) Patrice Noisette, virginie rachmuhl, **coopération décentralisée et développement urbain .l'intervention des collectivités territoriales**, le Groupe de recherches et d'échanges techno-logiques ,ministère des affaires étrangères et européennes ,2007,p.26.

(3) منير مباركية، "التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، رقم 2، العدد 6، جامعة الجلفة، 2017، ص 268.

(4) Decentralized Cooperation, Available at : <**http//:gestrimsan.malga,en/escport/sites/default/economic/gestrisam/portal/menu/seccion0011/documents**>,visited in : 10-05-2018 .

(5) Maria Del Huerto Romero, **Introduction a la coopération desentralizda**, observatorio de la cooperation descentralizada local UE.AL, modulo2, barcelona ,2007,p.33.

ولتوضيح أكثر لمفهوم التعاون اللامركزي الدولي، نجد أن أغلب المفكرين يميزون بين تعريفين رئيسيين، أولهما المعنى الفرنسي أي التعاون اللامركزي الثنائي، والثاني تعريف الاتحاد الأوروبي وهو التعاون المتعدد الأطراف.

أ- من الناحية الثنائية: التعاون اللامركزي يتكون من العمل المشترك الذي تقوم به سلطة محلية واحدة أو أكثر، أو دولتين لهما نفس المصلحة، ويترجم ذلك إلى شكل جديد من أشكال التضامن الدولي ينفذ على مستوى السلطات المحلية في بلدان الشمال، مما يتيح لها أن تكون في جانب البلديات المحرومة في بلدان الجنوب من خلال تنفيذ المشاريع الإنمائية التي تركز على الشراكة والإجراءات الطويلة الأجل، والغرض منه هو دعم التحول في التنظيم الإداري والسياسي للبلدان في عملية اللامركزية عن طريق دعم السلطات المحلية الجدية وتتمثل أهدافه في تعزيز المجتمعات المحلية، وتعزيز قدرتها على تلبية تطلعات الشعب مع احترام تقاليد وخصوصيات المجتمع المحلي.

ب – من وجهة نظر متعدد الأطراف: المنهج الذي حدده الاتحاد الأوروبي يقضي بان التعاون اللامركزي هو قبل كل شيء طريقة أخرى للتعاون بإشراك الفواعل طوال دورة التدخل وتحديد أدوار ومسؤوليات كل منها وفقا لمبدأ التبعية، ولذلك فإن التعاون اللامركزي داخل الاتحاد الأوروبي ليس أداة أو نافذة أخرى لتمويل المشاريع الشعبية الصغيرة، وإنما نهج محدد للتعاون يستند إلى خمسة أفكار أساسية وهي[1]:

- المشاركة النشطة (التمكين لجميع الجهات الفاعلة).
- البحث عن حوار وتكامل بين مختلف الجهات الفاعلة.
- الإدارة اللامركزية.
- اعتماد نهج عملي.
- الأولوية المعطاة لبناء القدرات المؤسسية.

والهدف بالنسبة للاتحاد الأوروبي هو تحسين ملكية أصحاب المصلحة لعملياتهم الإنمائية من خلال التشديد على اتساق الإجراءات واستدامتها والنتائج المتوقعة، بالاعتماد على هذا المنهج وهي دعم توطيد الديمقراطية ونظم الحكم المحلي.

- الدعم المباشر للمبادرات المحلية.

---

(1) Cassius Jean Soussou Baidja, "décentralisation et coopération décentralisée au bénin :ver légitimations des espaces publiques locaux pour le développements des collectivité locales". (Mémoire de diplôme d'études approfondies En études du développement), Université de Genève ,2003-2004 , pp. 03-02.

- تعزيز إدارة المشاريع للجهات الفاعلة المحلية.
- تحسين التنسيق بين دعم المبادرات الإنمائية الشعبية ودعم اللامركزية.
- زيادة شرعية السلطات المحلية وقدرتها على الإدارة من خلال تطوير مساحات جديدة للتشاور بشأن التنمية المستدامة.
- إنشاء آليات لامركزية لتعميم المعلومات والاتصالات وإدارة النزاعات.

من خلال ما سبق نلاحظ ان التعاون اللامركزي الثنائي أو المغلق يركز على الهيئات المحلية كفاعل رسمي ووحيد في التعاون اللامركزي الدولي فلا وجود للفواعل تحت الدولة، على العكس من ذلك في تعريف الاتحاد الأوروبي والتي تكون فيه كل الأطراف مشاركة في التعاون[1].

وكتعريف إجرائي يمكن أن نعرف التعاون اللامركزي بأنه:" مجموعة من الاتفاقيات أو اتفاقية بين هيئتين محليتين أو أكثر، وقد يكون أحد الأطراف هو إحدى هيئات المجتمع المدني بكل فئاته، وقد تكون من أجل تبادل الخبرات أو التعاون أو إحداث تنمية في قطاع ما مدعومة أو تحت إشراف السلطات المركزية".

يحتوي هذا التعريف على عناصر وهي:

اتفاق: أي علاقة بين طرفين أو أكثر تنتهي باتفاق لزيادة هذا التعاون ومن أجل استمراريتها.

هيئتين محليتين أو أكثر: وهي أطراف التعاقد حيث يجب أن تنتمي إلى الهيئات المجتمع المدني.

الهدف من توقيع الاتفاقية: لا بد أن يكون هناك هدف تعاون، تبادل خبرات، إحداث تنمية في مجال ما.

السلطات المركزية: حيث يجب أن تكون هذه الاتفاقيات تتفق مع قوانين الدولة، وأن لا تتعارض مع المصلحة الوطنية.

إن المتتبع لتطور مفهوم التعاون اللامركزي يرى بأن هاته التعاريف تتباين سواء من حيث الأطراف المتعاقدة او المدة وكذلك طريقة التمويل وغيرها .

أخيرا ومن خلال هده التعاريف نستنتج وجود مصطلحات مشابهة لمصطلح التعاون اللامركزي .

بعض المصطلحات المشابهة:

تعريف الشراكة: يجب على اي مشروع للتعاون تعبئة جميع الشركاء المعنيين بالسلطات المحلية (الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية والتضامنية والمؤسسية) وإشراكهم منذ الفكرة الأولى للمشروع وطوال تنفيذها، كما يجب أن يشجع احترام مبدأ الشراكة البحث عن التشاور والتكامل والترابط بين المبادرات التي تقوم بها جميع الجهات الفاعلة

[1] ***Idem.***

على مختلف المستويات (المحلية والإقليمية والوطنية والدولية)، وهو يتيح بشكل خاص التعاون المشترك بين العديد من السلطات المحلية في إطار الشراكات المتعددة الأطراف.

ويقوم مبدأ الشراكة على أسس وهي:

المساواة: يربط التعاون اللامركزي بين الشركاء المتساويين في الحقوق والواجبات والمسؤوليات على الرغم من الاختلافات والتفاوتات القائمة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية، المدنية والدينية.

التضامن: مع الأخذ في الاعتبار الترابط بين المناطق والأجيال، يجب أن تجعل الشراكة من الممكن تحديد احتياجات الأقاليم الشريكة وتنميتها، من خلال التفكير والوسائل المشتركة والأخذ بالاستراتيجيات والمشاريع التنموية التي تحسن ظروف المعيشة لأكبر عدد من السكان.

المعاملة بالمثل: تقوم الشراكة على منطق المشاركة وتذهب إلى ما هو أبعد من المساعدات الإنسانية القديمة، فتقييم الفاعلين ومعرفتهم يرتكز على هذا المبدأ مدعوما بالاعتقاد القائم بأن الشراكة تكون عادلة بشكل متبادل وان خصوصيات كل شريك هي مصدر الإثراء لمجتمع أخر.

التبعية: تلعب السلطات المحلية دورا هاما في تنفيذ التنمية ولذلك ومن أجل الاستجابة بأكثر الطرق مباشرة وملائمة لاحتياجات السكان، وبالتالي للتشجيع على زيادة مشاركة الجهات الفاعلة المحلية في تنمية أراضيها سيجري التعاون وفقا لأحكام الدول المعنية لدعم ظهور سلطات محلية مستقلة وديمقراطية، فضلا عن نظم الحكم المحلي القائم على المشاركة[1].

تعريف التوأمة: أعطى "جان بارث" (Jean Bareth) أول أمين عام لمجلس البلديات الأوروبية تعريفا للتوأمة بأنها "اجتماع لبلديتين تعتزمان المشاركة في التصرف من منظور أوروبي من أجل مواجهة مشاكلهم وتطوير علاقات صداقة أوثق بينهما" بمعنى أنها:

- عقد سياسي بين سلطتين.
- لا حدود لها.

[1] Cités Unies France, **charte de la coopération décentralisée pour le développent durable**, Avril 2004, p. 05.disponible sur : <http://www.bretagne-solidarite-internationale.org/mediastore/11/3373_1_FR_original.pdf > visité le : 04/04/2018.

- مجالات عمل متعددة التخصصات.
- المشاركة المباشرة للمواطنين كوسيلة للتوعية.
- وسيلة لبدء العمل والمشاريع الدولية ومساحة لتبادل الأفكار والخبرات والآراء و التعلم.

هذا النهج قابل للتطبيق في كل مكان، بغض النظر عن ثقافة أو تنظيم كل شريك، قد تكمن خصوصية هذا النوع من الشراكة في بعد الجمهور العام مما يسمح للجميع بالمشاركة من بيئتهم المعتادة (العائلة، المدرسة والجمعيات...) دون شروط معلنة مسبقا، وبالتالي فإن التوائم هي مناسبات لمزج السكان في جو من الثقة، ولأنها أماكن اللقاء والحوار والمبادرات، فهي وسيلة مناسبة لزيادة الوعي بالمواطنة[1].

كما تعرف على أنها "رغبة جماعة محلية في التوأمة مع جماعة محلية أخرى، والاتفاق على توطيد أواصر التعاون بينهما وإعطاء مكانة مميزة لكل منهما، وتتمثل هذه التوأمة في روح المودة والتعاطف التي تسود العلاقة بين التوأمين استنادا لبعض المقومات الثقافية، الاقتصادية، التاريخية، أو الطبيعية المشتركة بينهما"[2].

وفيما يلي سنوجز بعض تصنيفات التعاون اللامركزي و التي تدعم فهم هذا المصطلح.

تصنيفات التعاون اللامركزي:

ينطوي التعاون اللامركزي على أنواع متعددة فمنها حسب نوعية الأطراف، ومنها على أساس المنطقة...الخ وسنستعرض فيما يلي أهم الأنواع[3]:

أ- حسب نوع الإجراء: باعتمادنا على نطاق الإجراءات المتخذة سواء كان النطاق الزماني أو المكاني أي مدى استمرارية هذا التعاون و نجد نوعين منه:

الاول: التعاون أو الأعمال التي تكون لمرة واحدة ومحددة، أو الأعمال والمشاريع والبرامج التي تكون طويلة الأمد ومستمرة وفق خطط طويلة المدى.

الثاني: كما نجد من حيث نطاق التعاقد فيمكن أن نميز بين التعاون الرسمي والتعاون غير الرسمي.

---

[1] AFCCRE ,"Un Jumelage : qu' est- ce que c'est" , publiée LE :17-03-2011.disponible sur : **<http://www.afccre.org/fr/articles/un-jumelage-qu%E2%80%99est-ce-que-c%E2%80%99est#.Wwfy6DTt7IU** > ,visité le :05-05-2018

[2] المملكة المغربية، وزارة الداخلية المديرية و العامة للجماعات المحلية، **دليل التعاون اللامركزي**، منشورات مركز التوثيق للجماعات المحلية، الرباط، 2005، ص08.

[3] Eugene Zapata gareshe, ***Op .Cit***.,p. 101.

ب- حسب المواضيع: أي موضوع هذا التعاون ويرتبط بالدرجة الأولى بالميدان الذي سيكون فيه التعاون ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي، وهو مرتبط كذلك بمنطقة الأعمال، فكل منطقة لها خصوصيات تميزها عن غيرها، والتعاون يأخذ بالحسبان تميز منطقة عن غيرها أثناء توقيع الاتفاقية.

ت- حسب نوع الممثل: وهذا النوع يصنف بالنظر إلى طبيعة المؤسسات التي ستوقع هذا التعاون، فقد تكون السلطات المحلية أو الجمعيات، كما قد تكون دول، منظمات غير حكومية، حكومة مركزية، منظمات دولية....الخ.

ث- حسب عدد الجهات الفاعلة: نميز نوعين من التعاون وفقا لعدد الجهات الفاعلة:

التعاون الثنائي: أي يكون هناك ممثلان عن مؤسستين أو منطقتين على سبيل المثال: التوأمة بين بلدين.

التعاون متعدد الأطراف: تكون هناك عدة أطراف في هذا التعاون (المجموعات، المنتديات...).

ج- حسب الأهداف: في هذا النوع يركز التعاون على نوعية العمل المستهدف أو الغاية منه، فقد يكون حوار، رؤية جماعية، تبادلات فنية، تنسيق...الخ

ح- حسب النطاق الجغرافي: ما نلمسه في هذا التصنيف هو تعدد أنواعه بين المحلي أي داخلي في دولة واحدة مثل (بلديتين في دولة واحدة)، وإقليمي لا مركزي بين (دوليتين متجاورتين) مثل الاتحاد الأوروبي، كذلك التعاون اللامركزي الدولي بين دول مختلفة، كما نجد التعاون القاري العابر للحدود القومية.

خ- حسب نوعية الإدارة: تعاون مباشر تنفذه السلطة المحلية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال منح المنظمات غير الحكومية أو الهيئات الخارجية الأخرى إقامة هذا التعاون اللامركزي[1].

المطلب الرابع : مقتربات التعاون اللامركزي

إن المتتبع لتطور مفهوم التعاون اللامركزي الدولي سيلمح لا محالة وجود أربع مقتربات مفسرة لمفهوم التعاون، فلكل مقترب نظرة خاصة اتجاهه، فهناك من ينظر إليه على أنه نهج إنساني، إنمائي، نهج مؤسسي وأخيرا نهج شراكة والمصلحة المتبادلة، ويعتبر "برنارد حسون"**(Bernard Husson)** أول من اختص في هذه المقتربات وسنوجز فيما يلي هذه المقتربات:

أ- التعاون اللامركزي الدولي كنهج إنساني: أي انه أحد أنماط التعاون الدولي التي يساهم في مكافحة الفقر، فالتعاون اللامركزي الدولي هو وسيلة للمصالحة والتضامن و فضاء للقاء بين الثقافات، وحتى العلاقات بين السلطات المحلية لا تختلف عن الطرق التقليدية للتضامن الدولي مع الشعوب الفقيرة، حيث ترتكز هذه الفكرة

---

(1) ***Idem .***

على العمل الإنساني والغرض منه هو التخفيف من معاناة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع، وتوفير احتياجاتهم وتحسين ظروف معيشتهم من خلال إرسال الأدوية والكتب المدرسية، وبناء بعض المباني الإدارية، وإنشاء بنوك الجنوب في القرى، والتكفل مباشرة بالمشاريع كالقيام بإعداد خطط في مكان ما لتمويل التنمية المحلية المستدامة، فنجد أن الأمر هنا يخص العلاقات بين المجتمعات في أفقر الأقاليم، هذا البعد من التعاون ما زال موجودا إلى اليوم، ويأخذ شكل مساعدات تضامن وإرسال الأشياء العينية، وتمويل البنية التحتية الصغيرة "الآبار، المراكز الصحية "[1].

ب- **التعاون اللامركزي الدولي كنهج إنمائي**: ينظر هنا للتعاون اللامركزي الدولي على أنه نهج يعتمد على المعونة الإنمائية، والغرض من هذا التعاون هو جعل السكان في الجنوب أقل اعتمادا على العالم الخارجي، وله ثلاث أهداف وهي: تثمين الموارد المحلية ودعم انشاء المنظمات وتعزيز التبادل بين الشعوب[2]، وتتخذ الإجراءات المدعومة شكل مشاريع إنمائية في طرقها وتمويلها، من خلال تقديم الدعم لإنشاء الهياكل الأساسية وإجابات على الاحتياجات التي حددها السكان ومشاركة هؤلاء السكان في اختيار الأولويات، وهي تتعلق بجميع مجالات الحياة الاجتماعية من خلال تقديم الدعم لتنظيم الخدمات الجماعية، ونادرا ما تؤثر على الديناميات الاقتصادية[3].

ت- **التعاون اللامركزي الدولي كنهج للدعم المؤسسي**: في إطار تطبيق سياسة اللامركزية في العديد من البلدان بدأت معها مرحلة أخرى في تطبيق التعاون اللامركزي الدولي من خلال التعزيز المؤسسي لمجتمع الشركاء، من أجل استفادة أكثر عدالة، وهكذا يصبح التعاون اللامركزي وسيلة للتبادل بين المجتمعات الشريكة من أجل الاستفادة من خبرات كل منها في أداء دورها كمؤسسات عامة في خدمة سكانها، إن موضوع علاقاتهم يتم تعديله وإثرائه بشكل كبير بما في ذلك البعد السياسي القوي (الحكم، الدعم المؤسسي، إدارة وتنظيم النقل الحضري، تطوير الحي بإدخال المناطق المحيطة في حياة المدينة).

من هذا المنظور ستساعد السلطات المحلية شركائها على إعادة العمل في التنمية العامة على أساس المشاكل الملموسة والتي يتعين على المجتمعات حلها، وبهذا المعنى يعتبر التعاون اللامركزي عنصرا من عناصر إضفاء الشرعية على دول الجنوب وبعض دول منطقة شرق أوربا، من خلال المساهمة في نجاح اللامركزية سيكون حافزا

---

(1) Mohsine Karzazi, "la coopération décentralisée franco- marocaine: entre coopération et développement et diplomatie économique d'influence" ,(thèse de doctorat) , Droit , université de cergy- pontoise ,2012/2013, p.40.

(2) Martin Bondo , Martin Balkwisha Nyonyo , ***Op. Cit***.,p.05.

(3) ***Idem .***

للمؤسسات الشريكة اللامركزية والمنظمات المحلية لتقديم محتوى لمفهوم الفضاء العام والدور الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات فيه، وهذا النهج يهدف إلى :

- دعم تعزيز ممارسة المجتمعات لحقوقها وخاصة حقها في المسؤولية، حيث يمكن أن يكون عاملا في تقليص الفجوة بين القمة المؤسساتية (رأس المال السلطة، المعرفة) والقاعدة.
- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق والتي تتجلى في المساعدة على إنشاء وتعزيز الخدمات الجماعية والمخططات الدائمة، بدلا من تمويل المشاريع والبرامج ذات الوقت المحدد[1].

ث- التعاون اللامركزي الدولي كنهج للمصلحة المتبادلة أو الشراكة: وهنا أصبح التعاون اللامركزي نهج وقضية سياسية عامة محلية لشركاء الكيانات الإقليمية المحلية، فهو يقوم على أساس المصلحة المتبادلة التي تدعم اللامركزية وتقوم على تحليل القضايا المشتركة للمجتمعات المحلية والسماح لهم من خلال تعاونهم اللامركزي للاستعانة بقضاياهم الإقليمية المحلية[2].

المطلب الثالث: خصائص التعاون اللامركزي الدولي:

يختلف التعاون اللامركزي عن التعاون الذي تحققه الدولة في عدة نقاط خصوصا أن المدن المحلية هي جهات فاعلة ذات إرساء محلي وإقليمي معين، كما أن طبيعة التعاون أكثر تفضيلا وتبادل الخبرات، والتعاون هنا يقوم على أساس المعاملة بالمثل والمصلحة المتبادلة والمنافع المشتركة.

1. **الترسيخ الإقليمي للجهات الفاعلة:** إن الميزة الأساسية للتعاون اللامركزي تكمن في طابع الجهات الفاعلة فيه والسلطات المحلية هي مستوى الإدارة العامة الأقرب إلى السكان، وبالتالي فهي الأكثر دراية باحتياجات التنمية المحلية، كما أن إجراءات التعاون اللامركزي غالبا ما تشمل جهات فاعلة محلية أخرى مثل: مجموعات المواطنين والمنظمات غير حكومية والجامعات، الشركات....الخ.

وهذا الترسيخ المحلي للإجراءات القائم على بعد إقليمي محدد هو بلا شك أهم عنصر من عناصر التعاون اللامركزي، فهو لا يضمن فقط الملكية المحلية واستدامة أكبر للإجراءات، لكنه يوفر لها أيضا مجلس أكثر

---

(1) Bernard Husson , **la coopération décentralisée, légitimer un espace public local au sud et al'est**,Centre international d'études pour le développement local. Juillet 2000.disponible sur:<**https://groupe-initiatives.org/IMG/pdf/traverse_7.pdf**> visité le : 10-05-2018 .

(2) Mohsine Karzazi, ***Op.Cit.***, p. 41.

ديمقراطية، خاصة مع تفاعل المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومات المحلية كفاعليين حقيقيين، فإن النتائج ستكون أكثر فعالية واستدامة[1].

فالتعاون اللامركزي هو نهج سياسي مختلف عن التعاون الإنمائي فهناك علاقة واضحة بين فكرة "التنمية التشاركية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان"، حيث يلعب التعاون دورا رئيسيا في مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية في العملية، إذ يمكن إشراك مجموعة واسعة من الجمعيات في تعزيز تشكيل مجموعات المصالح التي يمكنها تحدي النزعات الاحتكارية وسوء أداء الدولة [2].

وبما أن الجهات الفاعلة في التعاون اللامركزي هي بالضرورة جهات فاعلة محلية، فإن مضمونه سيكون محليا، ويعطي الأولوية للمشاكل الإقليمية مثل: توفير الخدمات الأساسية(المياه، الكهرباء، النقل، الصرف الصحي) هذه المواضيع قابلة للمقارنة مع مجتمعات أخرى، قد تكون ذات مستويات مختلفة من الثروة، وعلى الرغم من وجود اختلافات في كيفية التعامل مع هذه المشاكل فإن الحلول التي تلبي مطالب المواطنين متشابهة وتوفر أساسا متينا للتعاون الأفقي وتبادل الخبرات.

2. **التعاون الأفقي وتبادل الخبرات:** على الرغم من أن التعاون اللامركزي كثيرا ما ينطوي على التحويل المالي فإنه لا يقتصر على ذلك فقط بل هو ذو طبيعة استراتيجية أكثر استدامة، وليس بادرة مساعدة لمرة واحدة، فهو قائم على الحوار والشراكة أكثر من الاستبدال أو التبعية أو المنافسة بين الحكومات الشريكة بغرض إحداث تغييرات في المجتمع أكثر عمقا من التحويل المالي.

إضافة إلى أن التعاون اللامركزي مجال مناسب لتحفيز التبادلات التقنية فكثيرا ما يكون التبادل جزء من اتفاق تعاوني مؤسسي أوسع يشمل المديرين التنفيذيين المحليين والمهنيين العاملين في مجال التنسيق ويسهل تبادل الخبرات، ونقل المعارف والمعلومات وتقنيات الإدارة.

كما أن التبادل الفني هو تنفيذ الرغبة في التعاون على أساس المعاملة بالمثل بين أطراف التعاون، حتى وإن كان الوضع في البداية غير متوازن فلا توجد علاقة هرمية في التعاون اللامركزي، وهذا هو الفرق بين التبادل والمساعدة التقنية، وهذه الاخيرة تكون على أساس وجود مانح ومتلقي، أما التبادل أو التعاون فيسمى بالشراكة التي تتطلب وجود علاقة عادلة بين طرفين أو أكثر، وأن تكون طرق التعاون وأهدافها نتيجة للمفاوضات وتقوم على علاقة الاحترام والالتزام المتبادل.

---

(1) Eugene Zapata Gareshe, ***Op.Cit***., p.103.
(2) Decentralized Cooperation**,** ***Op.Cit*** .

ومن أجل تبادل خبرات أفضل مع الشريك يجب أن تكون مساحة قرب بينهما من خلال الاطلاع على واقعه، بحيث يتجاوز هذا التبادل النقل أو التقليد البسيط إلى التعليم المتبادل من أجل تكييف الحلول وتطبيقه على مناطق وظروف أخرى[1]، وأخيرا التعاون اللامركزي ليس مصدرا للمال فحسب فتكمن قيمته المضافة في فرصة الاستفادة القصوى من خصوصية العناصر الفاعلة والمجتمعات المحلية وخبراتهم ومعارفهم لمواجهة مسؤولياتهم الخاصة حيث تكتسب مشاركتهم المباشرة والنشطة أهمية أكبر بكثير من المساهمات المالية.

3. **المعاملة بالمثل**: عند إقامة التعاون اللامركزي لا بد من الاعتماد على مبدأ المعاملة بالمثل، وهذا لا يعني بالضرورة أن تبادل الموارد أو المدخلات التقنية يجب أن تكون متطابقة، وتكمن المعاملة بالمثل في المصلحة المشتركة للتعاون وإمكانية الاستفادة من التعاون لكلا الجانبين، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في العنصر الموالي والمتمثل أهداف التعاون اللامركزي.

المطلب الرابع : أهداف التعاون اللامركزي.

إن التعاون اللامركزي يهدف الى تحقيق جملة من الاهداف نوجزها فيما يلي :

- **تحسين الخدمة العمومية**: وذلك عن طريق تبادل الخبرات والوصول إلى تقنيات أفضل وضعت في بلدان أخرى، من خلال التعاون مع المؤسسات المماثلة، وتبادل الأفكار والسياسات والاستراتيجيات بشأن كل المشاكل والحلول الممكنة من خلال المشاريع الملموسة.
- **تفعيل الإدارة المنتخبة**: من خلال مواجهة مشاكل مماثلة ولكن في سياقات مختلفة، حيث يستفيد موظفوا الخدمة المدنية والمسؤولين المنتخبين من التدريب الميداني المبتكر الذي يسمح لهم بتطوير إمكانياتهم ومهاراتهم في الإدارة.
- **الوصول إلى مصادر تمويل أخرى والتعاون التقني**: حيث تمكن مشاريع التعاون الدولي من الحصول على مصادر تمويل بديلة خاصة في حالة إذا كان احد أطراف التعاون إمكانياته المتاحة ضعيفة، إضافة إلى تبادل الخبرات خاصة في المجال التقني[2] .
- **تعزيز إقامة روابط مؤسسية جديدة**: إن التعاون بين السلطات المحلية لمختلف الدول يصاحبه صلات وتعاون مباشر بين أنواع أخرى من المؤسسات مثل: المدارس، الكليات، الجامعات، المستشفيات والمنظمات الفنية والثقافية....الخ.

---

(1) Eugene Zapata Gareshe, ***Op.Cit*** .,p.104.
(2) ***Ibid*** , p.105 .

- **تعزيز التسامح والتفاهم بين الثقافات:** التعاون بين السلطات المحلية من مختلف السياقات الثقافية هو أداة هامة لفتح الأفق الثقافي للسكان على الآخرين في دول أخرى تسمح لهم بالاطلاع على طرق العيش والتفكير، وهي وسيلة فعالة لإيقاظ الضمائر بشأن احترام الآخر ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي محليا:** فالتعاون اللامركزي هو وسيلة فعالة لتعزيز الصلات بين المجتمعات المحلية، فالعمل الدولي يمكن أن يجلب بعض المجموعات معا: الأقليات مثل الشباب والمعوقين وما إلى ذلك من مجتمع ما، وفي المجتمعات التي تستضيف أعداد كبيرة من المهاجرين، والعمل الخارجي هو وسيلة فعالة لدمجها من خلال مشاريع التضامن مع بلدانهم الأصلية.
- **تعزيز التنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة:** يشكل التعاون اللامركزي حافزا للتنمية الاقتصادية وأرض خصبة للشراكة مع القطاع الخاص، حيث أنه يعزز التجارة الخارجية ويجدب الاستثمار ويشجع التنمية والتعاون والتبادل السياحي.
- **دعم الشراكة الاقتصادية الدولية:** من خلال تسهيل الشراكة الصناعية والتجارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في الشمال والجنوب أو ما يعرف بأسلوب "الرفقة الصناعية" على أساس التقارب بين قادة الأعمال الذين يعملون في نفس المهنة من اجل التعاون وتحقيق المصلحة المتبادلة والمباشرة من حيث نشاط التصدير والوصول إلى الموارد الخام والتكنولوجيا[1] .
- **تزويد المجتمع برؤية دولية وتعزيز قدرته على المساومة:** من خلال إعطاء المجتمع المحلي الوجود وكيان مستقل على الساحة الدولية وإبرازها خارج إقليمها مما يعزز في كثير من الأحيان قدرتها التفاوضية إزاء الحكومة المركزية[2] .
- **تدريب الموظفين وتعزيز تنمية القدرات:** تمكن برامج التعاون اللامركزي الجهات الفاعلة من القيام بأدوار جديدة، بمعنى إشراك الجهات الفاعلة المحلية بدءا بعملية التعلم بالممارسة، وهذا يمثل أفضل استثمار في تنمية القدرات، إضافة إلى أنه يساعد على تعزيز قدرة المجتمع المدني على صياغة أولوياته التنموية.

---

(1) Mohamed Ammar**, la coopération décentralisée franco-Marocaine-cas de l'oriental-oujda-Maroc** .(rapport de recherche) , faculté de droit et science politique de Reims, 2016, p.14.

(2) Eugene Zapata Gareshe ,***Op.Cit***.

- **تطبيق مبدأ التبعية:** يهدف التعاون إلى تقليل عدد الوسطاء فمسؤولية تحديد وتنفيذ برامج التعاون اللامركزي يتم تفويضها إلى أدنى مستوى ممكن، فأساس التعاون اللامركزي هو نقل المسؤوليات المالية إلى الجهات الفاعلة المحلية حيث لم تعد الحكومة المركزية قادرة على التدخل في الإدارة اليومية لعمليات اللامركزية [1].
- **التنمية المحلية:** من خلال الانتاج المحلي وتوليد فرص العمل والدخل والتدريب المهني، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتعبئة العناصر الفاعلة والديناميات المحلية وتنفيد التنمية المستدامة على المستوى المحلي، واحترام النظم البيئية، وحقوق الأجيال القادمة، والتنمية الحضرية والتنمية الريفية.
- **التنمية الثقافية:** من خلال الحصول على الحقوق الثقافية واللغوية، التعليم والإبداع، بما في ذلك الثقافة العلمية، التي تشكل أساس التفاهم المتبادل والقدرة على التكيف مع تطور العالم.
- **تحسين الظروف المعيشية للسكان:** من خلال الوصول إلى الخدمات الأساسية وتلبية الاحتياجات الأساسية (المياه، النقل، الأمن، التعليم، الصحة، الثقافة، الأمن الغذائي، الإسكان)، حصول الجميع على الحقوق، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق أهداف مكافحة الفقر وعدم المساواة والتمييز، بما في ذلك التمييز بين الجنسين[2] .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الهدف الأساسي للتعاون اللامركزي يتمثل في البحث عن شراكة مجتمعية لتبادل الخبرات خاصة إذا كانت بين الشمال والجنوب من أجل المشاركة في تحسين الظروف المعيشية للسكان، ودعم مكافحة الفقر وتعزيز القدرات الإدارية والتنظيمية للكيانات اللامركزية التي لا زالت مهمشة في دول الجنوب من قبل المركز، والمساهمة في الجهود الإنمائية للسكان المحليين وتحسين الخدمات التي يحتاجونها ولا سيما في المناطق الريفية، كما أنه له دور كبير في المجال السياسي من خلال تحفيز التنمية الشعبية وتشجيع الديمقراطية التشاركية.

---

(1) Decentralized Cooperation, ***Op.Cit***.
(2) Patrice Noisette, Virginie Rachmuhl, ***Op.Cit*** ., p.18 .

المبحث الثاني: تنظيم التعاون اللامركزي الدولي

يمثل التعاون اللامركزي الدولي شكل جديد للتعاون عبر الحدودي، يهدف إلى تقوية التضامن والتآزر وترسيخ سياسة القرب والجوار ومعالجة السليبات والنقائص، والحد من الفوارق بين الجماعات المحلية وتحسين سيرها عن طريق ضم الخبرات، وهذا يتطلب وسائل قانونية واخرى مالية، وإمكانات لإنجاز مشاريع ذات فائدة مشتركة، وإنعاش هذه الأخيرة يستلزم مرورها على مراحل، إضافة إلى ضرورة التكامل بين الجماعات المحلية وكذا الشركاء الفاعلين في هذا التعاون من أجل تحقيق تنمية محلية تأخذ بعين الاعتبار مؤهلات ومميزات كل أطراف التعاون. وعليه سنتطرق في هذا السياق إلى وسائل التعاون اللامركزي الدولي والمراحل الأربع التي يمر عليها أي مشروع تعاون لامركزي واهم الفاعلين الممثلين لهذا التعاون.

المطلب الأول: وسائل التعاون اللامركزي الدولي

يمكن تصنيف وسائل التعاون اللامركزي إلى قسمين:

1. **الوسائل القانونية:** والمتمثلة في المداولات، المعاهدات و التوصيات الواجبة.

أ- المداولات: إن التعاون اللامركزي الدولي أساسه النشاطات الخارجية، وتعتبر المداولة هي شكل الالتزام بهذه النشاطات حيث تجسد القواعد الشكلية الجماعية في جميع مداولات المجالس المحلية، وذلك قبل اتخاذ القرارات الختامية لاتفاقيات التعاون اللامركزي الدولي.

فمن خلال مجالس المداولة يتم عقد الاتفاقية التي تكون مشروع غير ممضي عليه، وهي تعطي شرعية لهذه الاتفاقية، ويتم التصديق على هذه الاتفاقيات مع الشركاء.

ب- المعاهدات: تعتبر المعاهدة النتيجة التي تأخذها القوانين، فهي التزام ضمني أساسه مبدأ الجماعية وخاصة الاستدامة حول تطلعات المصلحة المشتركة، مع تطبيق مؤسساتي محلي، لأن طرفيها يرتكزان على الجمعيات والمجتمع المدني[1]، وهي نتيجة لاتفاق حقيقي بين الشركاء، تنطلق المعاهدة أحيانا من تصريحات مصلحية أكثر عمومية في شكلها وتتجسد على شكل معاهدات، ولكن البعض يفضل البرامج والمشاريع في ميادين معينة خاصة عندما تكون المعاهدات متعددة.

---

[1] نسيمة مختاري، "**التعاون اللامركزي الدولي من أجل التنمية المستدامة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون: فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012،ص ص 77-78.

ت – التوصيات الواجبة: تنبع التوصيات الواجبة من النية الحسنة التي تسهر على إمضاء وثائق ومعاهدات تلتزم بها السلطات المحلية في الاختصاصات التي لا يمكن لها إدخال مرونة أو توكيل لآخرين، وقد تلتزم بدون اتفاقيات مع هيئات محلية أو مجموعاتها.

2. **الوسائل المالية:** ترتكز نشاطات التعاون اللامركزي الدولي على تجنيد القيم المالية اللازمة لتجسيد النشاطات والمشاريع المتفق عليهما على أرض الواقع وهناك عدة مصادر للتمويل منها:

أ- المصادر الخاصة: تقوم الهيئات المحلية بتحديد المساهمات المالية للتعاون اللامركزي الدولي بمقدار من الميزانية المخصصة، يتم تقسيمها على فئات: الاستثمارات، الخدمات، أو التعهدات على شكل مصاريف عامة، أو تعهدات تقدم من طرف الجمعيات.

ب- التمويل المشترك لوزارة الشؤون الخارجية: يساهم هذا النوع من التمويل الهيئات المحلية في دفع مشاريعها، ومن اجل الاستفادة من المساعدات لمشروع معين يجب ان تتماشى مع مختلف الشروط الكيفية المالية والشروط المحددة والتي تتمثل في[1]:

- يجب أن يقدم المشروع من طرف هيئة محلية إقليمية للبلد نفسه أو مجموعات الهيئات المحلية.
- يجب أن تكون الهيئة المحلية الشريكة محددة الهوية.
- يجب أن تكون اتفاقيات الشراكة أو المعاهدة منعقدة بين هيئتين محليتين.
- المشروع لا يجب ان يكون ذو طابع إنساني.
- التمويل المشترك المقدم في إطار التعاون اللامركزي لا يستطيع أن يتعدى قيمة الأموال المخصصة من طرف الهيئات المحلية لذلك البلد.

المطلب الثاني : مراحل التعاون اللامركزي الدولي

للقيام بمشروع التعاون اللامركزي يمكن أن يتخذ شكلا متفاوتا تبعا لحجم المجموعة المعنية، وأهدافها، ومستوى مشاركتها الخارجية والخبرة المكتسبة في هذا المجال، غير أنه من الممكن تحديد أربع مراحل في عملية التعاون اللامركزي، فلنجاح هذا الأخير يجب أن يكون مرتبطا بالتقنية، إضافة إلى الدور الأساسي للمبادرة في إقامة هذا التعاون، وعليه فمراحل عملية التعاون اللامركزي تتمثل أساسا في[2]:

---

[1] نسيمة مختاري، **مرجع سابق**، ص ص. 79-80 .

[2] Vincint Aury, **coopération décentralisée et intercommunalités**, détraction générale de la modalisation du développement et des partenariats, étude, ministère des affaires étrangères, mai2012,p. 21 .

المرحلة الأولى: إجراء الاتصال

المبادرة يمكن أن تأتي من:

- ممثلين منتخبين (مندوبي المجتمع)
- المجتمع المدني (لأحد المجتمعات أو كل المجتمعات الشريكة)
- ممثلين منتخبين للمجتمع الأجنبي.

يتطلب التعاون اللامركزي الذي يعتبر انبعاث لإرادة إقليم ما أن تتخذ الجهات الفاعلة المحلية في هذا الإقليم مكانها في تنفيذ هذه السياسة.

جهة الاتصال يمكن أن تأتي من:

- الفرص والعلاقات الشخصية.
- حركة التعاطف والتضامن.
- التآزر بين عدة جهات فاعلة.
- المصالح المشتركة بين جهتين.

المرحلة الثانية: الاتفاق

من المهم ضمان اتفاق جميع السلطات المحلية (خاصة عندما تأتي الشراكة من الصداقة الشخصية) وكذلك بدعم من السكان المحليين وذلك بهدف وضع مختلف الإجراءات التي تقوم بها الجهات الفاعلة في عملية التعاون، فلا بد من تشخيص حقيقي للوضع، ولا شك أن أول الإجراءات التي يتعين القيام بها في إقليم له رغبة في القيام بأعمال التعاون هي تحديد مختلف الجهات الفاعلة، ومجالات عملها وتدخلها الجغرافي، والجمهور المستهدف والروابط الممكنة مع المنظمات الأخرى، بعد التشخيص المشترك من الضروري تنفيذ استراتيجية للتعاون الدولي في الإقليم من خلال تحديد دقيق لغرض التعاون فلابد أن يتفق الشريكان في البداية على مجالين أو ثلاثة من مجالات التعاون ذات الأولوية، قبل توسيع شراكتهما مع مجالات أخرى[1].

(1) Michel Hunault, **la coopération décentralisée et le processus d' élargissement de l'union européenne**, rapport de députe de Loire atlantique ,ministère des affaires européenne, 2003 . Disponible sur :<**http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/034000651.pdf**>.

المرحلة الثالثة: إضفاء الطابع الرسمي

في هذه المرحلة من عملية التعاون اللامركزي يتم تفعيل الأحكام القانونية، وتحديد التمويل وتسجيل الشراكة على المدى الطويل وذلك من خلال[1]:

أ- **المداولات**: لمتابعة أي اتفاق للتعاون اللامركزي من المهم مناقشة المبادئ التوجيهية في إطار مناقشات توجيه الميزانية لإجراء تقييم دوري حقيقي، أما إذا كانت برامج التعاون اللامركزي موضوع التزامات متعددة السنوات فلا بد من إجراء مداولات سنوية للتحقق من مدى صحة التوجهات وتخصيص الموارد سنويا.

ب- **الاتفاقيات**: في التعاون اللامركزي يمكن أن تتخذ الاتفاقية أشكال متعددة (اتفاق، توأمة، اتفاق شراكة، اتفاق تعاون...) والتي تجمعها خصائص مشتركة هي: الالتزام الرسمي والدائم بالقضايا ذات الاهتمام المشترك بمشاركة المؤسسات المحلية من كلا الجانبين، والاعتماد على مشروع مشترك ينطوي على المجتمع المدني من كلا الطرفين.

ومن شروط الاتفاقية أن تكون واضحة في نطاقها ومضمونها ونابجة عن اتفاق موضوعي حقيقي بين الأطراف وأن تتوافق مع التطورات اللاحقة التي لا يمكن التنبؤ بها، وفي حالات أخرى هناك اتفاق تفصيلي منذ البداية على طرق ووسائل العمل معا مع تحديد دقيق لقطاعات التدخل والأهداف و سلسلة من وثائق التنفيذ على المدى القصير[2].

ج- **الاحتمالات (محتوى متغير)**: أحيانا تبقى الاتفاقية عامة إلى حد ما في صياغتها وفي وقت لاحق يتم تحديثها عن طريق اتفاقيات (تعديلات) خاصة في بعض البرامج أو المشاريع المحددة في المجالات التي تراعى فيها بعض الاحتياجات، كما يمكن وضع اتفاق متعدد السنوات يحدد الأهداف في كل مجال وسلسلة من التعديلات التشغيلية القصيرة الأجل في شكل اتفاقية.

المرحلة الرابعة: التنفيذ والتسجيل على المدى الطويل

تتوافق هذه المرحلة مع تنفيذ برامج التعاون وترجمتها السنوية للميزانية وتقييمها بغية تحقيق التنمية المحلية المستدامة وذلك من خلال الجدول الزمني للإجراءات الذي تمكن من تقييم ما إذا كانت الإجراءات قد تحققت أم لا خلال الإطار الزمني المعين، ويعتبر التقييم الدوري للإجراءات ضروريا لوضع استراتيجية والمضي قدما[3].

---

(1) Vincent Aury, ***Op.Cit*** ., p. 22

(2) José WAkadila Nzau , "la coopération décentralisée, une valeur sure pour une développement local assurée". Disponible sur :<**https://www.congovirtuel.com/memoire_jose_nzau.pdf**>

(3) ***Idem .***

المرحلة الخامسة: التقييم

التقييم هو جزء لا يتجزأ من نهج التعاون اللامركزي، يشير إلى قياس آثار ونتائج الإجراءات الرامية إلى تحسين طريقة العمل وهناك ثلاث قضايا رئيسية في التقييم وهي[1]:

- الإصلاح: إجراء التشخيص الذي سيكون أساس مرحلة لاحقة، تحليل الماضي بعمق لفهم أفضل للمستقبل.
- الإعلام: التقييم هو استجابة لتزايد الطلب الاجتماعي على الشفافية ليسمح بمشاركة المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة.
- التدريب: التقييم عملية تكوينية وظيفتها تربوية تسمح بفهم ما حدث وإحداث عمل تأملي جماعي.

المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في التعاون اللامركزي الدولي

إن الشركاء الفاعلين في التعاون اللامركزي الدولي متعددين، وذلك كان نتيجة للتغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية، وصعود فواعل محلية مختلفة، ويمكن التمييز بين نوعين من الفواعل:

فواعل مؤسساتية وتتمثل في السلطات المحلية والقطاع الخاص والمؤسسات والجامعات وفواعل المجتمع المدني وتتضمن الجمعيات والمنظمات غير حكومية.

أولا: الفواعل المؤسساتية: وتتمثل فيما يلي:

أ- السلطات المحلية:

يشير مصطلح السلطات المحلية إلى "المؤسسات العامة ذات الشخصية الاعتبارية، والتي تشكل جزءا من هيكل الدولة وتقع على مستوى أدنى من السلطة المركزية، ومسؤولة اتجاه المواطنين"، يشمل هذا التعريف مجموعة واسعة من المؤسسات العامة (المدن، البلديات، المقاطعات، الإدارات والمناطق...)، ذات الأحجام والميزانيات والكفاءات ومستويات الاستقلالية المختلفة. وتتميز السلطات المحلية بانه لها [2]:

- **دور سياسي:** في السياسات العامة المحلية كمطور للتنمية في إقليمها.
- **دور فني:** توفير الخدمات لسكان الإقليم في إطار السلطات المنقولة أو المفوضة من طرف الدولة.
- **دور مالي:** تعبئة الموارد (الضرائب، القروض...) ضمن الإطار التنظيمي الذي تحدده الدولة.

---

(1) Violaine Guinet, "les pratique de coopération décentralisée pour les développement : l'exemple des villes bretonnes",(mémoire de maitrise de sciences technique aménagement), université Nantes, juin2005 , p.59.

(2) Christophe Mester, Gemme Pinalpuig ,**coopération décentralisée quelque leçons déterrai sur les pratiques des autorités locales en matières de développement** , rapport de synthèse, programme finance par l'union europèene,version02, septembre 2015. P.03.

- **القرب من السكان والجهات الفاعلة في الإقليم**: هذا القرب يميل إلى قيادة السلطات المحلية لتكون جزءا من عمليات المسائلة اتجاه السكان ومنظمات إقليمها.

تدويل السلطات المحلية هي ظاهرة قديمة تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها منذ تأسيس "الاتحاد الدولي للسلطات المحلية" (**IULA**)في عام 1913، وتكاثفت مع التوأمة الفرنسية الألمانية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ثم مع ما يسمى بالتعاون الإنمائي اللامركزي، ويتم تنفيذ هذا التدويل بشكل رئيسي في إطار العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف بين السلطات المحلية[1].

وتعتبر الفاعل الأساسي للتعاون اللامركزي، وذلك يبدو جليا في مختلف تشريعات الدول:

فمثلا: في **التشريع الجزائري** نجد أن قانون الولاية الصادر في 21 فيفري 2012 وذلك في **المادة 8** منه والتي تنص على أنه:

> "تستطيع الولاية في حدود صلاحياتها إقامة علاقات مع جماعات إقليمية أجنبية تصدر إرساء علاقات تبادل وتعاون طبقا لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما في ظل احترام القيم والثوابت الوطنية، وتتطلب إقامة هذه العلاقات وجود مصلحة عمومية وطنية ومحلية مؤكدة، ويجب ألا تكون بأي حال من الأحوال مصدر إفقار للولاية، تندرج علاقات تعاون الولاية مع الجماعات المحلية الإقليمية الأجنبية ضمن الاحترام لمصالح الجزائر والتزاماتها الدولية..."[2]

نلاحظ أن هذه المادة لم تفصل في مجالات تدخل الولاية في علاقات التعاون ولافي كيفية القيام بهذه الأعمال التعاونية ومن يتولى تمويل هذه المشاريع، ما نلاحظه كذلك أن هذه المادة استقاء للقانون الفرنسي الصادر سنة 1992 حول التعاون اللامركزي حيث نجد أن **التشريع الفرنسي** يقوم بصفة الفاعل للجماعات المحلية فقط والذي يستوجب قيام العقد بين هذه الجماعات التي تبرم العلاقات التعاونية وهذا ما يظهر **في المادة 131الفقرة 1 الباب4** من قانون الإدارة الإقليمية للجمهورية "يجوز للسلطات المحلية وجماعاتها ابرام اتفاقيات مع السلطات الأجنبية المحلية ومجموعاتها في حدود اختصاصها وبما يتفق مع الالتزامات الدولية لفرنسا"[3].

---

(1) ***Idem.***

(2) الجمهورية الجزائرية والديموقراطية الشعبية، الامانة العامة للحكومة، قانون رقم 12-7، المتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية العدد 12 الصادر في 29-02- 2012)، ص09.

(3) Samuel Lesat,"les réseaux de coopération décentralisée et la mobilisation des acteurs : l'exemple alsacien",(mémoire de 4eme année d' I.E.P)université robert Schuman institut d'études politiques de Strasbourg, juin 2008, p.11.

فبمجرد أن يكون للجماعة المحلية جمعية منتخبة بالاقتراع العام فإنها قادرة على الاتصال بالمجتمعات الأجنبية الأخرى، كما يمكن للسلطات المحلية القيام بأعمال التعاون اللامركزي[1].

نلاحظ أن القانون الفرنسي سمح بالتعاون مع الجماعات المحلية الإقليمية في كل الدول، لكنه لم يحدد النشاطات التي يمكن إدخالها في عقود الاتفاقيات، كذلك بالنسبة للتشريع الألماني حيث تسمح **المادة 1-32** من القانون الأساسي لألمانيا بممارسة النشاطات الخارجية من قبل السلطات المحلية كفاعل رسمي وفي إطار احترام الدولة الفدرالية، كذلك **المادة 2-28** تعتبر البلديات حكومات جهوية تسمح لها بإمضاء معاهدات مع جهات ومناطق من دول خارجية، لكن فقط في إطار اختصاصاتهم القانونية وبترخيص من قبل السلطات والحكومات الفدرالية.

كذلك بالنسبة **للتشريع الإيطالي**، نجد **المادة 117** من الدستور الايطالي تعترف بإمكانية ممارسة نشاطات في الميدان الدولي وضمن الاتحاد الأوروبي من جانب المقاطعات الإقليمية، بمعنى أن للجماعات المحلية صفة الفاعل الرسمي لهذه الممارسة وذلك في قانون(LOGGIA) الصادر في 5 جوان 2006 والذي حدد كيفية تجسيد النشاطات الخارجية في إطار اتفاق بين المقاطعات وللجهات المستقلة ومقاطعة أجنبية.

كذلك نجد أن **القانون الإيطالي 87/49** يسمح للبلديات والمقاطعات عقد علاقات تعاون لا مركزي في إطار اتفاقية أو تعهد بالتعاون الدولي شريطة مشاورة وزارة الخارجية وكذا الجهاز الخاص بالشؤون الجهوية التابع للوزير الأول[2] .

تظهر أهمية دور الجماعات المحلية من خلال إدراجها في مختلف محاضرات هيئة الأمم المتحدة مثل: **مؤتمر اسطنبول** سنة 1996 الذي اعترف بأهمية دور السلطات المحلية واعتبارها شريكا مهما في مختلف العمليات التنموية إلى جانب الحكومات الوطنية، كذلك إعلان هيئة الأمم المتحدة للألفية سنة 2001 الذي بين أهمية إشراك السلطات المحلية وكذلك **مؤتمر جوهانزبورغ** سنة 2002 **والمؤتمر العالمي لهيئة الأمم المتحدة** لسنة 2005 اللذان أيدا دور السلطات المحلية في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية.

ب – القطاع الخاص والمؤسسات:

يعتبر القطاع الخاص والمؤسسات من أهم الشركاء للهيئات المحلية حيث أصبحت هذه الشراكة من أولويات السلطات المحلية لأجل تجسيد وتنفيذ السياسات التنموية.

---

(1) Cherif Dris**,** "la coopération décentralisée come politique publique local a dimension international : un exercice de jeu d'acteur complexe :"**journal algérien des politiques publiques**". Volume 04 , N°1,2011 ,p.11.

(2) نسيمة مختاري ، **مرجع سابق**، ص ص45-46.

في السابق توجهت المؤسسات فقط نحو مساهميها، لكن هذا الوضع تغير شيئا فشيئا، كون قراراتها أصبح لها تأثير كبير على حياة العديد من المواطنين مما شجع التزامها بشروط مثل: المحافظة على البيئة، تحسين المستوى المعيشي، مكافحة الفقر، الرياضة، الثقافة...الخ، هذه التوجهات الجديدة أحدثت تغيرا طفيفا في الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في بناء الأمن والعدالة الاجتماعية، مما جعل هذه المؤسسات شريكا هاما في مختلف أشكال التعاون مع الحكومات المحلية، وتجسيد سياسات تعاونية للتنمية[1].

ج – الجامعات: تعتبر منطقة متميزة للتعاون الدولي، ليس فقط لأنها تمتلك موارد بشرية مؤهلة، ولكن لأنها توفر أيضا مساحة مهمة للتوعية بالتنمية والتعليم، في السنوات الأخيرة طورت الجامعات مجالات عملها للإدماج في الشبكات الدولية، وفي جميع أنواع الموضوعات والشراكات، فحاليا يوجد لدى العديد من الجامعات مؤسسة أو مكتب تعاون أو معهد أو جمعية لتعزيز التعاون الدولي، فمثلا معهد الدراسات العليا في أمريكا اللاتينية أنشأ جمعية مخصصة للتعاون، وتوجد هذه الجمعيات أيضا في بعض جامعات أمريكا اللاتينية مثل جامعة "روزاريو في كولومبيا"، أو جامعة الجمهورية في أورغواي.

بالإضافة إلى الجامعات، انضمت بعض المعاهد التكنولوجية والبحثية تدريجيا إلى الأنشطة التعاون، والمشاركة في المبادرات الدولية للسلطات المحلية، بمساهمات هامة في مجال التعاون التقني.

ولهذا السبب لا ينبغي التقليل من أهمية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في بناء سياسة المجتمع الدولي، وهي نشطة جدا في المجالات ذات الاهتمام المباشر للمجتمعات، مثل استقبال الطلاب الأجانب، تبادل الأساتذة، والتبادل اللغوي بين مدارس اللغات، والدعم الفني...الخ[2]

ثانيا: فواعل المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني حسب البنك الدولي بأنه: "تلك المجموعة الكبيرة من المنظمات الغير حكومية، والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح وتمارس نشاطها في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين"[3].

---

(1) **نفس المرجع** ، ص72 .

(2) Eugene Zapata Gareshe, ***Op .Cit .***, p.78 .

(3) محمد سالم بن جمعان، "دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية– دراسة مسحية ميدانية على عينة من منظمات المجتمع المدني(التنموية) بمحافظة حظر موت"، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية الاجتماعية** . المجلد09، العدد05، جانفي 2015. ص178.

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من بين الفواعل المتدخلة في علاقات التعاون اللامركزي، وهذا حسب مختلف تشريعات الدول، كذلك حسب اعتراف هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي به كفاعل رسمي وأساسي إلى جانب الجماعات المحلية، ويظهر ذلك خصيصا في اتفاقية "**كوتونو** (Cotonou)"[1] المنعقدة في جوان 2000 بالبنين فالجديد الذي أتت به هذه الاتفاقية هو التفتح على المجتمع المدني والاعتراف بدوره وأهميته إشراكه في تنفيذ البرامج والمشاريع التعاونية التي تخصه.

من فواعل المجتمع المدني نجد مراكز البحوث، النقابات، مختلف الجمعيات والمنظمات غير حكومية الدولية ونخص بالذكر هاتين الأخيرتين[2]

1. **الجمعيات**: يعتبر موضوع الجمعيات من المواضيع الخاصة في علم الاجتماع نظرا لما أصبحت تلعبه من دور مؤثر في الحياة الاجتماعية والسياسية إذ أصبحت تحظى باهتمام الحكومات التي تعتبرها وسيلة هامة في تحقيق التطور الاجتماعي والسياسي للأفراد، هذه الجمعيات مختلفة وتشتغل في مجالات عدة، سواء الثقافية، البيئية، الرياضية والعلمية، ما يميزها هو أنها تعتبر من أهم الفواعل تحت قومية التي تتدخل في علاقات تعاونية نظرا لكونها قريبة من المواطنين المحليين، هذا ما جعلها تعلم برغباتهم واهتماماتهم ومشاكلهم، ما يدفعها إلى طلب مشاريع التعاون لأجل الترويج لثقافتها (خاصة إذا كانت جمعيات ثقافية أو رياضية) أو قصد الحصول على التأييد لتكوين إطاراتها (كالمراكز التكوينية)[3].
2. **المنظمات غير الحكومية**: تعتبر القطاع غير الحكومي الشريك الأهم للاستراتيجية الدولية للجماعات المحلية التي تعمل على الصعيد الدولي من أجل تحقيق مشاريع التعاون لغرض التنمية، فهذه المنظمات تستطيع أن تكون مجموعات صغيرة من الأشخاص أو تكون منظمات ذات ميزانية سنوية كبيرة ولها مكاتب متواجدة على الصعيد العالمي يستفيد منها العديد من الشعوب، من بين هذه المنظمات نجد مثلا: "أطباء بلا حدود" وهي منظمة

---

[1] إتفاقية كوتونو: اعتمدت عام2000 لتحل محل اتفاقية لومي لعام 1975 وهي اتفاق شراكة بين البلدان النامية و الاتحاد الأوربي، يتعلق بعلاقات الاتحاد الأوربي مع 79 دولة بما في ذلك 48 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يهدف اتفاق كوتونو إلى الحد من الفقر والقضاء عليه في نهاية المطاف والمساهمة في الدمج التدريجي لدول إفريقيا، والكاريبي، والمحيط الهادي ، في الاقتصاد العالمي ويستند على ثلاثة أركان: التعاون التنموي، تعاون الاقتصادي و التجاري، البعد السياسي. لمزيد من المعلومات أنظر:

Conseil de l' union Européenne ,accord de Cotonou. Disponible sur :
<http://www.consilium.europa.eu/fr/policies/cotonou-agreement/>

[2] رادية عليان، " التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي مابين 1980، 2012"- دراسة لحالتي تعاون جزائري – اوربي"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص : تنظيم وسياسات عامة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015، ص41.

[3] **نفس المرجع** ، ص 42.

تقدم مساعدات إنسانية دولية، "منظمة الشفافية الدولية" وهي منظمة دولية معنية بالفساد في العالم وهي رابطة دولية هدفها تعزيز التعاون بين الناشرين في العالم دفاعا عن نوع التعليم الثقافي، تقدم هذه المنظمات غير حكومية تجاربها خبرتها ومعارفها في الميدان الدولي للهيئات المحلية.

وعموما فإن الشراكة بين الهيئات المحلية والمنظمات الدولية غير حكومية يجب أن تقوم على مبدأين أساسين الحفاظ على الاستقلالية ويعود القرار الأخير حول الأساليب والأهداف السياسية الدولية للهيئات المحلية[1].

[1] Eugene Zapata Gareshe ,***Op .Cit .***, p.08.

في الأخير نخلص إلى أن اهتمام الدول الأوروبية بسياسة التعاون اللامركزي كان لتعزيز العلاقات شمال جنوب ولتقوية سياسة الحوار وذلك من خلال السماح لفواعلها المحلية بمباشرة العلاقات الخارجية مع نظيرتها الأجنبية، وركزت هذه الممارسة على فواعل متعددة، كالجمعيات المحلية والجمعيات التي تنشط في مجالات مختلفة، مرتبطة أساسا بالتنمية المحلية، كما أن إشراك المواطن في عملية التعاون اللامركزي يزيد من فرص تعزيز تجسيد الاستراتيجيات التعاون باعتباره فاعل فهو الغاية والهدف.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للتنمية المحلية

بعد أن كان الاهتمام بالتنمية كمفهوم شامل يعنى بتطوير جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية انتقل العلماء إلى الاهتمام بالتنمية المحلية لأنها أساس قيام تنمية شاملة وحقيقية وذلك يتطلب تضافر جهود السلطات المركزية مع نظيرتها على المستوى المحلي، قصد تلبية حاجيات المجتمع المحلي من جهة، ودفع عجلة التنمية بالاعتماد على الجهود المحلية من جهة أخرى، وهو ما يسهم على المدى البعيد في إرساء ثقافة تنموية على المستوى المحلي تعتمد على الطاقات البشرية والمادية المتوفرة على مستوى الإقليم من أجل خلق الثروة، وهو ما يخفف من عبئ النفقات التي تتحملها الدولة من أجل دفع التنمية المحلية، وهذه الأخيرة تسهم بدورها في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال استغلالها ومعرفتها بالإمكانيات المتوفرة على المستوى المحلي، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للتنمية المحلية تعريفها وخصائصها وأهم النظريات التي تقوم عليها والمجالات والاستراتيجيات المتبعة.

المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية

إن الإحاطة بموضوع التنمية المحلية يقتضي الوقوف على بعض النقاط الرئيسية والتي تتمثل أساسا في معرفة السياق الذي تولد فيه هذا المفهوم من خلال تتبع تطور مفهوم التنمية المحلية، وسنتطرق في هذا السياق إلى نشأة التنمية المحلية وهو العنصر الأول في هذا المبحث أما العنصر الثاني فيتمثل في تقديم تعاريف للتنمية المحلية، إضافة إلى العنصر الثالث الذي سنتطرق فيه إلى النظريات والأبعاد التي تقوم عليها التنمية المحلية، وأخيرا مجالات واستراتيجيات التنمية المحلية.

المطلب الأول: نشأة وتطور مصطلح التنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، ومن خلال تتبع مسار هذا التطور يمكننا ملاحظة أن التنمية المحلية مرت بمرحلتين أساسيتين هما: مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف، حيث عرفت فترة العشرينات العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية، ثم التنمية الريفية المتكاملة[1].

وقد حظيت المجتمعات المحلية بعد الحرب العالمية الثانية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى القومي، وذلك جاء كرد فعل على المؤسسات الفوقية لتهيئة التراب الوطني المرتكزة على النظريات القطاعية لكل مصلحة، حيث تقترح التركيز على إحساس انتماء السكان إلى مكان عيشهم، والأخذ بعين الاعتبار تطلعاتهم ودفعهم للقيام بمبادرات في جميع الميادين التي من شأنها أن تساهم في ضمان تنمية سوسيو اقتصادية متناسقة.

وبدأ انتشار مصطلح التنمية المحلية دوليا منذ أن تبناه "**مؤتمر كامبريدج**"(Cambridge) والذي انعقد عام 1948، قد نُظم من قبل المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية، حيث فضل استخدام مصطلح تنمية المجتمع على مصطلح "التعليم العام" للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات[2]، وكان أول ظهور لمصطلح التنمية المحلية في بداية الستينات من القرن الماضي وتحديدا في فرنسا، كرد فعل لقرارات الدولة التي أرادت أن تركز على المركزية، وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على

---

(1) يمينة طالبي، "الدور التنموي للجماعات المحلية- دراسة حالة ولاية البيض" ، (مذكرة لنيل شهاد الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص. سياسات عامة وتنمية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2016/2015، ص39.

(2) محمد إسلام تلي، "دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية غرداية"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تسويق وخدمات) ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2010، ص16 .

الفوارق الجهوية بين العاصمة والضواحي وحتى داخل العاصمة نفسها، حيث كان سكان الريف لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية المناسبة مقارنة بالمدن، نتيجة هذا الوضع ظهر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة وأصبح فيما بعد تنمية محلية. كما بدأ التنظير له وإعطاء تعاريف له من طرف هيئة الأمم في أواخر الخمسينات وبداية الستينات[1].

وفي سنة 1950درست الأمم المتحدة فكرة "التنمية المحلية" أو ما يسمى أيضا "بتنمية المجتمع"، حيث ازداد الاهتمام بهذه الفكرة بشكل خاص بعد تزايد انضمام الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا إلى الأمم المتحدة، والتي كانت تلح دائما في طلب العون لمواجهة مشكلاتها المحلية، مما أدى الى تخصيص قسم في دائرة الشؤون الاجتماعية بسكرتارية الأمم المتحدة يهتم بمسائل تنمية المجتمعات المحلية، حيث اصدر هذا القسم بعد ذلك سنة 1955م تقريرا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في موضوع "التقدم الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمع"، تمخض عنه اتخاذ هذا المجلس لقرار في شهر ماي من نفس السنة باعتبار منهج تنمية المجتمع المحلي وسيلة للتقدم الاجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة وواصلت الأمم المتحدة منذ ذلك الحين نشاطاتها في هذه البلدان في مجال التنمية المحلية[2].

ويمكن تقسيم مراحل تطور التنمية المحلية حسب البنك الدولي إلى ثلاث مراحل وهي:

المرحلة الأولى: من عقد التسعينات إلى عقد الثمانينات

كان التركيز في هذه المرحلة على الاستثمارات المتحركة في الصناعات التحويلية من خارج المجتمعات المحلية، كما اعتمدت على جذب استثمارات أجنبية مباشرة وكذلك القيام باستثمارات في البنية التحتية المادية (القطاع الخاص فقط) ، ومن أجل تحقيق هذه المرتكزات كان لابد من الاعتماد على أدوات من أجل تحقيقها وبأحسن الطرق ومن هذه الأدوات نجد:

- إعطاء منح سخية، وحوافز ضريبية وقروض مدعومة لمستثمرين في مجال الصناعات التحويلية.
- استثمارات مدعومة للبنية التحتية المادية.
- انخفاض تكاليف الإنتاج من خلال أساليب مثل استخدام عمالة رخيصة.

---

(1) يمينة طالبي، **مرجع سابق**، ص40 .

(2) محمد خشمون، سمير قريد، التنمية المحلية والمشاركة الاجتماعية مقاربة مفاهيمية وتاريخية، **الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل وترشيد قرارات التنمية المحلية – البلديات نموذجا–**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم علوم التسيير)جامعة 8ماي 1945 قالمة، يومي 8-9نوفمبر 2016، ص89.

المرحلة الثانية: من عقد الثمانينات إلى وسط التسعينات

من أجل تعزيز التنمية المحلية كان لابد من المحافظة على نشاطات الأعمال المحلية ونموها واستمرار التركيز على جذب الاستثمار الموجه نحو الداخل ولكنه يستهدف قطاعات محددة أو يأتي من مناطق جغرافية معينة، حيث نلمس الأدوات المستعملة من أجل تحقيقها من خلال ما يلي[1]:

- توجيه دفع المبالغ مباشرة إلى نشاطات أعمال منفردة.
- إيجاد أماكن عمل لإقامة نشاطات أعمال منفردة.
- إيجاد أماكن عمل لإقامة نشاطات أعمال من خلال: تقديم مشورة وتدريب مشروعات خاصة صغيرة إلى متوسطة الحجم، وتقديم الدعم الفني ودعم مشروعات نشاطات الأعمال البادئة.
- الاستثمارات في كل من البنية التحتية المادة الصلبة والبنية التحتية المرنة على حد سواء

المرحلة الثالثة: أواخر عقد التسعينات.

كان التركيز على الكثير من الاستراتيجيات من بينها:

- جعل بيئات نشاطات الأعمال ككل مناسبة.
- إقامة استثمارات "مرنة" مثل تطوير الموارد البشرية وترشيد التنظيم.
- شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام.
- ميل استثمارات القطاع العام نحو المصلحة العامة.
- تحسين مستوى نوعية الحياة والأمن لأهالي المجتمعات المحلية وللمستثمرين المحتملين.
- جذب استثمارات موجهة نحو الداخل، والاعتماد على الميزة التنافسية.

ولتحقيق هذه الاستراتيجيات اعتمدت على أدوات منها:

- وضع شبكات وتعاون عابرين للمجتمعات المحلية.
- تسهيل التكتلات العنقودية من نشاطات الأعمال المترابطة اقتصاديا.
- وضع استراتيجيات شمولية لتوفير بيئة محلية لنشاطات الأعمال تتسم بالمنافسة وتشجيع النمو للشركات المحلية.
- تطوير القوى العاملة.

[1] البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، واشنطن، أكتوبر 2011 .

- تشجيع المحافظة على مستوى جودة التحسينات[1].

وبعد دراستنا لتطور التنمية المحلية وقبل التطرق إلى مفهوم شامل للتنمية المحلية لابد أن نعطي مفهوما للتنمية.

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف لمفهومي التنمية والتنمية المحلية.

1- **تعريف التنمية:**

لغة: هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضع إلى آخر، وفي جانب المال تعني زاد وكثر.

اصطلاحا: من أكثر تعاريف التنمية تداولا وأهمية هي :

تعريف "شارل كيندل برجر"(Charles Kindle berger**)** :" يؤكد أن التنمية هي عبارة عن الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الفنية القائمة أو التي ينتظر إنشائها"[2].

عرفها "**مادلان قرافيز**"(Madlen Gravier)**:"** التنمية عبارة عن إجراءات النضج والتحويلات التي بفضلها يبنى التنظيم."

كما **عرفها "جاك بالان"** (jack Belan): بأنها عبارة عن "حركة النمو الاقتصادي مصحوبا بالتحولات الاجتماعية، الذي ينجم عنه تحولات إيجابية، وتحسين في البنى التحتية"[3].

تعريف "**شومبيتر**" (Schumpeter Joseph**)** في كتابه (**نظرية التنمية المحلية**) تفسيرا لكل من مفهومي النمو والتنمية إذ يرى أن النمو هو" تغيير تدريجي منظم يحدث في فترة طويلة نتيجة الزيادة في الموارد".

أما التنمية فهي :" نتاج عامل قوي تعمل داخل النظام عندما تكون العوامل الأخرى ثابتة، وهي بذلك تغيير تلقائي غير متصل يظهر بفعل قوى توسيعية ضاغطة".

---

[1] البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، **مرجع سابق.**

[2] سعد الدين عبد الجبار، عمر شتاحة،" التنمية المحلية المستدامة، محصلة حتمية لكرونوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي"، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**. العدد 03، الجزائر، ص ص111-112 .

[3] رشيد زرواتي، التنمية بين الميادين، **النظريات والنماذج** .ط1، الجزائر: دار جسور للنشر و التوزيع ،2017، ص ص45-55.

يعرفها "**فيرتادور**"(Vertador): "التنمية الاقتصادية ليست سوى العملية الاجتماعية الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته كما وكيفا، والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج معين، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط ميزة وانجاز التنمية الاقتصادية."[1]

عرفتها **هيئة الأمم المتحدة عام 1986**: "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية، وسياسية، تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان، وكل الافراد، عن طريق إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[2].

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن مفهوم التنمية متغير وغير ثابت، تأثر بمختلف الظروف المحيطة، ويتأثر حتى بطبيعة الاتجاهات الفكرية، فبعد أن كان مصطلح التنمية مصطلح اقتصادي بحث، أصبح حاليا يهتم بالإنسان بحد ذاته من خلال التنمية البشرية والإنسانية.

2- تعريف التنمية المحلية:

تتعدد تعاريف التنمية المحلية من اختلاف منطلقات واتجاهات وتخصصات الباحثين، وهذا ما جعل كل تعريف يختلف عن الآخر وقد ارتأينا تقديم التعاريف التالية:

تعريف **هيئة الأمم المتحدة** "هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في دقتها بأقصى قدر مستطاع".

جاء هذا التعريف للتركيز على ضرورة تكاثف وتكامل جهود الدولة مع المواطنين لإنجاز العمليات التنموية على المستوى المحلي، وخاصة بعد فشل السياسات التنموية في الكثير من الدول النامية.

عرفها "**غرافي إكزافي**"(Greffe Xavier)**:** "التنمية المحلية مسيرة لتنويع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق موارد ذلك الإقليم"[3].

وتعرف التنمية المحلية أيضا بأنها: "عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما، من تعبئة وتنسيق مواردها وطاقاتها، وسيكون نتاجا لجهود السكان، وسيجعل من مجال التواصل مجالا للتضامن الفعالة التي تقع في منطقة معينة، وهي عملية تقوم على القرب والمعاملة بالمثل، إنها ممارسة متكاملة تسعى إلى التوفيق بين القضايا

---

(1) نصيرة سالم، الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب(دراسة ميدانية بولاية بسكرة، **ملتقى آليات حماية البيئة** من تنظيم مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر العاصمة، 30ديسمبر2012، ص25.

(2) يمينة طالبي، **مرجع سابق**، ص38 .

(3) عائشة رحوي، "الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة ابعاد**. العدد04، جانفي 2017 ، ص ص177 - 178.

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تشمل كل من تنمية المهارات وخلق الوظائف وتنشيط المجتمع وتعتبر التنمية هنا أكثر من مجرد مفهوم، إنها عملية تعلم تنظيمية وتربوية مبنية على أساس الاستماع والالتزام والثقة والشراكة الإدارية إنها متعددة الأبعاد"[1].

ويعرفها **عبد الحميد عبد المطلب**: "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية، والوحدات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحصريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة" [2].

إذن التنمية المحلية هي عملية مجتمعية لمختلف فئات المجتمع تستهدف تغيرات بنيوية اقتصادية، سياسية، وحضارية...

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية عملية مركبة وحركية تهدف إلى تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية لسكان منطقة ما، وبهذا فهي ليست عملية عفوية، بل منظمة ومخططة تهدف إلى رفع وتحسين وترقية الإطار المعيشي لكل أفراد المجتمع المحلي من خلال المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع مع جهود السلطات المحلية، وهذا ما سنتطرق إليه في المبادئ والركائز.

المطلب الثالث: مبادئ وركائز التنمية المحلية

هناك اتفاق في أن العنصر البشري هو محور الاهتمام التي توجه إليه عمليات التنمية، وعن طريقه تتم وتتحقق أهداف التغييرات الاجتماعية الشاملة في المجتمع، وقبل الحديث عن ركائز التنمية يجدر بنا الإشارة إلى المبادئ التي تستند إليها.

1 – مبادئ التنمية المحلية:

تتمثل مبادئ التنمية المحلية فيما يلي:

أ– الشمول: بمعنى ضرورة تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما يعني شمول التنمية بكل قطاعات المجتمع والسكان، بحيث تغطي المشروعات والبرامج كل المجتمع مما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص.

ب– مبدأ التكامل: بمعنى التكامل بين الريف والحضر بحيث لا يمكن إجراء تنمية ريفية دون تنمية حضرية أو العكس لذا توجد علاقة عضوية بين الريف والحضر، كما يعني التكامل بين الجوانب المادية وأخرى غير مادية بحيث يكون التغيير متوارثا في كلا الجانبين المادي وغير مادي.

---

(1) Placide Muamba Mulumba Ngandu,"les acteurs territoriaux ,et le développement local une étudede cas congres" ,**9e Congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat et de l'Innovation**, Nantes,France,20-22,mai,2015 . p .06 .

(2) عبد الحيد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**. مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، 2001، ص13.

ت–مبدأ التوازن: بمعنى الاهتمام بجوانب التنمية حسب حاجات المجتمع، فلكل مجتمع حاجات تتطلب توازن خاص لكل جانب فمثلا: في المجتمعات الفقيرة تحتل قضايا التنمية الاقتصادية فيها وزنا أكبر من القضايا الأخرى، مما يجعل تنمية الموارد الإنتاجية هي الأساس المستهدف من التنمية.

ث–مبدأ التنسيق: بمعنى لا بد من توفير مناخ ملائم للتعاون بين جميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتنسيق جهودها وتكاملها، مما يمنع ازدواج الخدمة أو تضاربها، لأن ذلك من شأنه إهدار الجهود وزيادة التكاليف، لهذا لا بد من عدم إهمال مبدأ التنسيق لتفادي هذه النقائص والتقليل من آثارها.

ج–مبدأ التعاون والتفاعل الإيجابي: لا بد أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية الحكومية أو غير الحكومية، فلا بد من إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل ايجابيا إن توفر هذه المبادئ مجتمعة يضمن نجاح برامج التنمية ويدعم تحقيق أهدافها[1] .

من خلال التطرق إلى مبادئ التنمية المحلي نستخلص مجموعة من الركائز.

2 - ركائز التنمية المحلية:

بعد التطرق لمفهوم التنمية المحلية وأهم خصائصها لا بد من ذكر أهم الركائز والمقومات التي تقوم عليها، لأن بدونها لا يمكن الحديث عن تنمية محلية ناجحة، ولعل أبرزها ما يلي:

أ– المشاركة الشعبية: ضرورة إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم، وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة، وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج، وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.

وفي إطار ذلك تبقى المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي ضعف استجابة هذه المجتمعات لها وعدم إشراك أفراد المجتمع المحلي مع السلطات العامة في برامجها[2].

ب–تهيئة مناخ ملائم للتنمية المحلية: إن توفير وتهيئة مناخ ملائم ومحيط جيد للتعاون والشراكة ونشاط المجتمع المحلي ضروري لنجاح سياسات التنمية المحلية. و يبدأ ذلك من مسار التفكير الذي يتبع لنا وضع أهداف

---

[1] محمد إسلام تلي، **مرجع سابق**، ص19.

[2] محمد سليماني، علي بايزيد ، "أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة الاقتصاد والتنمية**–مخبر التنمية المحلية المستدامة. جامعة المدية، العدد 03 جوان 2015، ص73.

مشتركة، وتحديد مشاريع واضحة وواقعية، هذا المسار يكمن في إعداد مخططات وتثبيت التوجيهات، واستخراج أهداف لتركيز مجهودات كل الفاعلين في نفس الاتجاه.

إن التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل، في إطار السياسات العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وخصوصا إذا كان المجتمع مترامي الأطراف ويتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والإمكانات المختلفة، وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن استراتيجية التنمية بوجه عام يكون بالاندماج والتكامل بين المركز والإقليم في حل المشاكل[1].

ت– الإسراع في الوصول إلى النتائج: ويقصد بها أن تتضمن برامج التنمية خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وغيرها، وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات انتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك المشروعات ذات العائد السريع وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسد في الوقت نفسه حاجة قائمة والسبب في ذلك هو كسب ثقة أفراد المجتمع، بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها جزاء إقامة مشروع ما في مجتمعهم، إذا فالثقة مطلب ضروري وجوهري في فعالية برامج التنمية المحلية[2].

ث– التخطيط: هناك تصنيفات متعددة للتخطيط، فمنها ما هو مرتبط بمستوياته ومنها ما هو مرتبطة بأهدافه أو طبيعته أو مجالاته، وما يهمنا هو التصنيف الأول نظرا لاعتباره أحد العناصر الأساسية لتجسيد التنمية المحلية مثل:

التخطيط على المستوى الوطني: الخطة الوطنية تهدف إلى تحقيق التوازن بين أوجه النشاط الفردي والنشاط الجماعي في البيئة الوطنية، كما أن التخطيط الوطني يعتمد أيضا على الإمكانيات المحلية والاحتياجات المحلية وظروفها.

التخطيط على المستوى الإقليمي: يمكن من خلاله إيجاد التوازن في تنمية الأقاليم وتوجيه الموارد وفق الاحتياجات المحلية، وهذا بسبب اختلاف خصائص أقاليم الدولة ديموغرافيا.

التخطيط على المستوى المحلي: هو المستوى الذي يراعى فيه مقدار حاجة المواطنين إلى هذه المشروعات، فكلما كان المشروع يشبع حاجة من احتياجات المواطنين الملحة كلما كان ناجحا للإدارة المحلية.

ج– التمويل المحلي: يعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر تمويل التنمية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية، عبر الزمن وتعظم استقلالية الهيئات المحليات عن طريق الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية، ومن خلال هذا التعريف يمكن القول أن

---

(1) محمد برابح، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية لبحوث والدراسات**. العدد 11، ص60.

(2) محمد سليماني، بايزيد علي، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية وزيادة قدرتها، وتعمق فلسفة وجودها ويتوقف على مقدار ما يتوفر لديها من موارد مالية متاحة [1] .

المطلب الرابع : أهداف التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية المحلية عملية مخطط لها و مبرمجة تسعى الى تحقيق مجموعة من الاهداف لكن من الصعب تحديد هده الاهداف بدقة لاختلاف ظروف كل مجتمع محلي، وكذا اختلاف الأوضاع والحاجات التنموية من مجتمع للآخر، إلا أنه يمكن إبراز مجموعة من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية.

أ- الأهداف الاقتصادية:

تتمثل في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية مع مراعاة الخصوصية التي تتميز بها كل جهة وتوجيهها نحو مشروعات الإنتاجية والخدماتية لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية وتوجيه رؤوس الأموال المحلية نحو المشروعات للارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطني المحليات وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد لتحسين مستوى معيشتهم[2]

فالرفع من مستوى المعيشة هو هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيق ذلك لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغييرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها لتتلاءم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، فكلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد في الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك فمن الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين ورفع مستوى المعيشة[3] .

ب-الأهداف الاجتماعية:

تتمثل في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات المحلية مثل[4]:

- مساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات المحرومة.

---

[1] محمد برابح ، **مرجع سابق**، ص ص، 60-61 .

[2] مقداد خميسي، "واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008)، حالة ولاية المدية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009/2008 ، ص21.

[3] محمد بلخير،" التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، دراسة ميدانية لولاية تمنراست"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2005/2004، ص41.

[4] مقداد خميسي، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

- تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر، من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة...الخ.
- دعم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي، وتخفيف آثار العزلة والتهميش.
- تحقيق العدالة بين مناطق الدولة وذلك بشمولها على المشاريع التنموية وعدم تمركزها في العاصمة فقط وتحقيق الانسجام والتوافق بين مختلف المناطق.
- الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع[1].
- العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزويد بالماء الصالح للشرب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الصحة، الثقافة، الشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الإقصاء ونبذ الفوارق الاجتماعية ودعم الفئات الضعيفة والهشة وإدماجها في المجتمع وذلك بخلق فرص المشاركة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم[2].

ت- **الأهداف السياسية:**

تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم، وتعبئة الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل والتحديات بأسلوب عملي وواقعي، عن طريق إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات[3] وعموما تتمثل الأهداف السياسية في[4]:

- تعزيز قيم المشاركة الشعبية في صناعة القرار وتحقيق تنمية محلية مستدامة.
- بناء قدرات محلية فاعلة ووضع برامج استراتيجية طويلة الأجل.
- الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد المحلية.

---

(1) سعد الدين عبد الجبار، عمر شتاحة، **مرجع سابق**، ص124.

(2) وهيبة بن ناصر، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، "**مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**، العدد 06، جامعة البليدة، ص99.

(3) مقداد خميسي ، **مرجع سابق**، نفس الصفحة.

(4) أسماء سلامي، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة الشريعة و الاقتصاد**. المجلد05 ، العدد10، ص424.

ث- **الأهداف الإدارية:**

تتضمن تحقيق كفاءة الإدارة المحلية والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية[1].

المبحث الثاني: نظريات وأبعاد التنمية المحلية

قبل التطرق إلى أبعاد التنمية المحلية لابد معرفة التأصيل النظري لها، ولذلك سنتطرق في المبحث الأول إلى نظريات التنمية المحلية، والمطلب الثاني أبعاد التنمية المحلية.

المطلب الأول: نظريات التنمية المحلية

تعود جذور التاريخية للتنمية المحلية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية التي طرحت كبديل للنموذج الاقتصادي الكلاسيكي، حيث ظهرت تناقضات بين تنمية الدولة من جهة وتنمية المناطق والأقاليم من جهة أخرى، وهذا ما أدى إلى بروز عدة توجهات ونظريات جديدة في مجال دراسة وتفسير التنمية المحلية نذكر منها:

أ- **نظرية أقطاب النمو:**

ظهرت في مرحلة الستينات يمثلها كل من "**فرانسوا بيرو**" (François Perot)،"**بودفيل**"(Budville)، "**ألبرت هيرشمان**" (Albert Herschmann) وغيرهم، وكانت هذه النظرية مصدر إلهام للعديد من الحكومات في محاولة تعمير الأرياف، فجوهر هذه النظرية هو الفضاء المتعدد الأطراف، والذي يعرفه "**بيرو**" بأنه فضاء غير متجانس، حيث تتكامل أجزاءه فيما بينها وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة.

من خلال التعريف نلاحظ أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم البلد إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة مما سيؤدي إلى البحث عن كيفية تطوير كل قطب حسب خصوصيته الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تنمية الدولة ككل [2].

وقد اعتمد "فرانسوا بيرو" على المنشاة أو المنشاة الكبيرة كمحفز للنمو على المستوى(المنطقة- القطب) من خلال علاقات المدخلات والمخرجات، ومع ذلك فهو لم يبرز بالقدر الكافي دور المواطن أو الموقع المحلي من خلال علاقة القرب الجغرافي والاقتصادي في العملية التفاعلية لتكوين(قطب نمو) ولذلك قيل أن المجال الجغرافي والاقتصادي

---

[1] عبد النور ناجي، نحو تفعيل الإدارة المحلية(الحكم المحلي)الجزائري لتحقيق التنمية الشاملة، جامعة عنابة-الجزائر ص06.
تم الاطلاع عليه يوم 2018/03/13 ، متاح على الرابط:
<**http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_19.pdf**>

[2] خيضر خنفري، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق" ، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2011/2010، ص ص36-37.

عنده لا يلتقيان، وقد قام "بودفيل" فيما بعد ببلورة العلاقة التفاعلية بين المجالين في إطار الاستقطاب المحلي للعملية الإنمائية ودلك من خلال توضيح الحدود والقيود الجغرافية المؤثرة في الحركية الاقتصادية المحلي لأقطاب النمو[1].

ب- **نظرية القاعدة الاقتصادية:**

تعتمد هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، بحيث أن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يحدده الطلب الخارجي، ويقول "**كلود لكور**"(cloud lacour): "النمو الحضري يتحدد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق مداخيل، هذه الأخيرة تأتي من خلال النشاطات المتميزة التي تؤدي للتصدير الذي يؤمن مد اخيل من الخارج، هذه المداخيل تسمح بإشباع مختلف الحاجات المحلية" .

هذه النظرية تقسم الأنشطة الاقتصادية إلى نشاطات قاعدية وأخرى داخلية.

- **النشاطات القاعدية:** هي النشاطات التي تغطي القطاعات المصدرة والتي تساهم في خلق مناصب عمل وجلب مداخيل من الخارج مثلا: قطاع السياحة.
- **النشاطات الداخلية:** هي النشاطات الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة، وبالتالي فالتكامل بين هذه الأنشطة يساهم في تطوير المنطقة ومنه تطوير البلد ككل [2].

ت- **نظرية التنمية من تحت:**

تركز هذه النظرية على فكرة تنظيم الاقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية، ظهرت في بداية السبعينات، الفترة التي تميزت بعدة تحولات في الاقتصاد العالمي أهمها ارتفاع أسعار النفط وتكاليف النقل، مما طرح أفكار وبدائل جديدة تمثلت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى خاصة بعد تزايد اهتمام المجتمعات بالجوانب الاجتماعية والبيئية، ومطالبة المجتمعات المحلية بالمساهمة في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم.

ويعرف "**جون لويس قويقو**" (John Louis Quoico) التنمية المحلية بأنها: "تعبير عن تضامن محلي، هذا التضامن يخلق علاقات اجتماعية جديدة ويظهر إرادة سكان منطقة معينة لتثمين الثروات المحلية والذي يخلق بدوره تنمية اقتصادية[3].

---

[1] عيسى محمد عبد الشفيع، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، **مجلة البحوث اقتصادية عربية** . العددان 43-44، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص165.

[2] محسن يخلف، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014/2013، ص ص 36-37.

[3] خيضر خنفري، **مرجع سابق**، ص15.

- هذا التعريف يبين أن التنمية المحلية تتكون من جانبين أساسيين:
- الجانب الثقافي والذي يظهر في التضامن بين أعضاء المنطقة الذين تجمعهم الإرادة
- الجانب الاقتصادي والذي يظهر في استغلال الثروات المحلية لخلق تنمية اقتصادية.

ث- **نظرية المقاطعة الصناعية:**

كانت بداية هذه النظرية مع الأعمال التي قدمها "**ألفريد مارشال**" (Alfred Marshall) عام 1890 وهو أول من تحدث عن التجمعات التي تنشأ نتيجة تركز مجموعة من المؤسسات تنشط في مجال واحد وفي منطقة واحدة أطلق عليها اسم مقاطعة صناعية. فيما بعد طور هذه الأفكار الاقتصادي الإيطالي "**بيكاتيني**"**(**Picatini**)** عام 1979 خاصة في منطقة الوسط الشمالي لإيطاليا. هذه النظرية تقوم على فكرة أن تركز مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة واحدة سيعود عليها بالنفع ومن نتائج ذلك[1]:

- تنخفض تكلفة النقل سواء عند الشراء أو عند البيع.
- الاستفادة من يد عاملة مؤهلة وقريبة.
- تسهيل تحويل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

من مميزات المقاطعة الصناعية ما يلي:

- تركز مجموعة كبيرة من مؤسسات متخصصة في نشاط معين (ألبسة- آلات).
- قيام تضامن وتعاون بين هذه المؤسسات.
- قدرة انتاج مرنة ومسايرة للطلب المتزايد.
- تبادل المعلومات نتيجة التقارب في مكان واحد مما يتيح إمكانية القيام بمبادرات وخلق روابط محلية والشعور بالانتماء إلى حيز معين.

ج- **نظرية النمو المتوازن:**

جاءت هذه النظرية بعد الحرب العالمية الثانية مع الاقتصادي "**راغتار نوركس**"**(**Rattar Norx**)** الذي اعتبر أن تحقيق التنمية الاقتصادية (سواء كانت وطنية أو محلية) لا تتم إلا عن طريق الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية دفعة واحدة دون إهمال أي قطاع، والتنمية في مرحلة تحتاج إلى تصحيح الاختلال وتحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات والمشاريع بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازنا، بحيث لا يتم تنمية قطاع على حساب قطاع

[1] محسن يخلف، **مرجع سابق**، ص38.

آخر، وتركز هذه النظرية على إنتاج السلع الإستهلاكية اللازمة للسوق المحلية، ليس بغرض التصدير بل لعدم قدرة هذه السلع على منافسة سلع أخرى رائدة في هذا المجال.

كما دعا "نوركس" إلى الاعتماد على الموارد المحلية وذلك لسببين:

الأول: لتشجيع الإنتاج المحلي وخلق حركة ونشاط بين المؤسسات المحلية (عرض وطلب).

الثاني : لعدم ثقته بالاستثمارات الأجنبية لأن شروط التبادل التجاري لا تكون في صالح الدول النامية.

ح- نظرية النمو غير متوازن:

جاءت هذه النظرية كانتقاء لنظرية النمو المتوازن لما تتطلبه من إنفاق استثماري كبير يكون في غالب الأحيان فوق طاقة الدول المتخلفة، ينطلق **"ألبرت هيرشمان"** (Albert Herschmann) من كون النمو الاقتصادي عبر التاريخ أخذ شكل انطلاق قطاعات معينة رفعت غيرها من القطاعات[1]، وجوهر تحقيق النمو الاقتصادي هو الاختلالات المتمثلة في خلق فائض الطلب على صناعات معينة، حيث يتوجه المستثمرون إلى إنتاج بعض السلع التي يكثر فيها الطلب، مما يؤدي إلى خلق فائض الطلب على سلع أخرى ليتم توجيه الاستثمارات نحوها من جديد، وهكذا كلما تم تصحيح خلل تظهر اختلالات أخرى.

ويقول "**هيرشمان**": "وحتى تستطيع الدول النامية تكسير الحلقة المعرفة للفقر يجب عليها إشباع أسلوب التنمية غير المتوازن، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الاقتصادية بنفس المعدل ويستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات تساهم في بقية القطاعات الاقتصادية وتكون بمثابة النواة التي تتبنى عليها التنمية"[2].

خ-نظرية الوسط المتجدد:

ظهرت هذه النظرية نتيجة بحث لمجموعة من الباحثين الأوروبيين على رأسهم "**فليب أيدلو**"(Philip Edlo)، والتي تعتبر الإقليم هو الوسط المتجدد والمنشئ لكل الأنشطة. ويرى أصحاب هذه النظرية أن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على إقليم معين، فالتنمية لا يمكن أن تحدث إلا بوجود وسط يحتوي عناصر وعوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات، في هذا الصدد يقول "**دنيس مايل**"(Dennis Miles):"إن الوسط يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد

---

[1] عبد الله حجاب، "التنمية المحلية....النظريات والاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**، العدد 6، جوان 2017، ص362.

[2] **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستعمال التكنولوجيات ودخول السوق، وبذلك فالوسط يقوم كوسيلة للاستيعاب والفهم والحركة المتواصلة"، ويعتبر الوسط حسب هذه النظرية المكان الأفضل للتطور وإحداث التنمية[1].

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية

تتضمن التنمية المحلية أربعة أبعاد متكاملة نوجزها فيما يلي:

أ- **البعد الاقتصادي:**

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي، لذلك فالمنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، كما يمكن لها إدماج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهذا يمكن التنمية المحلية ان تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو التوزيع على الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدية من الطرقات مستشفيات، مدارس...وهذا بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تستقطب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة[2].

ب- **البعد الاجتماعي:**

يركز البعد الاجتماعي على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، مكافحة الفقر، توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع وضمان الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرار بكل شفافية، لذلك يمثل البعد الاجتماعي للتنمية المحلية حجر الزاوية في توفير حياة كريمة من شأنها أن تدمج مع كل قوى المجتمع من أجل تطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، ومن بين المجالات التي لها علاقة بالبعد الاجتماعي للتنمية المحلية نجد مثلا: التعليم، الصحة، الأمن والسكن...الخ[3] .

---

[1] خيضر خنفري، **مرجع سابق**، ص16.

[2] احمد غريبي، "أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2010، ص ص07-10.

[3] كمال بودانة، " أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013 ، ص ص82-83.

2 – البعد الثقافي:

بمجرد أن يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عديدة للتنمية، ليس فقط في المجال الجغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن هذا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي والثاني سوسيوثقافي والذي يلعب دورا أساسيا في تنمية الإقليم، فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، وهذا ما يعطي للتنمية المحلية خصوصيتها، فكل إقليم له خصوصيته الثقافية، التي تحدد مسار التنمية المحلية[1] .

3- البعد البيئي:

دعت الأمم المتحدة خلال مؤتمرها حول البيئة والتنمية (مؤتمر الأرض) بريودي جانيرو عام 1992م إلى ضرورة دمج البعد البيئي في المخططات التنموية وذلك نتيجة ما وصل إليه الوضع البيئي من تدهور على المستوى العالمي مع نقص المساحات الخضراء والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر.

يركز البعد البيئي في التنمية المحلية على مراعاة حدود الاستهلاك لأنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث واستنزاف المياه وانجراف التربة وقطاع الغابات....الخ[2].

4- البعد التكاملي:

يركز هذا البعد على أن التنمية لا يمكن النظر إليها من خلال بعد معين، بل لا بد من نظرة تكاملية لها، حيث أن التنمية المحلية المستدامة عملية متكاملة وتمثل أهم الحقائق التي ينطلق منها، في أن المشكلات والاحتياجات كثيرة ومتعددة ولا بد من مواجهة جميعها عند التخطيط للتنمية وان التنمية تقتضي ضرورة التكامل بين الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية ، فلابد من تضافر الجهود بين القاعدة والسلطة المركزية[3] .

في الأخير يمكن القول أن التنمية المحلية لابد أن تراعي الأبعاد الأربعة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والبيئية حتى تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع.

---

[1] كمال بودانة، **مرجع سابق** ، ص84.

[2] محسن يخلف، **مرجع سابق**، ص49.

[3] فاطمة الزهراء مولفرعة، مختار عصماني،" دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة البشائر الاقتصادية**. العدد الأول ،جامعة سطيف ، سبتمبر2014، ص ص، 125-126.

المبحث الثالث: مجالات واستراتيجيات التنمية المحلية

إن التنمية المحلية عملية شاملة تمس العديد من المجالات التي تحاول الدول والحكومات العمل على تحقيقها باستراتيجياتها المختلفة.

المطلب الأول: مجالات التنمية المحلية

تتعدد مجالات التنمية المحلية، فنجد التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية السياسية، نذكر منها ما يلي:

- **مجال التهيئة العمرانية والإسكان:**

يندرج في مجال التهيئة العمرانية كل ما من شأنه تهيئة المجال المحلي، عن طريق أدوات التعمير المختلفة، في إطار تجسيد الخطط الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى المحلي، وتحقيق أهداف تتعلق بالمحافظة على الشواطئ والغابات، وتوسيع المساحات الخضراء، وحماية التربة والموارد المائية، وحماية البيئة، ومكافحة التلوث، وتنظيم المفارغ العمومية، ويدخل ضمن هذا القطاع المساهمة في إعداد البرنامج الوطني للإسكان وتنفيذه ومراقبته ضمن الحدود الإقليمية للبلدية، وتسهيل إنجاز مشاريع السكن والتجهيزات الجماعية، والإسهام في تنظيم التشاور، وخلق الظروف الملائمة للترقية العقارية[1] .

- **مجال التنمية الاقتصادية:**

أساس تحقيق التنمية الشاملة ينطلق من التنمية الاقتصادية لأن التغيير في الوضعية الاقتصادية للمجتمعات ينعكس مباشرة على الجوانب الاجتماعية والسياسية. فالتنمية الاقتصادية تسعى إلى تحقيق أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد المحلي عن طريق تحسين دخله، وهذا ما يرفع نصيبه ومقدرته للحصول على الخدمات التي يحتاجها، فهدف التنمية الاقتصادية المحلية هو تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية من أجل تحسين مستقبلها ومستوى المعيشة ككل لهذه المنطقة، وهي عبارة عن عملية يقوم بها الشركاء من القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي وذلك من خلال العمل بشكل جماعي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

إن تحقيق هذا النوع من التنمية يتم عن طريق وضع مخططات، الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي أو حتى في البنية التحتية القاعدية التي تسمح فيما بعد بتسهيل عملية الإنتاج ونقل المنتجات والاستفادة منها بالطريقة المناسبة التي تحقق الإشباع ، ويعد الاستثمار المحلي

[1] فؤاد غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**. لبنان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015، ص31.

أساس التنمية الاقتصادية، وذلك لقدرته على تحقيق تراكم الثروات، وخلق فرص أكثر لمناصب الشغل، وتشمل القطاعات التالية[1]:

الصناعة: إن بناء قاعدة اقتصادية على مستوى الأقاليم المحلية هدف اساسي لكل المسؤولين والمواطنين، وذلك لما يعود عليهم من نفع ومزايا، فإقامة مناطق صناعية من شأنه أن يوفر عدد لا بأس به من مناصب الشغل، أضف إلى ذلك الميزة التنافسية التي يكتسبها الإقليم المحلي في مجال الصناعة، وهذا ما يفسح له المجال للمنافسة على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال الوطنية، وحتى الأجنبية كما من شأنه حماية رؤوس الأموال المحلية من الهجرة خارج الإقليم أو خارج الوطن، وبالتالي يساهم في حماية الاقتصاد الوطني ككل.

الفلاحة: أساس أي اقتصاد عالمي ناجح يقوم على قطاع فلاحي ناجح، بما يخدم باقي الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ولذلك وجب الاهتمام بالسياسات الفلاحية عن طريق خطط استراتيجية لتحقيق الاندماج الفلاحي الصناعي والهدف من التنمية الفلاحية المحلية محاربة الفقر و خطر العجز الغذائي، كما أن تحقيق مستويات إنتاج أكبر من احتياجات المجتمع المحلي سيدعم الوضع الاقتصادي للمنطقة والسكان المحليين، وقد يكون سببا في جلب أنظار المستثمرين وخاصة المهتمين بالصناعات التحويلية، وبذلك يساهم في خلق وتطوير أنشطة موازية أخرى تساهم في التنمية المحلية.

السياحة: لها دور كبير في تنمية الأقاليم المحلية فهي تشكل مصدرا هاما لتمويل مختلف المشاريع التنموية بها، كما تعمل على إنعاش مختلف الصناعات والحرف التقليدية المحلية، وبذلك تساهم في خلق مناصب شغل لسكان المنطقة والتخفيف من معدلات البطالة.

التنمية السياسية: وهي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، فهي تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما، على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة، وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية، والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

---

[1] كريم يرقي، "دور الجماعات الاقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر–دراسة حالة –"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدية، 2010/2009، ص08.

التنمية الاجتماعية: وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني اي التركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية[1]، والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية. وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.

وتهدف التنمية الاجتماعية إلى تحسين مستويات التعليم، الصحة، الرفاهية، الاهتمام بكافة طبقات المجتمع وخاصة المتوسطة والطبقة العاملة، زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القرى العاملة، تنمية الثقافة الوطنية وزيادة مشاركة المرأة في المجتمع وتنمية حب المعرفة وإتقان العمل[2].

التنمية الإدارية: تعرف التنمية الإدارية على أنها: "العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل، بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناءا على خطة واضحة ومدروسة، حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف ، كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية وزيادة مهاراتها وقدرتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية[3].

المطلب الثاني: استراتيجية التنمية المحلية

ترتكز معظم استراتيجيات التنمية المحلية عادة على ثلاث فئات مترابطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا هي: أسلوب الحكم والإدارة، تحقيق نمو اقتصادي على المستوى المحلي و تخفيف حدة الفقر.

1- تجسيد أساليب الحكم والإدارة:

إن إتباع أساليب الحكم المحلي الجيد هو مبدأ واسع النطاق الذي توصف به المنهجية التي يتم من خلالها تحديد ماهي الأولويات، كيف يتم اتخاذ القرار وكيف يتعامل الناس والمؤسسات مع بعضهم البعض، يتميز إتباع

---

(1) كريم يرقي، **مرجع سابق** ، ص ص، 09-10.

(2) خيضر خنفري ، **مرجع سابق**، ص21.

(3) محسن يخلف، **مرجع سابق**، ص ص، 52-53.

أساليب الحكم الجيد بشفافية اتخاذ القرار، بسلامة الإدارة المالية، بوجود المحاسبة العامة، وعدالة وأمانة توزيع الموارد، والتي تؤدي إلى تحقيق تحسينات متواصلة في معظم المؤشرات الحضرية.

يتم تعزيز مستوى الحكم المحلي السليم عندما يتم تبني اللامركزية لملكية الموارد والمسؤوليات على أدنى المستويات، إن حكومات المدن التي أدخلت عمليات وضع موازنات مالية مبنية على المشاركة هي من أنجح المدن في تحقيق بناء الإجماع وفي تلبية احتياجات الناس الفقراء[1].

إن الأسلوب المتبع في اتخاذ القرار هو ما يمثل المحور في بناء الإجماع والبرهان بوجود قدرة لمحاسبة المسؤولين فهي مسألة مشاركة وليس مجرد التبادل بمعلومات، إن مشاورة ذوي الشأن في هياكل منظمة من شأنه أن يساعد على بناء إجماع حول ما هي أولويات التنمية، وعلى تحسين المساواة، ومستوى الكفاءة في توزيع الموارد وعلى ضمان وجود شفافية ومحاسبة المسؤولين المحليين واستدامة التدخلات[2].

2- **النمو الاقتصادي على المستوى المحلي**: يعتمد مستقبل التنمية المحلية على ما لديها من قدرات اقتصادية ومميزات أفضلية، فاستراتيجية تنمية اقتصادية على المستوى المحلي هي ما يدخل في لب استراتيجية للتنمية المحلية، وتشمل الأولويات تحديد ما هي أساليب تحسين أداء الجماعات المحلية وكفاءتها، وتأخذ بعين الاعتبار زيادة الاستثمار من أجل زيادة فرص العمل وتوسيع الخدمات.

- تحديد ما هي السبل لتحسين الأداء الاقتصادي العام للمدينة ومستوى كفاءته.
- تشجيع قدرة الجماعات المحلية على المنافسة في الإطار الوطني والدولي.
- تشجيع خلق فرص عمل ذات قاعدة عريضة، التي تشمل أيضا القطاع الخاص، في عملية بلورة إستراتيجية التنمية، وتأمين زيادة مشاركتهم واستثماراتهم[3].

3- **انخفاض مستوى الفقر**: إن أي استراتيجية لتنمية الجماعات المحلية، لا بد أن تنظر في نوعية الخيارات المتاحة لتحقيق إيصال الخدمات بكفاءة، وما هي السياسات المؤدية إلى العدالة في وضع الأسعار، إن توفير الخدمات الأساسية وعلى وجه الخصوص المياه، الصرف الصحي، الكهرباء والنقل الحضري، يؤثر على حياة الفقراء

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، "إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات –خيارات وتوجهات" ، **ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات** ، جامعة الدول العربية ، جوان 2010، ص241.

[2] زكية آكلي، فريدة كافي ، "التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، **مجلة اقتصاديات المال والأعمال**JFBE. الجزائر، ص99.

[3] **نفس المرجع**، نفس الصفحة .

اليومية، عند صياغة أي استراتيجية للتنمية المحلية ينبغي أن تركز على أفضل الوسائل لتقديم الخدمات بفعالية، واستعراض التكلفة والإطار المنظم لها، ولا بد أن تشمل عناصر محددة على نحو أقل مثل:

- قدرة الجمهور العام على الحصول على المعلومات.
- تحديد حق الوصول إلى التسجيلات والفرص المتاحة، بمعنى وجود بيئة بسياسات منحازة لصالح الفقراء[1].
- والمهم أيضا أن يتم إزالة أي عقبات قانونية، ربما تعمل على إعاقة إعطاء كل المواطنين، خاصة المرأة، تكافؤ في القدرة للحصول على الخدمات الأساسية ولحيازة الأراضي وللحصول على القروض وفرص العمل.

إن الممارسات السليمة تشير إلى أنه ينبغي دائما أن تبدأ عملية التنمية الاقتصادية المحلية ببلورة استراتيجية لها، فهذه الأخيرة تعتبر من المكونات الهامة، وعملية التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية الاقتصادية المحلية تقليديا لها خمسة مراحل[2]:

المرحلة الأولى: تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين

تحقيق عملية التنمية المحلية الاقتصادية الناجحة قائمة على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (حكومية) والقطاع الخاص والمنظمات غير حكومية، حيث أن التنمية المحلية الاقتصادية تقتضي التفاعل بين كل هيئة الفواعل وضرورة إشراكها من أجل نجاح هذه العملية ، والجدول التالي يبين فواعل التنمية المحلية القطاع العام والخاص.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، **مرجع سابق**، ص242.

[2] البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، **مرجع سابق**، ص ص09-11.

الجدول رقم (01): فواعل التنمية المحلية القطاع العام والخاص

القطاع العام	- الحكومة المحلية بما فيها الإدارة الفنية. - حكومة المديرية والمحافظة. - الهيئات والمصالح القطاعية: قطاع الصحة، قطاع التعليم، قطاع النقل. - هيئة وضع المخططات (التخطيط الحضري) - مؤسسات التعليم العالي والأبحاث. - خدمات المرافق العامة.
القطاع الخاص	- الشركات الكبيرة. - النقابات الحرفية. - أصحاب المشروعات الخاصة الصغيرة، متوسطة ، وأصغر الحجم. - مطوري الأراضي والعقارات. - بنوك وغيرها من المؤسسات المالية. - فرق تجارية ووسائل تنقل الأخبار. - جماعات أخرى داعمة. - جمعيات أخرى داعمة لنشاطات الأعمال. - جمعيات مهنية. - خدمات مرافق عامة. - مؤسسات تعليمية خاصة. - مراكز أبحاث.
قطاع المنظمات غير حكومية (المجتمع المدني)	- شخصيات قيادية في المجتمع. - منظمات خدمات لأهالي المجتمعات المحلية. - مؤسسات تعليمية محلية. - منظمات غير حكومية أهلية مثلا: جماعات تمثل الأقليات، والمكفوفين وغيرهم من السكان المحرومين.

.../...

	- قضايا حماية البيئة. - مصالح ثقافية، فنية وتاريخية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات –خيارات وتوجهات"، **ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات**، جامعة الدول العربية ، جوان 2010، ص242.

المرحلة الثانية: إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة

لابد من أن يكون واضعي استراتيجيات التنمية على معرفة بالاقتصاد المحلي من موارد كمية ونوعية، ومهارات وغيرها من الموارد لتساعد في تحديد الخطط التنموية الاستراتيجية، وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات وبرامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنظمة المحلية على المنافسة.

فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات ويجب أن يحدد هذا التقييم ما هو المتاح من الموارد المحلية العامة ومن نشاطات الأعمال والنشاطات غير الحكومية، وأن يقوم في جمع وتحليل المعلومات الكمية والنوعية، وأن يؤسس أنظمة معلومات للمعرفة للاستخدام في المستقبل في عملية المتابعة والتقييم، إن مستوى البيانات وعمقها سيعتمد على قدر توفرها وحجم ميزانية الاقتصاد المحلي وطبيعته[1].

المرحلة الثالثة: إيجاد استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

فالغاية من استراتيجية التنمية المحلية هي أن تتحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية المحلية، فعلى المهنيين من الحكومات المحلية وذوي الشأن الرئيسي أن يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية والاجتماعية، وهذا يتضمن مجموعة من العناصر وهي[2]:

الرؤية: توصف ما توصل إليه ذوي الشأن من إجماع حول ما هو المستقبل الاقتصادي الأفضل.

الغايات: وهي مبنية على الرؤية العامة وتحدد بها الأهداف ما هي المخرجات المرجوة من عملية التخطيط الاقتصادي.

الأهداف: وضع معايير الأداء واستهداف تحقيق التنمية بالنشاطات.

البرامج: وضع السبل لتحقيق غايات اقتصادية تنموية، والتي يجب أن تكون مفيدة زمنيا، ويمكن قياسها.

---

[1] جوين سوينبرن وآخرون، **التنمية الاقتصادية المحلية** ، دليل وضع تنفيذ استراتيجيات تنمية الاقتصاد المحلي وخطط العمل بها، البنك الدولي، واشنطن، ص 16 ، متاح على الرابط:

<Sitressources.worldbank.org/INTLED/552648-1107469268231/20596552/led-primer-arabic-pdf>

[2] فؤاد غضبان، **مرجع سابق**، ص55.

المشروعات وخطوات العمل: تنفيذ مكونات محددة لبرامج تنموية، والتي يجب أن توضع لها أولوية وأن تحدد تكاليفها ويجب أن تكون مفيدة زمنيا ويمكن قياسها.

المرحلة الرابعة: تنفيذ استراتيجية التنمية المحلية

وجود خطة تنفيذية واسعة، تتضمن تسييرها خطط عمل مشروعات منفردة، وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، الموارد البشرية والدلالات المؤسسية والإجرائية، وبالتالي هي نقطة الاندماج لكل المشروعات والبرامج في إطار استراتيجية ما للتنمية الاقتصادية المحلية وتبني خطة العمل تسلسل هرمي من المهام: الأطراف المسؤولة عنها، جداول زمنية واقعية للاحتياجات من الموارد البشرية والموارد المالية، وماهي مصادر التمويل، المخرجات والتأثيرات المتوقعة، إجراءات الأداء والأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حدي وتلعب خطة التنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس فيما بينها على الموارد المتاحة.

وكثيرا ما يؤدي وجود خطة تنفيذ سليمة استخدام الميزانية بكفاءة وفعالية في إطار الحكومة المحلية والجمعيات والشركات الخاصة، ويمكن استخدامها لاستهداف التمويل من مصادر خارجية مثل الحكومة الوطنية جهات تمويل مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف.

المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

يجب مراجعة استراتيجيات التنمية المحلية على الأقل مرة واحدة في السنة ولا بد أن تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة وتقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي وللموارد المتاحة في تنفيذ الاستراتيجية ، ولا يجب أن تعطي عملية مراجعة المدخلات والمخرجات والتأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ ومستويات المشاركة، وديناميكيات الأحوال المحلية المتغيرة والعلاقات الاقتصادية، السياسية المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الإقليم أو في إطار الأسواق الوطنية والدولية بجانب المراجعة للاستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حدى ولا بد أن يقرر المجتمع المحلي حول "ماهي البرامج الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية المحلية"، نجد أن المجتمعات المحلية تستخدم خيارات كثيرة كالاتجاه نحو تشجيع نشاطات الأعمال المحلية وتشجيع مشروعات استثمارية خاصة جديدة، تحسين مناخ الاستثمارات الأعمال المحلي[1] .

[1] البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، **مرجع سابق**، ص ص 12-14 .

نخلص من خلال ما سبق إلى أن التنمية المحلية عملية تحتاج إلى تعبئة الجهود الشعبية والحكومية وتعبئة الموارد بغية تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في أساسا في الارتقاء وتحسين الظروف المحيطة بالمواطن المحلي بالدرجة الأولى كونه محور العملية التنموية، كما أنها عملية غير عفوية بل منظمة وتستند على نظريات ومبادئ ومرتكزات أساسية تقوم عليها كالمشاركة الشعبية والتمويل المالي والبشري المحلي، ومن ثم تجسيد الهدف الأساسي للتنمية وهو التطوير الشامل للمجتمع المحلي، والارتقاء بمستوى معيشة أفراده في كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، وذلك لا يمكن أن يكون إلا بالاعتماد على لامركزية التسيير وضمان مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلي.

وباعتبار أن هذه الأخيرة تستند على التخطيط والتسيير المسبق، فإن ذلك يوفر ضمان النجاح في تعبئة الموارد وذلك بوضع خطط وبرامج تنموية تتماشى مع الموارد المتاحة ومتطلبات المجتمع.

الفصل الثالث:

واقع التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي ودوره في التنمية المحلية

يعتبر التعاون اللامركزي الدولي في الوقت الراهن من أكثر القضايا التي تحظى بمتابعة واهتمام ليس فقط على المستوى المحلي، بل تعداه إلى المستوى الوطني، بالنظر إلى المزايا والأهداف التي يحققها، والتي من شأنها مساعدة الجماعات المحلية على النهوض بالتنمية المحلية، لم تخرج الجزائر عن هذا المنحى حتى وإن كان تبنيها لمفهوم التعاون اللامركزي جاء متأخرا وخاصة من الناحية القانونية حيث لم يتضح معالم هذا التعاون إلا في التعديل الأخير لقانوني البلدية والولاية، كما نص التشريع الجزائري صراحة على أهداف التعاون اللامركزي الجزائري الأجنبي، وخاصة مع الجانب الفرنسي باعتبارها البلد الأول من حيث الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار القانوني للتعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي من خلال تقديم خلفية تاريخية لهذا التعاون، واهم الاتفاقيات التي كان لها جانب تنموي ومدى تطبيقها على أرض الواقع، كما سنتناول اهم التحديات التي تواجه التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للتعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي، الظروف و الاطار القانوني

رغم قدم العلاقات بين الجزائر وفرنسا والتي لها طابع خاص بفعل العديد من العوامل، لكن في مجال التعاون اللامركزي نجد أن الانطلاقة الحقيقة له لم تكن إلا في أواخر التسعينيات، وهذا ما سنتاوله في هذا المبحث، اضافة الى الظروف التي ساهمت في ربط علاقات التعاون اللامركزي، و الإطار القانوني لهذا التعاون وخصوصياته.

المطلب الأول: تاريخ التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي

تقوم العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا على الروابط الإنسانية والتاريخية، منذ أزيد من قرنين من الزمن، فبعد استعمار دام 132 سنة وما يزيد عن سبع سنوات من الحرب كان الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.

وبعد خروج الجزائر من الحرب كانت منهارة اقتصاديا ، اجتماعيا، وثقافيا إضافة إلى بنى تحتية مدمرة بالكامل، هذا ما أدى إلى نشوء علاقات خاصة بين الجزائر وفرنسا خلال سنتي(1962-1972)، وذلك بإرسال مئات الآلاف من عمال الإغاثة الفرنسيين والمعلمين والأطباء والمهندسين من أجل التنمية في الجزائر.

ففي السنوات الأولى من الاستقلال كانت الجزائر مثل فرنسا بلدان ذات نظام مركزي مركز، حيث لم تكن السلطات المحلية تحظى بلعب دور على المستوى الخارجي، كون السلطة و هيمنة الحزب الواحد في تلك الفترة لم يترك المجال للدخول في العلاقات التعاونية، وترك العلاقات الخارجية كاختصاص للسلطة المركزية وفقط[1].

خلال السبعينات سمح اعتماد الجزائر لقانون البلدية 1967 وكذا قوة الشخصية التي تميز بها رؤساء البلديات الفرنسيين بالتقارب بين البلديات من كلا الطرفين، وتجسد هذا التقارب في شكل اتفاقيات بين (الجزائر ومرسيليا، سكيكدة وبلفور، رين وسطيف، غرونوبل وقسنطينة، سانت ايتيان وعنابة) على التوالي، غير أن هذه التبادلات اقتصرت على المحتوى النظري فقط بسبب طبيعة القانون الجزائري الذي كان يحد من هامش الحرية للجماعات المحلية[2].

أما فترة الثمانينات وبالضبط في سنة 1983 ارتفعت عدد الاتفاقيات إلى ثلاثة وهو أمر استثنائي، حيث أن المتوسط هو اتفاقية واحدة في السنة، وقد ارتفع العدد إلى ست اتفاقيات في عام 1989 بالجزائر[3] .

---

(1) Arazki Akerkar ,***Op.Cit*** ., pp.39-40 .

(2) ***Idem*** .

(3) Essaid Taib, "la coopération décentralisées de collectivités territoriales", **revue algériennes des politiques publiques .** N°05, octobre 2014 , p.27.

وعرفت علاقات التعاون اللامركزي بين البلدين تطورا ملحوظا في نهاية التسعينيات، بعد أن تسببت العشرية السوداء في الجزائر بتعليقها من (1988-1998) وأعيد تنشيط علاقات التعاون اللامركزي في عام 1999 كجزء من الاجتماعات الفرنسية الجزائرية الأولى التي نظمت في الجزائر العاصمة، وجددت هذه الاجتماعات في عام 2004 بباريس، وشهدت مشاركة نحو اربعين سلطة محلية جزائرية، كما ظهرت شراكات جديدة نتيجة لهذه الاجتماعات، وكان هناك حدث آخر يعتبر نقطة انطلاق لهذا التقارب وهو "سنة الجزائر بفرنسا" عام 2003، وكان يوجد نحو 50 شراكة تعاون لامركزي بين السلطات المحلية الفرنسية (المناطق، الإدارات، والبلديات ومجموعاتها) والسلطات الإقليمية الجزائرية (المناطق، البلديات)، وهناك خمس مجالس إقليمية على اتصال مع أربع ولايات جزائرية، كما نجد سبعة مجالس عامة بسبع ولايات وتعمل ثلاثون مجموعة من الكميونات الفرنسية مع أربع بلديات جزائرية، كما دخلت ثلاثون سلطة محلية فرنسية في شراكات تعاون لامركزية مع سبعة وعشرون سلطة محلية جزائرية.[1]

ولتوضيح أكثر لهذا التطور لابد من التطرق لإحصائيات حول التعاون اللامركزي الجزائري مع الجهات الأجنبية، ونستهله أولا بإحصائيات حول أكثر القارات تعاملا مع الجزائر في الجدول رقم (02)، ثم الجدول رقم (03) الذي يبين أكثر الدول التي عقدت معها الجماعات المحلية اتفاقات، لنركز في الجدول رقم (04) على الاتفاقيات الموقعة بين الجهات الرسمية الجزائرية المحلية ونظيرتها الفرنسية.

الجدول رقم (02): اتفاقيات التعاون الموقعة بين الجماعات المحلية في الجزائر والجماعات المحلية الأجنبية حسب القارات.

القارة	اتفاقيات التعاون اللامركزي الموقعة
إفريقيا	18
أوروبا	60
آسيا	06
أمريكا	02
المجموع	86

المصدر بتصرف :وزارة الداخلية والجماعات المحلية 2018

على الموقع:<**http**://**www**.**interieur**.**gov**.**dz**/**index**.**php**/**ar**> تاريخ الاطلاع:05-05-2018

[1] Cité unies France , "le portail de la coopération décentralisée", Disponible sur : <**http://www.cites-unies-france.org/Etat-des-lieux-de-la-cooperation**> visité le:13-05-2018

- نلاحظ أن أغلبية عمليات التعاون اللامركزي في الجزائر موجهة نحو القارة الأوربية .

الجدول رقم (03): اتفاقيات التعاون اللامركزي الموقعة بين الجماعات المحلية في الجزائر والجماعات المحلية الأجنبية حسب البلدان.

البلد	الاتفاقيات الموقعة
جنوب إفريقيا	2
البوسنة والهرسك	1
الصين	1
الإمارات	1
أمريكا	1
إسبانيا	2
فرنسا	18
إيطاليا	1
الأردن	2
المغرب	1
موريتانيا	1
النيجر	1
بولونيا	1
البرتغال	1
الجمهورية العربية الصحراوية	8
الجمهورية الكورية	1
روسيا	4
تونس	4
تركيا	1
فنزويلا	1

.../...

بلجيكا	2
المجموع	55

المصدر بتصرف: وزارة الداخلية والجماعات المحلية 2018

على الموقع:<**http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**> تاريخ الاطلاع:05-05-2018

- من خلال الجدول نلاحظ ان اغلبية عمليات التعاون اللامركزي في الجزائر موجهة نحو فرنسا.

الجدول رقم04: اتفاقيات التوأمة والتعاون الموقعة بين الجماعات المحلية الجزائرية والجماعات المحلية الفرنسية

اتفاقيات التوأمة والتعاون				
الجماعات المحلية الجزائرية		**الجماعات المحلية الفرنسية**	**نوع التعاون**	**تاريخ إمضاء الاتفاقية**
أدرار	ولاية أدرار	المجاس العام لا جروند Conseil Général de Gironde	اتفاقية تعاون	05 11- 2005
	بلدية تيميمون	بلدية بلانكفورت Blanquefort	اتفاقية توأمة تجسيد اتفاقية الصداقة	26 11-2008 13 11- 2010
الأغواط	بلدية الأغواط	بلدية بورجس Bourges	اتفاقية توأمة	1983
بجاية	بلدية تيشي	بلدية ايبني سور-سان Epinay Sur Seine	بروتوكول تعاون لامركزي	2014-06-22
	بلدية أقبو	بلدية بانيولي Bagnolet	اتفاقية التوأمة	2006
بسكرة	بلدية أولاد جلال	بلدية بيار بينيت Pierre Bénite	اتفاقية توأمة	2013-06-13

.../...

بشار	بلدية بني عباس	بلدية سبتام لي ليفالون Septime les Vallons	اتفاق إطار لإقامة تعاون لا مركزي	2006-02-08
البويرة	بلدية البويرة	بلدية سانث روبيه Saint Roubaix	اتفاق صداقة	2003-10-23
تلمسان	بلدية تلمسان	بلدية شيل Chelles	علاقات صداقة	1981-05-29
	بلدية تلمسان	بلدية نانثير Nanterre	قرار التوأمة في المجالس لاقتصادي والثقافي	1989-06-22
	بلدية تلمسان	بلدية مونتبليي Montpellier	اتفاقية توأمة	2009-05-16
	بلدية تلمسان	المجلس العام سان دونيس Conseil Général de Saint Denis	نية توأمة	2007-02-01
	بلدية ندرومة	بلدية بوندي Bondy	بروتوكول اتفاقية توأمة	-05-31 2004
	بلدية تلمسان	بلدية ليل Lille	معاهدة التوأمة	2013-03-23
تيزي وزو	بلدية تيزي وزو	بلدية لاروش سوريون La Roche sur Yon	معاهدة توأمة	1988-10-28
	بلدية تيزي راشد	بلدية لوقييون Longuyon	معاهدة توأمة	1989-02-06
	بلدية الأربعاء ناث إيراثن	بلدية سان دونيس Saint Denis	بروتوكول برتكول إضافي	1998-05-12 2009-03-11

.../...

	بلدية بني دوالة	بلدية دوبلون ميسنيل Blanc Mesnil	بروتوكول اتفاقية تعاون في مجال الخدمة العمومية	2003-10-08 تم تجديده في 2009-06-19
	بلدية بوزقن	بلدية أوبرفيليه Aubervilliers	اتفاقية تعاون	2013-01-04
الجزائر	ولاية الجزائر	بلدية باريس paris	اتفاق صداقة وتعاون لامركزي	2003-01-14
	ولاية الجزائر	المجلس العام بوش دو رون Conseil général Bouches-du-Rhône	اتفاق صداقة وتعاون	2005-02-23
	ولاية الجزائر	منطقة ألب كوت أزور La région Province -Alpes-Côte d'Azur	اتفاق صداقة وتعاون	2005-06-21
	ولاية الجزائر	مدينة ليون Lyon	اتفاق صداقة وتعاون	2006-03-19
	ولاية الجزائر	مدينة مرسيليا Marseille	اتفاق صداقة وتعاون	2006-12-04
	بلدية شراقة	بلدية فول اوفلان Vaulx-En-Velin	اتفاق صداقة وتعاون	1998-11-12
	بلدية عين البنيان	بلدية قيفور Givors	اتفاق صداقة وتعاون	2000-02-15
	بلدية الابيار	بلدية الفور فيل Alfortville	معاهدة شراكة	نوفمبر2010

.../...

	بلدية بولوغين	بلدية كولمب colombes	اتفاقية توأمة	2013-10-06
سطيف	بلدية سطيف	بلدية رين Rennes	بروتوكول توأمة	1987-03-30
	ولاية سطيف	البلدية الحضرية لليون Municipalité urbaine Lyon	معاهدة تعاون	اكتوبر 2015
	ولاية سطيف	منطقة رون ألب Rhône alpes	رسالة نية للتعاون	ديسمبر 2003
	بلدية العلمة	بلدية فيوربن Villeurbanne	اتفاقية توأمة	2012-10-27
عنابة	بلدية عنابة	بلدية سانت ايتيان Saint Etienne	معاهدة توأمة	1982-05-27
	بلدية عنابة	البلدية الحضرية لدانكارك Communauté Urbaine de Dunkerque	معاهدة توأمة	2004-10-24
	ولاية عنابة	المجلس الإقليمي لرون ألب Le conseil régional du Rhône alpes	إعلان نية للتعاون	2003-03-22
قسنطينة	بلدية قسنطينة	بلدية غرونوبل Grenoble	معاهدة توأمة تم تجديدها في	1999-11-30 2001-01-19
	بلدية الخروب	بلدية ميلوز Mulhouse	معاهدة تعاون	2000-03-31
مستغانم	بلدية مستغانم	بلدية بيربينيا Perpignan	اتفاق تعاون لامركزي	2010-04-18
	ولاية مستغانم	فيل دي جوي نور Joué les Tours	اتفاقية توأمة	2010-03-17
معسكر	بلدية سيغ	بلدية فيروزن Vierzon	اتفاقية توأمة	1988-07-07
وهران	المجلس الولائي	المجلس العام للهيرو Conseil Général de l'Hérault	توقيع بروتوكول شراكة	2010-04-30
	بلدية وهران	بلدية بلدية ستراسبورغ Strasbourg	اتفاقية توأمة	2013-03-29

	بلدية وهران	بلدية بوردو Bordeaux	اتفاق تعاون لامركزي	2003-12-07
بومرداس	بلدية بومرداس	بلدية بلفور Belfort	اتفاقية توأمة	2007-06-04
الوادي	بلدية قمار	بلدية نانتير Nanterre	اتفاقية شراكة	2008-01-20
تيبازة	بلدية تيبازة	بلدية فيان Viennes	اتفاقية تعاون	2004-10-14
	بلدية مناصر	المجلس العام للهيرو Conseil Général de l'Hérault	اتفاقية تعاون لامركزي	2013-12-02
عين الدفلى	بلدية عين الدفلى	بلدية ريزي Rezé	معاهدة توأمة	1985-10-06
غليزان	ولاية غليزان	المجلس العام الشمال Département du Nord	مشروع نية للتوأمة	2008-05-18
	بلدية مديونة	بلدية سان جون دي بواز Saint-Jean-de boiseau	معاهدة توأمة	1989-07-08

المصدر بتصرف: وزارة الداخلية والجماعات المحلية 2018

على الموقع:<**http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar**> تاريخ الاطلاع:05-05-2018

- نلاحظ من خلال الجدول ان اتفاقيات التعاون اللامركزي تظهر تنوعا كبيرا وفقا لفئة السلطات المحلية والغرض من التعاون.

1- **حسب فئات السلطات المحلية:** أبرمت 9 ولايات 17 اتفاق للتعاون، تأتي الجزائر في الصدارة ب7 اتفاق تليها تيبازة(2)، تيزي وزو، والآخرون أدرار، بجاية، بشار، قسنطينة، سطيف، مستغانم، عموما تشارك 20 ولاية في التعاون، وهي نسبة قليلة مقارنة بالولايات الحالية 48 ولاية.

2- **وفقا للغرض من هذا التعاون:** عند ملاحظة عناوين الاتفاقيات تظهر تنوعا كبيرا اذ هناك توأمة في المقام الأول (22)، والتعاون (6)، والصداقة (03)، والنوايا (04)، التعاون اللامركزي (04) والشراكة (02)، صداقة وتعاون (07) بروتوكول (03)، نلاحظ ان التوأمة والصداقة والتعاون هما النهجان التقليديان للعمل الخارجي

الذي تقوم به السلطات المحلية، وتتجلى نية التعاون غالبا في شكل إعلان، رسالة، مشروع، بروتوكول، ونلاحظ ان بعضها يعود إلى أكثر من عشر سنوات دون أن يتم تحويلها إلى اتفاقيات.

من خلال هده الاحصائيات لاتفاقيات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي نجد أن مجالات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي متعددة وهذا ما سنعالجه في العنصر التالي:

مجالات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي:

ترتبط مجالات التعاون اللامركزي بين البلدين بالموضوعات التالية: (التعليم، التدريب، الشباب والبيئة، إدارة النفايات، الإدارة الحضرية، النقل الحضري، الصحة، الحرف، الاقتصاد، وكذا إدارة البيئة والمرافق الصحية) وهذا ما توضحه أحكام المرسوم الرئاسي رقم08-88 والذي تضمن مجالات التعاون والشراكة بين الطرفين الجزائري والفرنسي، وتشجيع الشراكة في هذه المجالات وهذا ما نصت عليه أحكام المواد 1-2-4-5.....إلخ[1].

ومن امثلة هذه المجالات نجد[2]:

مجال الشباب: وأساسه التبادل الشبابي مثلا التعاون بين "قسنطينة و غرو نوبل "، "تيزي وزو و روش سوريون ".

مجال التدريب: يركز التعاون في هذا المجال على تدريب المنتخبين الجزائريين مثلا بين "بومرداس و بلفور "، " وهران و بوردو ".

الإدارة الحضرية: وهي من أولويات الشراكة بين البلدين، حيث تم تنفيد مشاريع لإعادة التطوير تمثلت في:

- ولاية باريس والجزائر العاصمة بمشروع بوش دو(boch do) ترام الجزائر.
- بلدية ليون والجزائر العاصمة بمشروع لإعادة تأهيل التراث (القصبة).
- مدينة مرسيليا والجزائر العاصمة مشروع ترميم كنيسة سيدة إفريقيا.

الإدارة البيئية: برغبة من الشركاء الجزائريين في هذا المجال، تزايد عدد المشاريع التي تتعامل مع إدارة النفايات من خلال عدة مكونات: التشخيص المحلي، التدريب، دعم إنشاء مجموعات في هذا المجال، التوعية من خلال التواصل مع المواطنين مثلا التعاون بين "الخروب و ميلوز" ، "تيبازة و فيان".

تشارك العديد من الجهات الفاعلة في هذه المجالات من التعاون اللامركزي ونخص بالذكر:

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الامانة العامة، مرسوم رئاسي رقم 08-88، المتعلق بالتصديق على اتفاقيات الشراكة بين الحكومة وحكومة الجمهورية الفرنسية،(الجريدة الرسمية، العدد 37 ، 22 جوان 2008)، ص ص، 5-9 .

[2] Cite unies France, "le portail de la coopération décentralisée". ***Op.Cit.***

السفارات، الدبلوماسيات.

الجامعات (المدرسة الوطنية فرساي، جامعة منتوري).

المستشفيات (مستشفى سطيف، مستشفى جامعة رين).

الرابطات (جمعية تويزا، معهد الوقاية وإدارة المخاطر في مرسيليا).

دوافع التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي:

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت لقيام التعاون اللامركزي بين الجزائر وفرنسا منها[1]:

- **البعد الجغرافي**: يعتبر القرب الجغرافي من أهم العوامل المشجعة على قيام علاقات التعاون وبالأخص بين الجزائر وفرنسا، هذه الأخيرة تعتبر أن حوض المتوسط هو امتداد جغرافي لها في الجنوب، إذ هوية الانتماء لديها أكثر للبحر الابيض المتوسط أكثر منها لأروبا وباقي الدول، وهذا ما جعل السياسة الفرنسية تتجه أكثر نحو الجنوب وليس نحو الشمال.
- **البعد الاقتصادي**: ويعتبر عنصر مشجع للتعاون بين الجزائر وفرنسا، فمن نتائج العولمة أنها أحدثت التنافس الاقتصادي للدول ما جعل هذه الأخيرة تبحث دائما عن مكمل لاقتصادها، فحاليا تعد فرنسا الشريك الاقتصادي الثالث للجزائر بعد المانيا، والمورد الرابع بعد إسبانيا، إيطاليا، بريطانيا، كما أنها تعتبر أول مستثمر خارج قطاع المحروقات، إذ نجد أكثر من 405 مقاول ومؤسسة فرنسية مستقرة في الجزائر التي تشغل أزيد من 40 ألف جزائري.
- **البعد التاريخي والحضاري**: الجزائر أهم مستعمرة فرنسية نظرا لفترة الاحتلال الطويلة، التي وصلت قرابة قرن ونصف، هذه الفترة جعلت للدولتين تاريخا وثقافة مشتركة، مما نتج عنه تشكيل العديد من التبادلات غير الرسمية، تحول بعضها إلى عمل تعاوني ثم تطور إلى علاقات تعاون لامركزي.
- **البعد الإنساني والثقافي**: تعتبر اوروبا وفرنسا خصوصا من بين أهم الدول المستقطبة للجزائريين في الخارج والتي يتزايد العدد سنويا، حيث نجد ما يقارب 5.5 مليون مقيم بفرنسا، منهم نصف مليون في باريس[2]. أما من الجانب الثقافي والذي ساهم في بلورة هذا التعاون، فيتمثل في الثقافة المزدوجة للفواعل تحت وطنية والمتمثلة في

---

[1] رادية عليان، **مرجع سابق**، ص ص، 93-94.

[2] نوارة باشوش، " في اخر تقرير فرنسي حول الهجرة"، 2015/09/27.على الرابط:

<https// www.ecchoroukonline.com>

تاريخ الاطلاع: 2018/04/29

الفرنسيين ذوي الأصول الجزائرية أو فئة الجزائريين المغتربين، والتي تلعب دورا مهما نظرا للثقافة المزدوجة التي تمتلكها والمعرفة الميدانية للجزائر، والتي لا يستطيع تجاهلها منتخبو الجماعات الفرنسية، من بين هذه الفئات، يمكن ذكر فئة الأقدام السوداء، والدور المهم الذي تلعبه في المجتمع الفرنسي نظرا للضغط الذي تمارسه على الجماعات الفرنسية، لأجل الحصول على تمويلات لدعم الجماعات المحلية والجمعيات الجزائرية ، كذلك مساعدتها في تنفيد مشاريعها التعاونية كتكوين المنتخبين المحليين. من بين هذه الفواعل نجد المنتخبين، رؤساء المؤسسات والجامعات والجمعيات ذات الخصوصيات الجزائرية مثل جمعية تويزا تضامن.

المطلب الثاني : التنظيم القانوني للتعاون اللامركزي في الجزائر.

يعتبر الإطار العام لاتفاقيات التعاون اللامركزي الأساس الذي من خلاله تعمل الجماعات المحلية على إبرام عقود واتفاقات من أجل التعاون والتشارك في العديد من الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية مع جماعات محلية أجنبية ، ويتم تنظيم هذا الإطار من خلال القوانين المؤسسة للتعاون اللامركزي، إلا أن الجزائر كانت حديثة العهد في هذا المجال خاصة لو تأملنا لواقع دسترة وتقنين القواعد المنظمة للامركزية . فبالرجوع إلى قانون الجماعات المحلية لسنة 1967 و1990 نجد أن المشرع الجزائري كان غامضا، في تحديد العلاقات الخارجية للجماعات المحلية، حيث أن استقلالية الهيئات المحلية في نشاطها على الصعيد الدولي لم تكن موجودة لا قانونيا ولا واقعيا، فعند قراءة قانون البلدية نستطيع القول أنه لا توجد مادة تسمح أو تمنع بإمضاء اتفاقيات تعاون مع المدن الأجنبية التي تدخل ضمن التعاون اللامركزي، ولم تدخل هذه الممارسة حيز التقنين إلا من خلال قانون البلدية الصادر في 03 جويلية 2011 لكنه لم يأت بالشيء الجديد، بل عزز دور الدولة، وصعب من مهمة المنتخبين المحلين[1]، إلا أنه استعمل مصطلح التوأمة مع بلديات أجنبية، وذلك في المادة 106 من القانون رقم 11-10 التي تنص على ما يلي[2]: " تخضع توأمة بلدية ما مع بلدية أو أي جماعة إقليمية أجنبية أخرى إلى الموافقة المسبقة للوزير المكلف بالداخلية، بعد أخد رأي وزير الشؤون الخارجية." تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

في حين أن قانون الولاية الصادر في 20 فيفري 2012 وذلك في المادة 08 منه، نصت صراحة على أن الولاية تتمتع بإمكانية إقامة علاقات مع جهات إقليمية أجنبية[3].وبغية تقنين العلاقات فوق الدولية وكذلك لتمكين الجماعات المحلية من ربط علاقات خارجية مع هيئات أجنبية أخرى من نفس المستوى وتطبيقا لأحكام المادتين -08

[1] رادية عليان، **مرجع سابق**، ص54.

[2] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الامانة العامة للحكومة، قانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، (الجريدة الرسمية رقم37، 22جويلية2011).

[3] رادية عليان، **مرجع سابق**، ص55.

08 – 106 من قانون الولاية والبلدية على التوالي، صدر المرسوم التنفيدي329/17 والذي كان واضحا من حيث النص على التعاون اللامركزي دون التمييز بين البلدية والولاية، وهو ما يتضح من خلال المادة 03 منه والتي تنص على ما يلي[1]:

" يمكن للجماعات الإقليمية الجزائرية إقامة علاقات تعاون لامركزي مع جماعات اقليمية أجنبية في إطار احترام القيم والمكونات الاساسية للهوية الوطنية، في ظل الاحترام الصارم للمصالح والالتزامات الدولية للجزائر."

كما نصت المادة 02 منه على ان مفهوم التعاون اللامركزي: "هو كل علاقة شراكة قائمة بموجب اتفاقية بين جماعة إقليمية جزائرية أو أكثر بهدف تحقيق مصلحة متبادلة في اطار صلاحيتهما المشتركة"

يمكن أن تكون في شكل علاقة صداقة أو توأمة، برامج أو مشاريع التنمية، تبادلات تقنية، ثقافية، علمية أو رياضية وغيرها من أشكال الشراكة طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يتضح من خلال هذه المادة أن المشرع الجزائري استقى هذا المفهوم من التعريف الفرنسي للتعاون اللامركزي، أي من المفهوم الضيق الذي يستغني عن الفواعل الأخرى في التعاون على الرغم من أهميتها وحصرها في الجماعات المحلية وفقط.

وسنتطرق فيما يلي وبشكل موجز للإطار القانوني للتعاون اللامركزي الفرنسي باعتبار فرنسا هي طرف في الاتفاقيات التي هي موضوع بحثنا هذا.

التشريع الفرنسي للتعاون اللامركزي:

بالنسبة لفرنسا فالتعاون اللامركزي يخضع لقوانين اللامركزية لعام 1992 وقانون" ثيولبير" (Thiolliére) لعام 2007، الذي يجعل العمل الدولي بمثابة صلاحية كاملة للسلطات المحلية، حيث تنص المادة (**1115-1**) من القانون العام للسلطات المحلية على ما يلي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الامانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم329/17، المتعلق بتحديد كيفيات اقامة علاقات التعاون اللامركزي، بين الجماعات المحلية الإقليمية الجزائرية والأجنبية، (الجريدة الرسمية رقم 68، 28 نوفمبر 2017)، ص 05 .

- يجوز للسلطات المحلية ومجموعاتها، وفقا لالتزامات فرنسا الدولية إبرام اتفاقات مع السلطات الأجنبية لتنفيذ أنشطة التعاون أو المساعدة الإنمائية، تحدد هذه الاتفاقية الغرض من الإجراءات المخطط لها والمبلغ المتوقع للالتزامات المالية، يبدأ نفادها عند إرسالها إلى ممثل الدولية[1].

قانون ثوليير يسمح للسلطات المحلية بإبرام اتفاقات شراكة مع السلطات المحلية الأجنبية وكذا تنفيذ أنشطة مساعدات التنمية.

في عام 2005 تم تبني قانون **أودين سانتيني** من قبل الجمعية الوطنية يحتوي على مادتان تعدلان على التوالي القانون العام للسلطات المحلية وسلطات البيئة .

المادة 1(**1-1115**) من قانون السلطات المحلية:

> "يجوز للبلديات والمؤسسات العامة للتعاون بين البلديات والنقابات المختلطة المسؤولية عن الخدمات لتوزيع مياه الشرب والصرف الصحي على حدود 1%من الموارد المخصصة لميزانيات هذه الخدمات وتنفيذ إجراءات التعاون مع السلطات الإقليمية الأجنبية ومجموعاتها، في إطار الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة (1-1115)، المساعدات الطارئة لهذه المجتمعات والمجموعات، وكذلك إجراءات التضامن الدولية في مجالات المياه والصرف الصحي".

المادة 2 (**6-213**) من قانون البيئة:

"امتثالا لالتزامات فرنسا الدولية في سياق الاتفاقيات المقدمة، يمكن للوكالة القيام بأعمال التعاون الدولي في مجالات المياه والصرف الصحي في حدود 1% من موارده، عند الاقتضاء وفقا للقواعد القانونية المعمول بها لكل فئة من الفئات بمساعدة وكلائها[2].

قبل قانون 2005 لم يكن يسمح للسلطات المحلية والإقليمية القيام بتعبئة الموارد في ميزانيات المياه والصرف الصحي وبالمثل لم يكن يسمح لوكالات المياه بالتدخل في الأعمال الإنمائية الدولية أو تمويل مثل هذه الإجراءات للتعاون اللامركزي من ميزانياتها العامة.

في الآونة الأخيرة جلب قانون التوجيه والسياسة من أجل التنمية والتضامن الدولي الصادر في 7جويلية 2014 المزيد من المرونة والشرعية إلى العمل الخارجي للسلطات المحلية، حيث يمكنها تنفيذ أو دعم أي تعاون دولي

---

(1) La République Française, Assemblée national et le Sénat, loi N°147/2007, relative A l' action extérieure des collectivités territoriales et de leurs groupement,(journal officiel N°147-2007, 06-02-2007).

(2) Programme solidarité eau. Disponible sur :<**https : //www.pseau.org/fr/1 pourcent**> visité le: 02/05/2018.

سنوي أو متعدد السنوات، مساعدات إنمائية أو عمل إنساني دون أن يتم ذلك بالضرورة في إطار الاتفاقيات ومنذ صدور هذا القانون تم توسيع خطة التضامن بنسبة 1% لتشمل قطاع النفايات المنزلية[1].

المادة 14 من قانون رقم (**2014/773**)

"يجوز للبلديات ومؤسسات التعاون العامة للبلدية والنقابات المختلطة بجمع ومعالجة النفايات المنزلية أو تحصيل الضريبة أو رسوم إزالة النفايات المنزلية يجوز في حدود 1% من الموارد المخصصة لميزانيات هذه الخدمات، في إطار المادة (1-1115) ،التعاون أو المساعدات الإنسانية في مجالات جمع ومعالجة النفايات المنزلية[2].

المطلب الثالث: خصائص التعاون اللامركزي في الجزائر:

يتميز التعاون اللامركزي بخصائص هي:

1- **هيمنة الإدارة المركزية:** على الرغم من المجهودات التي تبذلها الجزائر في مجال اللامركزية، إلا ان الواقع يثبت الحضور القوي للسلطات المركزية في اختصاصات الجماعات المحلية و تدخل الإدارة المركزية في اعتماد القرارات المتعلقة بالشراكة والتعاون، ويتضح ذلك من خلال الرقابة المتعلقة بالشرعية أو الرقابة المالية ، وكذلك من خلال آجال المصادقة التي تعرقل عمل المجلس، إذ يتطلب الأمر الانتظار طويلا حتى تتم عملية المصادقة، كما أنه تنعدم فرص المجالس المحلية المنتخبة في اتخاذ القرارات بصفة مستقلة في المسائل المالية لان القرارات دائما تنطوي على التزامات مالية وهو ما ينعكس سلبا على مشاريع الجماعات المحلية، خاصة اتفاقيات التعاون اللامركزي.

2- **مقتصر على التوأمة والتبادل:** من خلال مختلف التجارب المتعلقة بالتعاون اللامركزي في الجزائر نجد إن أغلب الاتفاقيات الموقعة في هذا المجال هي اتفاقيات تنص على مجرد تبادل ثقافي بين مدينتين، تبادل الزيارات إذ يبقى هذا التعاون جامدا ولا يأتي بالشيء الجديد للإقليم بما أنه مبني على اتفاقية تعلن الالتزام الطرفين بتحقيق مجموعة من البرامج وفي مجالات محددة تعود بالنفع على الإقليمين هذا التصور المحدود للتعاون اللامركزي تجسد حتى في النصوص القانونية من خلال قانوني البلدية والولاية المادتان 106 من القانون رقم 11-10 والمادة 08 من قانون رقم 12-07 على التوالي، واللتان تتحدثان عن التعاون اللامركزي من منطلق التوأمة وليس الشراكة، وهما مفهومان مختلفان، فالأول يشير إلى ممارسات كلاسيكية تعود لفترة من التاريخ تميزت بها العلاقات بين الدول بالتوتر، فتم اللجوء إلى التوأمة بغرض امتصاص هذا التوتر وتحقيق المصالحة بين الشعوب أما التعاون

---

[1] Programme solidarité eau, disponible sur :
<**https:// www.pseau,org/fr/observatoire/france/cadre- Juridique**>
Visité le :04/04/2018.

[2] ***Idem.***

اللامركزي بمفهوم الشراكة فهو مرتبط بتنمية المجتمعات المحلية بالتعاون مع أطراف أجنبية في إطار تحقيق أهداف مشتركة تخدم مواطني الجماعتين الإقليميتين في إطار المساواة[1].

كما أن علاقات التعاون اللامركزي كغيرها من أنواع التعاون الأخرى مبنية على ميزان قوى معين خاصة في ظل شمال جنوب، يظهر اللامساواة بشكل واضح بين الجماعتين الإقليميتين الجزائرية والفرنسية فهو مبني على مصلحة مشتركة خاصة بكل طرف[2].

وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم التنفيذي رقم 17-329 والذي جاء تطبيقا لأحكام المادتين السابقتين الذكر، قد أعطى صيغة أخرى للتعاون فلم يستعمل مصطلح توأمة بل جاء لتحديد كيفيات إقامة التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، وعرفه بأنه شراكة قائمة بموجب اتفاقية وهذا دليل على أن المشرع الجزائري قد أولى اخيرا أهمية كبيرة للتعاون اللامركزي.

المطلب الرابع: أهداف التعاون اللامركزي حسب التشريع الجزائري:

حسب المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 329/17 فإن هدف التعاون اللامركزي يتمثل أساسا في تشجيع المبادرات التي تتيح على الخصوص[3]:

- دفع ودعم حركة التنمية لمحلية.
- تحسين الإطار المعيشي للمواطنين.
- ترقية تبادل الخبرات والمهارات بين الجماعات الإقليمية.
- المساهمة في تلبية حاجات الساكنة ومطالبها ذات الأولوية
- تثمين الصداقة بين الشعوب وتعزيز الديمقراطية التساهمية واللامركزية والحكامة المحلية.

نلاحظ من خلال المادة أعلاه بأن أهداف التعاون اللامركزي متعددة يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية، سياسية واجتماعية وهي كالتالي:

---

(1) فتيحة حمادو، " دور التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2016/2015، ص ص،91-92.

(2) **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

(3) فؤاد بلال، " التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية في التشريع الجزائري: الضوابط والمعوقات"، **مجلة الاجتهاد القضائي**. العدد 16 ، مارس2018، ص315.

- **أهداف التعاون اللامركزي اقتصاديا:**

يبرز الدور الاقتصادي للتعاون اللامركزي في مساهمته في دفع عجلة التنمية المحلية وذلك عبر دعم المشاريع التنموية من خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى ذلك يساهم التعاون اللامركزي في جلب المستثمرين والتعريف بالقدرات الاستثمارية للدولة.

وحسب وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية فإنه خلال سنة 2009 انخرطت 45 منظمة فرنسية غير حكومية في أنشطة التعاون اللامركزي حيث تم برمجة تنفيذ 156 مشروع بقيمة مالية مقدمة للجزائر تقدر بـ1,519197 يورو، في حين بلغت قيمة التعاون اللامركزي بين الجزائر وإيطاليا في نفس السنة ما قيمته مليون يورو، أما المساعدات الإنمائية المقدمة من قبل جماعات إقليمية إسبانية للجماعات المحلية الجزائرية فقدرت حوالي 914200 يورو، على الرغم من مساهمة هذا التعاون في المجال الاقتصادي إلا أنه في المقابل يكرس تبعية الدول النامية للبلدان المتقدمة من خلال تحول هذه الأخرى لسوق تلجأ إليه تلك الدول النامية والفقيرة لشراء المعدات والتكنولوجيا اللازمة لضمان ديمومة المشاريع المنجزة في إطار التعاون اللامركزي وعليه يصبح التعاون اللامركزي وفق هذا المنظور رغم أهميته مدخلا لتكريس التبعية اذا كان أطراف الاتفاقية ليسوا بنفس المستوى من القدرات الاقتصادية لذلك يقع على الجماعات المحلية فتح أبواب الحوار مع كافة الفاعلين الاقتصاديين على المستوى المحلي ودعمهم عبر إشراكهم في اتفاقيات التعاون اللامركزي[1].

- **أهداف التعاون اللامركزي سياسيا:**

يساهم التعاون اللامركزي في إرساء قواعد الديمقراطية التشاركية التي تعني إشراك السكان في اتخاذ القرارات وكذا منحهم الحق في تتبع كافة المشاريع التنموية، وهي بذلك تشكل نموذج سياسي بديل سيستهدف زيادة انخراط السكان في النقاش العام، خاصة أن مشاريع التعاون أصبحت تستهدف بشكل مباشر الساكنة المحلية والوحدات المحلية الممثلة لها (المجتمع المدني، الجماعات...) وغيرهم من الفاعلين في الحياة المحلية وتدمجهم في البرامج المختلفة للتنمية المحلية.

إلى جانب ذلك يساهم التعاون اللامركزي في دعم مساعي الدول في ترقية التنظيم اللامركزي في إطار ما يسمى بدعم وتقوية المؤسسات، فالقوانين وحدها لا تكفي لتحقيق هذه الأهداف وكسب ثقة الشعب في مؤسساته التمثيلية بل وجب تدعيم ذلك بفتح آفاق الشراكة مع جماعات محلية جانبية بهدف الاستفادة من خبرتها والرفع من مستوى

(1) فؤاد بلال، **مرجع سابق**، ص 316.

المنتخبين المحليين بما يدعم مصداقية المجالس المحلية المنتخبة، وهي ذات الأهداف المعلن عنها في المادة 11 المذكورة سابقا.

كما يبرز الدور السياسي للتعاون اللامركزي من خلال سعي الجماعات المحلية الأجنبية تجاوز الطابع التنافسي التعاون فيما بين الجماعات المحلية فقط عبر محاولة دمج كافة الفاعلين المحليين في خدمة المشاريع التنموية وهذا بالنظر إلى إمكانية انحراف التعاون الثنائي عن أهدافه عبر سعي المنتخبين المحليين لخدمة أغراضهم السياسية.

1- أهداف التعاون اللامركزي اجتماعيا:

يحقق التعاون اللامركزي أهدافا اجتماعية جديدة بالنظر إلى طبيعة بعض الاتفاقيات التي تأخذ أحيانا طابعا إنسانيا، كمساعدة الشباب وبعض الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي ودعم المجالات الرياضية والثقافية والمساهمة في بناء بعض المرافق الموجهة أساسا لبعض فئات المجتمع كالمرضى والأطفال والمسنين فعلى سبيل المثال:

أبرم المجلس الشعبي البلدي لقسنطينة اتفاقية تعاون لا مركزي مع بلدية" غرونوبل" (Grenoble)الفرنسية وذلك في إطار زيارة قام بها وفد يقوده البروفسور "جاك مونسغو"(Jak Mensgo) أخصائي أمراض القلب والشرايين بزيارة لولاية قسنطينة، من 7 إلى 9 جويلية 2017 . تهدف هذه الاتفاقية إلى التعاون في المجال الطبي من خلال مساعدة ومرافقة الأطباء في عمليات التشخيص وهو ما يعود بالفائدة حتما على المرضى [1].

المبحث الثاني: حالات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي.

تعددت اتفاقيات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي منذ البدايات الأولى لها سنة 1980، وأصبحت أكثر تنوعا بعد سنة 1999 مع الإصلاحات القانونية ، نحو تبني السلطة المركزية دعم الهيئات المحلية في عقد هاته الاتفاقيات وقد وقع خيارنا على ثلاث اتفاقيات متباعدة زمانيا، الأولى "اتفاقية الخروب وميلوز" ثم "سطيف وليون" وأخيرا "تيشي و "ايبيناي سور- سين"، مع تقييم لأثارها على التنمية المحلية .

المطلب الأول: اتفاقية التعاون اللامركزي بين بلدتي الخروب بقسنطينة وميلوز (Mulhouse) الفرنسية.

قبل التطرق الى تاريخ العلاقات بين المدينتين ومجالات التعاون، سنقوم بعرض تقديم موجز عنهما:

[1] فؤاد بلال، **نفس المرجع**، نفس الصفحة.

تقديم المدينتين:

1- الخروب: تقع بلدية الخروب في شرق الجزائر على بعد 18 كلم جنوب شرق قسنطينة على ارتفاع يبلغ 650 متر فوق سطح البحر، عدد السكان 179039 نسمة.

كثافة سكانها 731.8 /كلم ^{2}.

المساحة: 24.465 هكتار/ 244.65 كلم^2

مناخ البحر الابيض المتوسط صيف حار[1].

2- "ميلوز "(Mulhouse): تقع في فرنسا بمنطقة الشرق الكبير (Grand-Ests) قسم أوت رين (Haut Rhin).

عدد السكان: 112.812 نسمة.

الكثافة السكانية: 50.862 /كلم^2

المساحة: 22,18 هكتار / 284.18 كلم^2

مناخ محيطي معتدل في الصيف[2].

تاريخ العلاقات:

في عام 1999 وبمبادرة من المدن المتحدة من المدن المتحدة فرنسا (Cités unies France) قام وفد من الممثلين المنتخبين المحليين الفرنسيين لميلوز بمقابلة نظرائهم المنتخبين في الجزائر، وكانت أول الاتصالات مع مدينة الخروب ونظرائهم لأهمية الجالية الجزائرية من أصل قسنطيني المقيمة بميلوز ،كانت البلدية ترغب في إقامة تعاون مع مدينة جزائرية وقد وقع الاختيار على مدينة الخروب.

وفي عام 2000 مكنت الاتصالات بين "جان ماري بوكل" (Jean Marie Bockel)عمدة ميلوز وعبد الحميد أبركان رئيس بلدية الخروب آنذاك، من تحديد المجالات ذات الأولوية للتعاون والتي تركز على النظافة، البيئة الحضرية، ثم توقيع اتفاقية تعاون في 31 ماي عام2000 في الخروب.

وقد تم تقسيم مجالات التعاون إلى برامج سنوية لتبادل الخبرات والتدريب بتمويل مشترك من وزارة الشؤون الخارجية.

---

(1) El Khroub, Constantine, Algérie - Ville et Village disponible sur:<**http://fr.db-city.com/--El-Khroub**> ,visité le : 04-04-2018.

(2) Mulhouse, Haut-Rhin, Grand Est, France - Ville et Village, disponible sur: <**http://fr.db-city.com/France--Grand-Est--Haut-Rhin--Mulhouse**> visité le : 03-05-2018

مجالات التعاون:

منذ عام 2000 ركزت عمليات تبادل الخبرات والتدريب على مجالين هما: النظافة الحضرية، المياه والصرف الصحي، ثم امتد التعاون إلى مجال الصحة بالتعاون مع مركز مستشفى ميلوز.

1- النظافة الحضرية:

الممثلون: (الفواعل المتدخلة):

- خدمة التنظيف الحضري ومواقف السيارات الخاصة بجمعية التجمعات في ميلوز جنوب الألزاس.
- المعهد الإقليمي للتعاون التنموي في الالزاس (I R COD)
- مؤسسة الصرف الصحي المجتمعة بالخروب. (EPCA)

التحديات:

- تنظيم نظام جمع النفايات المنزلية عن طريق تطوير نقاط الجمع والتحصيل الآلي.
- تعزيز الملكية من الحيز العام من قبل السكان المحليين لوضع حد للرواسب .

الإجراءات المنفذة:

- استقبال السيد "لزهر فريتح" مدير مؤسسة الصرف الصحي في مدينة ميلوز من أجل التدريب على مراقبة تشغيل خدمة النظافة الحضرية ومواقف السيارات[1].
- توفير سيارات النظافة الحضرية، حيث استفادت مدينة الخروب بالمعدات الثقيلة لجمع النفايات المنزلية،كراسي متحركة للمعاقين جسديا ومعدات لأغراض ثقيلة أسرة المستشفيات[2] .
- النظافة الحضرية من خلال للتدريب على صيانتها مع توفير المعدات اللازمة لتنفيذ نتائج التعليم.
- استقبال المدراء التنفيذيين للتدريب على تنظيم المجموعة.

في عام 2004 انتقل كل من مدير إدارة النظافة الحضرية ومهندس الجودة إلى الخروب من أجل إجراء تشخيص وتقييم للتقدم المحرز في المشروع المحدد، فيما يتعلق بجمع النفايات، كما أتاحت مهمتهم اقتراح مسارات

---

(1) Coopération Entre Mulhouse et El Khroub, historique des relations, Disponible sur: <**https://www.google.dz/search?ei=P1IIW5fNDYHdUZywtUA&q=COOPERATION+ENTRE+MULHOUSE+ET+EL+KHROUB++Historique+des+relations&oq=**> Visitéle:03-05-2018

(2) Zineb Abbès ,"Réactivation des échanges entre les villes d' alkhroub(Constantine) et de Mulhouse(France)", Publié le 07 Janvier 2014 , disponible sur : <**https://www.algerie1.com/actualite/reactivation-des-echanges-entre-les-villes-d-el-khroub-et-de-mulhouse-france**> Visité le :03-05-2018 .

للعمل من أجل استمرار التعاون، وتم تعميق هذه المسارات في عام 2005. عندما تم استقبال مدراء التنفيذ في (مؤسسة الصرف الصحي المجتمعية للخروب) للتدريب في ميلوز، ومع ذلك لم يتم اجراء هذا التدريب وتم تأجيله إلى الفترة ما بين 27/23 يونيو2008. في هذا التاريخ تم استقبال ثلاث مدراء تنفيذيين للنظافة الحضرية لمؤسسة الصرف الصحي بالخروب للحصول على تدريب لمراقبة عملية تشغيل خدمة النظافة الحضرية[1].

2- الماء والصرف الصحي:

الممثلون (الفواعل المتدخلة):

- خدمة المياه في مدينة ميلوز وفرع ميلوز في ليون للمياه (Lyonnaise des eaux)
- المعهد الإقليمي للتعاون الإنمائي (IRCOD) في الألزاس.
- مؤسسة الصرف الصحي المجتمعية(EPCA)بالخروب.
- المكتب الوطني للصرف الصحي(O.N.A)
- الجزائرية للمياه (L'algérienne des eaux)

التحديات:

- تحسين إمدادات مياه الشرب.
- منع المخاطر الصحية المتعلقة بالتخلص من مياه الصرف الصحي.

الإجراءات المتخذة:

- في سبتمبر عام2000. قام مدير خدمات المياه في ميلوز وخبير من ليون للمياه بأول مهمة تشخيصية، وتم الانتهاء من هذا التشخيص عام 2004 بناءا على طلب من الطرف الجزائري، كما تم اقتراح مرحلة تدريجية من الإجراءات التي يتعين القيام بها في مجال الصرف الصحي.
- وفي عام2005، تم استقبال ثلاث مدراء تنفيذيين من الخروب في دورة تدريبية في إدارة خدمة مياه ميلوز، كما تم عقد اجتماع آخر في عام 2006 حول موضوع الوصول إلى المياه .
- في عام 2008 ثم إرسال بعثة تقييم إلى مدينة الخروب لتحديد شرط استمرار هذا التعاون في الفترة ما بين 17 إلى 21 نوفمبر.

[1] Coopération Entre Mulhouse et El Khroub, historique des relations**, *Op. Cit***.

3- الصحة:

بينما يتباطأ التعاون في مجالات النظافة الحضرية والمياه والصرف الصحي تتطور العلاقات القائمة في مجال الصحة.

الممثلون (الفواعل المتداخلة)[1]:

- مركز مستشفى ميلوز.
- إدارة الصحة والصحة العامة في مدينة ميلوز.
- المعهد الإقليمي للتعاون التنموي.
- مؤسسة المستشفى العام بالخروب.
- مستشفى محمد بوضياف بقسنطينة.

التحديات:

- تحسين عرض الرعاية الصحية لمرافق الخروب الصحية.
- تطوير التدريب المستمر للموظفين.

الإجراءات:

- في عام 2004 قام مدير مركز مستشفى ميلوز ونائبه ببعثة تشخيصية لمركز صحة المجتمع ومستشفى محمد بوضياف، مع مديري المؤسستين اتفقا على تطوير التدريب المستمر للموظفين من خلال التدريب في ميلوز
- وفي عام 2005، تم استقبال الطبيبين المسؤولين عن الخدمة والمدير التنفيذي للمستشفى في مركز مستشفى ميلوز، وكذلك في قسم النظافة والصحة العامة لتحديد مواصفات التدريب الداخلي في المستقبل.
- في الفترة ما بين 28 ماي إلى جويلية 2006 تم استقبال طبيب طوارئ، طبيب أطفال ومسؤول إداري بالمستشفى و طبي تحذير من أجل التدريب في مركز مستشفى ميلوز.
- في 08-09 سبتمبر تم عقد ندوة بعنوان " المدينة والصحة" Cite et santé" في ميلوز بمبادرة من المعهد الإقليمي للتعاون التنموي جمعت شركاء من الشمال والجنوب حول القضايا الصحية، وبصفته طبيبا ووزيرا سابقا للصحة البروفسيور عبد الحميد أبركان ألقى مداخلة حول تنظيم أنظمة الرعاية الصحية والشبكات الصحية.

من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر 2007 تم استقبال جراحين وطبيب طوارئ كمراقبين في مركز مستشفى ميلوز،

---

(1) ***Idem .***

من 17 إلى 21 نوفمبر 2008 أجريت بعثة خبراء من الأطباء من إجراء آلية تبادل المعلومات واستمر التعاون الى عام 2009[1].

وتم تجديد الاتفاقية الإطارية الثلاثية للتعاون اللامركزي بين مدينتي الخروب وميلوز خلال زيارة وفد البلدبة الفرنسية في الفترة ما بين 15و17 مارس ممثل منتخب لمجلس الشعب البلدي وقد تم توقيع هذه الاتفاقية بشكل مشترك من قبل السيد أبركان عبد الحميد رئيس بلدية الخروب والسيدة "كريستيان ايشر"(Echert Christiane) نائب رئيس بلدية ميلوز، وجان بول حيدر رئيس المعهد الإقليمي للتعاون في الألزاس، السيد عبد الحميد هارون مدير مركز الصحة المجتمعية. وفي حفل التوقيع الذي أقيم في المركز الثقافي محمد بن يزيد، أكد الجانبان على الرغبة في تعزيز التعاون اللامركزي بين المدينتين إلى إعطاء مضمون لتبادل المنفعة.

وبموجب الاتفاق الجديد يوافق الشركاء على العمل معا من أجل تعميق التعاون، كما يتضمن هذا الاتفاق دعما لهيكلة تنظيم وإضفاء الطابع المهني على موظفي المستشفى العام الخروب، وكذلك إشراك المؤسسات والجهات الفاعلة الاجتماعية والثقافية العلمية والاقتصادية من القطاعين العام والخاص لتعزيز إقامة شراكات وتعزيز التنمية المشتركة والمواطنة الفاعلة هي أولويات أخرى للموقعين على الاتفاقية[2].

تقييم مدى تحقيق التنمية المحلية من خلال اتفاقية الخروب وميلوز:

أبرزت الاتفاقية الموقعة بين الخروب وميلوز إضافات للتعاون اللامركزي وجهود المدينة لخلق التنمية المحلية، حيث شكلت موردا ماليا وتقنيا ومصدرا لاكتساب الخبرة، عبر الاطلاع على الجماعة الحضرية لمدينة ميلوز خاصة في مجال النظافة الحضرية والصرف الصحي والصحة، وساهمت هذه التجربة في تطوير رؤية مدينة الخروب لعلاقات التبادل والتواصل مع الجماعات المحلية الأجنبية، حيث تمكنت بلدية الخروب في إطار هاته الاتفاقية، وكذلك مع الفاعلين المحليين من تحقيق :

- تحسين الخدمات فيما يتعلق بالصرف الصحي، والإمدادات بالمياه الشروب والتدريب في هذا المجال.
- تبادل المعلومات والتدريب في مجال الصحة، والاستفادة من المعدات التقنية بما يساعد النهوض بهذا القطاع.

---

(1) ***Idem.***

(2) ALGÉRIE PRESSE SERVICE, "Renouvellement de la convention de coopération décentralisée entre El Khroub et Mulhouse" ,Publié le18 mars2014.disponible sur **:** <**http://dzayer24.com/renouvellement-de-la-convention-de-cooperation-decentralisee-entre-el-khroub-et-mulhouse-545fdf98ac2e4ce0668c150c-a#** > visité le :04-05-2018

كل هذا يعكس بالصورة الإيجابية لأهمية التعاون اللامركزي كآلية تظهر من خلاله المدينة انفتاحها وانشغالها بقضايا التنمية المحلية الذي يفسر الزيارات المستمرة بين الطرفين، واستمرار عملية التواصل والتقييم وذلك من خلال التواصل بين الطرفين على مدى سنوات. إلا أنه وبالرغم من كل هذه الأنشطة المرتبطة بالعديد من الاتفاقيات المبرمة من طرف بلدية الخروب مع ميلوز، فإن واقع الأمر يعرف عدة صعوبات وإشكالات خاصة فيما يتعلق بالإطار القانوني في الجزائر، والذي لم يفعل إلا حديثا، وضعف موارد الجماعات المحلية الموجهة لمشاريع التعاون من جهة أخرى، الشيء الذي يؤثر بشكل رئيسي على الانطلاق التنموي، كما لا نغفل أن الجوانب التي تم بصددها توقيع هذه الاتفاقية كانت في مجال اجتماعي بحت، ولم تلمس المجال الاقتصادي، والذي هو أساس أي تنمية محلية فعلية، باعتباره الدافع لانطلاق القطاعات الأخرى، هذا ما جعل التعاون لا يؤدي دوره الحقيقي في التنمية المحلية.

المطلب الثاني: اتفاقية التعاون اللامركزي بين سطيف و"ليون" (lyon)

قبل التطرق الى تاريخ العلاقات بين المدينتين ومجالات التعاون، سنقوم بعرض تقديم موجز عنهما:

تقديم المدينتين :

سطيف: تقع على بعد300 كلم من العاصمة على ارتفاع 1080م هذا الموقع يمنح المدينة مناخ قاري شتاء شديد البرودة وصيف حار، تبلغ مساحتها 127 كلم^2، و يبلغ عدد سكانها 1.5 مليون نسمة، تتميز المدينة باعتبارها مفترق الطرق تمتاز بنمو حضري كبير ناتج عن الجمع بين العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وذلك يرجع أساسا إلى: مستوى عالي من المنشآت (بارك مول، جامعات)، وقاعدة صناعية كبيرة (مناطق صناعية مناطق نشاط) شبكة وسكك حديدية كبرى تسمح لها بتأسيس تنميتها الاجتماعية والاقتصادية (الترام، القرب من الطريق السريع، والمطار الدولي يعزز حركية المدينة ويؤكد مكانتها في التسلسل الهرمي الحضري الوطني[1].

ليون: تقع في وسط فرنسا تحتل موقعا استراتيجيا في حركة المرور بين الشمال والجنوب في أوروبا، هي ثالث اكبر مدينة من حيث عدد السكان بعد باريس ومرسيليا. عاصمة إقليم الرون ومنطقة رون ألب، على ارتفاع 173 متر، يبلغ عدد سكانها 506615 نسمة ،مساحتها 87. 47 كلم، مناخ محيطي وشبه مداري [2].

---

(1) Présentation de la ville de setif. Disponible sur : < **http://www.setif.com/Ville_Setif.html**> visité le : 04-04-2018 .

(2) Plan lyon : carte de lyon (69001)et infos pratiques mappg.
disponible sur : <**https://fr.mappy.com /plan/6900-Lyon**> ,visité le : 04-04-2018 .

تاريخ العلاقات

بدأت العلاقات بين سطيف وليون في عام 2006 بتوقيع مذكرة تفاهم، وتم تطوير التعاون الفني بينهما الكبرى في إطار اتفاقية التعاون الأولى بين عامي (2010-2012)التي حددت الموضوعات والالتزامات بين المدينتين الشريكين، واستنادا إلى الروابط والتبادلات القوية القائمة بين سكان المدينتين، ركز التعاون على تنمية العلاقات الاقتصادية والمساحات الخضراء والإضاءة العامة والتخطيط الحضري.

مجالات التعاون :

1 – التنمية الحضرية

إن تعديل النظام الأساسي لوحدات التخطيط العمراني الجزائرية والشركات الخاصة تحت إشراف الدولة بمشاركة المؤسسة العامة للطابع الصناعي والتجاريEPIC مع مهنة اقليمية يفيد مركز الدراسة و التحقيق في العمران سطيف URBASE التحول يتسبب في ضبط اختصاصاته في مواجهة التوسع الحضري القوي لمدينة سطيف. ترافق وكالة التخطيط الحضري في ليون البنية في هذا التحول من خلال :معرفة الإقليم، تحليل البيانات، المشاريع الحالية الكبيرة، المساحات الخضراء المحتملين.

الإجراءات التي تم تنفيذها[1]:

- مهمة فنية لوضع خطة عمل في (مارس 2010).
- ندوة "المرصد الإقليمي" سطيف في (افريل 2011).
- إعادة تطوير برنامج سنترال بارك في (ماي 2012).
- تدخل ليون مع وكالة التخطيط الحضري (URBASE).
- مهمة فنية للتدريب على الإحصاء الوصفي ورسم الخرائط (جوان 2012).

خلال هده الندوات والبعثات الفنية: تم فتح الحوار بين الفنيين من مختلف المؤسسات المحلية المشاركة في تطوير وتنمية أراضي ولاية سطيف.

[1] Relation Internationales des lyon," Domaines et actions de coopération avec Sétif". Disponible sur :<**http://www.economie.grandlyon.com/fileadmin/user_upload/fichiers/site_eco/20130522_gl_ri_cooperation_lyon_setif_dza_actions_fiche.pdf**> , visité le :28-02-2018

- إدارة المساحات الخضراء و المساحات العامة ودلك من خلال التدريب وجلب المعرفة الفنية من مدينة ليون . يهدف هذا الخط من العمل إلى تعزيز مهارات الخدمات الفنية لجمعية الشعب المجتمعية في سطيف و وكالة التخطيط الحضري في سطيف .من حيث المساحة العامة ، إدارة المساحات الخضراء وصيانة المصانع في المدينة ويجلب تعاون ليون الخبرة الفنية في هذا المجال.

الإجراءات التي تم تنفيذها [1]:

1. استقبال فنيين من سطيف في صيانة المساحات الخضراء في ليون (يونيو 2011) .
2. استقبال بعثات من وكالة التخطيط الحضري وإدارة المساحات الخضراء لمدينة ليون في سطيف لتطوير حديقة الملاهي.
3. الوقوف على الوضعية الصحية للأشجار في الحدائق(ماي2012).

هذه الإجراءات مكنت الفاعليين المحليين في سطيف من تصميم المساحات العامة بمهارات جديدة وكدا التحكم في زراعة أشجار الحدائق وتحسين تقنيات صيانتها.

2- الإنارة العامة:

رغبة من مدينة سطيف في تطوير إضاءة اثارها وتقوية مهارات موظفيها الفنيين في مجال الإضاءة، لجأت إلى مدينة ليون لخبرتها في هذا المجال،وتم اختيار مسجد العتيق – وهو معلم تذكاري في وسط المدينة- كمشروع رائد .

الإجراءات التي تم تنفيذها:

- مهمة فنية حول تطوير المشروع الأولي لإضاءة المسجد (مارس 2010).
- استقبال المتدربين من قبل إدارة الإضاءة في مدينة ليون (جانفي2011)
- مهمة فنية حول تطوير مواصفات إنارة المسجد (جانفي 2012).

من خلال هذه الإجراءات استفادت مدينة سطيف من المساعدات والتبادلات الفنية، وتنمية المهارات، فعلى الرغم من أنه كان مشروع رمزي إلا أنه عزز التعاون بين المدينتين .

[1] ***Idem*** .

التنمية الاقتصادية:

وهي الموضوع الرئيسي للتعاون الذي يهدف إلى ربط الجهات الفاعلة الاقتصادية للمدينتين من أجل تشجيع تدفق الأعمال، وكذلك لتبادل الممارسات في مجال التنمية الاقتصادية.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

1. تنظيم ندوة في سطيف (أفريل 2011) باتصال مع :
1. شركة رون ألب الدولية ERAI.
2. مجموعة الطاقة البيئية في رون الب Rhône-Alpes.
2. استقبال وفد اقتصادي من شركات سطيف في ليون (للترويج العقاري أبريل 2012).

التعاون الثقافي:

بالإضافة إلى التعاون التقني أرادت المدينتان المشاركة في الأنشطة الثقافية التي تهدف إلى تقوية الروابط وتنمية المعرفة فيما بين السكان وذلك من خلال اتخاد الإجراءات الرئيسية التي تدعم المشاريع.

الإجراءات التي تم تنفيذها:

1. **جمعية** Rhône-alpes
- اقامة معرض مشترك للتراث مع بيت الفنون الجميلة في رون ألب.
- اقامة معرض في مكتبة البلدية في الدائرة الأولى في ليون .
- اقامة معرض في جامعة لوميير ليون 2.
- اقامة معرض مدرسة ليون للهندسة المعمارية (نوفمبر / ديسمبر 2010)[1] .

2. **جمعية جيرترود** (Gertrude)
- إقامة برنامج في عام 2003 بالشراكة مع الفنانين الجزائريين والفرنسيين (Blanc Noirsur)

يقوم هذا البرنامج بإعداد إقامات الفنانين في سطيف والجزائر وجيجل وليون ، ويقدم التدريب والتبادلات في مجالات الأدب والفنون الموسيقى والمسرح.

---

[1] ***Idem***

3. أيام ثقافية في ليون

نظمت ولاية سطيف بمساعدة ليون الكبرى، أيام ثقافية في سبتمبر 2012 حول المعارض والحفلات الموسيقية والغنائية، وكذا اقامة مؤتمر من أجل اكتشاف سطيف وتراثه الثقافي .

في الأخير يمكن ايجاز التواريخ الرئيسية التي جسدت التعاون بين المدينتين فيما يلي[1]:

- توقيع بروتوكول التعاون اللامركزي في(18مارس2006)
- توقيع بروتوكول التعاون اللامركزي (08فبراير 2011)
- توقيع اتفاقية التعاون اللامركزي (2010 – 2012)

الفاعلون الممثلون لهذا التعاون:

منسق من سطيف مبروك سمارة (رئيس مكتب الولاية)

الشركاء من سطيف

- وكالة التخطيط الحضري URBASE
- مركز التجارة الدولية في سطيف

منسق من ليون: باسكال ويلي (Pascal l'huilier)

الشركاء من ليون

- وكالة التخطيط العمراني في ليون .
- مركز دراسات الشبكات ، النقل ، تخطيط المدن والمباني العامة CERTU
- مركز التجارة الدولية ليون CCI.
- مجموعة رون ألب للطاقة البيئية.
- اتحاد النقل المختلط لرون البSYTRAL.

[1] ***Idem***

تقييم مدى تحقيق التنمية المحلية من خلال اتفاقية ليون وسطيف:

تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الجزائري والفرنسي وذلك بالنظر إلى المجالات التي تم إدراجها ضمن خطط العمل بها، والتي تدخل في صلب التعاون التنموي خاصة في مجال التنمية الاقتصادية والتخطيط الحضري للمدينة، وما أكساها أهمية استمراريتها على مدى سنوات، وكذا تعدد الفاعلين المحليين من كلا الطرفين والمشاركين في تجسيد هذه المشاريع التنموية.

المطلب الثالث: اتفاقية تيشي بين بلدية تيشي ببجاية وبلدية سور سين بمدينة ابيناي بفرنسا

قبل التطرق الى تاريخ العلاقات بين المدينتين ومجالات التعاون، سنقوم بعرض تقديم موجز عنهما

تقديم المدينتين:

- **تيشي**: هي مدينة تقع على بعد 12 كلم جنوب شرق بجاية، وهي أكبر مدينة في المنطقة. تغطي البلدية مساحة قدرها56.7 كيلم^2 وتضم 16.546 نسمة عند آخر تعداد سكاني، مع كثافة سكانية تقدر ب 292 نسمة لكل كيلو متر مربع تحيط بها بلديات، الأربعاء، تالة حمزة، عين تيزي، وسوق الاثنين. تقع على ارتفاع 22 متر عن سطح البحر.
- **إيبيناي سور سين Epinay sur- sein**: هي مدينة فرنسية تقع في مقاطعة "سن سانت دنيس" (seine sait denis) ومنطقة "**ايل دوفرانس**" (Île-de-France) تغطي البلدية مساحة قدرها 4.6 كيلم^2، وتضم 55370 نسمة منذ آخر تعداد سكاني، مع كثافة تقدر ب12.116 نسمة لكل متر مربع، تحيط بها بلديات" فينولوف "(Villeneuve)"، لاجرين" (La Garenne) انين ليه با (Enghin leba) ، جنيفير إيليي (Jennifer illiers)، يمر بها نهر السين وتقع على ارتفاع على ارتفاع 42 متر فوق سطح البحر. تقع المدينة بالقرب من متنزه "فكسين فرانس" (Vescin French) الإقليمي الطبيعي، رئيس البلدية هو السيد "هيرفي شيفرو" (Hervé CHevreau)[1].

[1] Annuaire Mairie 2018 , "ville d'Epinay- sur-seine, la marie d'Epinay-sur-Seine et seine et sa comme". Disponible sur :< **https://www.annuaire-mairie.fr/ville-epinay-sur-seine.html** > Visité le : 05-05-2018 .

تاريخ العلاقات ومجالات التعاون :

يعود وأصل التعاون اللامركزي بين مدينتي تيشي وايبيناي سور سين إلى العلاقات القوية التي تربط سكان المدينتين، فأغلب سكان مدينة ايبيناي أصلهم من منطقة تيشي[1]،حيث يبلغ عدد السكان من أصل جزائري ما بين 7 إلى 8000 شخص(من أصل 54.784 نسمة) ولها علاقات توأمة مع كل من ألمانيا أو برسال(Oberursel)، بريطانيا العظمى" جنوب تينيسايد" (South Tyneside)، اسبانيا "الكونداس" (Alcobendas) فلسطين "رام الله[2].

وكان أول اتصال للتعاون بين المنطقتين في عام 2011، حيث استقبل عمدة ايبيناي سور سين السيد فريد سعيداني رئيس بلدية تيشي آنذاك ومسؤولين منتخبين وكذا سفير الجزائر في فرنسا[3]، وبعد ثلاث سنوات من المفاوضات تم أخيرا التوقيع على بروتوكول التعاون اللامركزي بين إيبيناي وتيشي في 22جوان 2014، وذلك عقب زيارة قام بها رئيس بلدية تيشي" مجيد قاضي" رفقة منتخبين اثنين بوراس صبرينة ومحمد الشريف معمري إلى مدينة إيبيناي دامت خمسة أيام، وتنص ديباجة مذكرة التعاون على أنها تتماشى مع إعلان الجزائر بشأن الصداقة والتعاون بين فرنسا والجزائر الموقع في ديسمبر 2012، وكذا المرسوم الرئاسي رقم 08-88 وقد ركزت موضوعات التعاون بين الطرفين على ما يلي:

- يوفر مجال التعاون في البروتوكول المذكور تبادلات بين المجتمعين الشريكين فيها يتعلق بجميع المواطنين القادرين على إثراء محتوى الشراكة.
- تشجيع تبادل الخبرات على المستوى المحلي بشكل رئيسي في مجالات التنمية المستدامة ونتيجتها الطبيعية حماية البيئة (كمعالجة النفايات، إدارة المساحات الخضراء، تطوير الطاقة المتجددة).
- تعزيز الثروة التراثية والسياحية التي يمتلكها المجتمعين الشريكين.
- كما سلط البروتوكول الضوء على الاهتمام الذي سيتم منحه لتبادل الممارسات المهنية والتدريب لحركة تيشي التعاونية في المجالات الثقافية والاجتماعية والرياضية، من برنامج عمل يتم تطويره بشكل مشترك من

---

(1) "Jumelage, "Epinay-sur-Seine et ses villes jumelles", edito. Disponible sur : <**https://fr.calameo.com/read/0022608251846ocd 8 e197**> visité le : 06-06-2018

(2) Le Parisien, "après trois ans de tradition, la ville et enfin jumelée avec tichy l'algérienne**,** seine- saint-denis",25 juin2014.disponible sur :<**http://www.leparisien.fr/espace-premium/seine-<saint-denis-93/apres-trois-ans-de-tractations-la-ville-est-enfin-jumelee-avec-tichy-l- algerienne-25-06-2014-3950499.php**>,visité le : 05-05-2018

(3) Thanina Arroudj , ***Op.Cit*** .,p.55 .

قبل المجتمعات من خلال الاجتماع مرة واحدة في السنة على الأقل من أجل تقييم اعمال العام الماضي وتحديد الجدول الزمني للسنة القادمة[1].

- مشاركة ايبيناي سور سين في الاجتماعات الجزائرية الفرنسية لرؤساء البلديات ورؤساء السلطات المحلية في الجزائر في (ماي 2012).
- مشاركة إيبيناي سور سين في مجموعة "الجزائر" للمدن المتحدة فرنسا.
- إضافة إلى مختلف التبادلات الفنية والثقافية والشباب...إلخ[2].

وظلت مدينة إيبيناي سور- سين لعدة سنوات تتعاون لا مركزيا مع مدينة تيشي وكان التركيز على تطوير المشاريع بما يتماشى مع سياستها التنموية المحلية واحتياجات شريكتها وفق أهداف التنمية المستدامة، وكان هناك موضوعان هما أساس هذا التعاون:

أولا: البيئة المحور الأساسي المركزي للتعاون، حيث تم الاضطلاع بعمل تثمين للطبيعة والتنوع البيولوجي الحضري، ومرافقة مشروع الحدائق المتقاطعة في كل من المدن والتثقيف البيئي وإجراءات المواطنة، نظرا للمشاكل المشتركة التي تعاني منها المدينتين، (عدم نظافة الأماكن العامة بسبب الممارسات السيئة، انعدام الوعي العام بمشكلة إهدار وصيانة نوعية البيئة المعيشية.

ثانيا: القراءة: وهي مشكلة متكررة في سياق الشباب، حرصت كلتا المدينتين على العمل لتطوير جاذبية القراءة، خاصة لدى الأطفال والشباب، مما يلعب دورا مهما في الدمج الاجتماعي للشباب، وكان التحدي أيضا في جعل المكتبة مكانا لا يمكن تجنبه في المدينة، ولم يعد مكانا بسيطا للقراءة الصامتة بل للاجتماع والتبادل، سيساهم المتطوع من خلال أفعاله في السعي لتحقيق هذه الأهداف، من خلال خيار استخدام آلية الخدمة المدنية في سياق التعاون، فالشباب هو محور اهتمامات هذا التعاون.

(1) Hocine Adrar, Béjaïa : Tichy jumelée à la ville d'Epinay-sur-Seine, journal el watan, Publié le 22 - 07 – 2014
Disponible sur : <**https://www.djazairess.com/fr/elwatan/465406** >visité le :10-05-2018 .
(2) Thanina Arroudj ,***Op.Cit*** .

حيث سعت المدينتان لدعم الشباب في أراضيهم لبناء مستقبلهم الوظيفي واندماجهم في القوى العاملة من خلال تعزيز المشاريع في المجالات الاستراتيجية وكدا تعزيز مشاركة المواطنين من الشباب في التعاون[1] .

وظهرت فكرة المشروع بعد عدة لقاءات حول الشباب ببجاية في سبتمبر 2015 والاجتماعات الجزائرية الفرنسية الثالثة لرؤساء البلديات ورؤساء السلطات المحلية التي عقدت في الجزائر العاصمة في ماي2016).

حيث تمت مناقشة الاندماج المهني أو المشاركة في وصول الشباب إلى الثقافة وسنحت التجربة المكتسبة من السلطات المحلية والجهات الفاعلة في حركة الشباب بوضع مشروع لإرسال متطوع الخدمة المدنية إلى الخدمة الدولية، ترتكز مهماته على البيئة والقراءة العامة[2] .

في عام 2016 تم تنفيد الإجراءات الاولى المتعلقة ببدء مشروع لبناء اثنين من الحدائق في كل من تيشي وإيبيناي سور سين بعد الحصول على إعانة قدرها 85000يورو من منطقة إيل دو فرانس.

إلى جانب هذه الاتفاقات كانت هناك استمرارية في التبادلات التقنية والسياسية المنتظمة منها:

- ثلاثة استقبالات لوفود رسمية، الوفد الرسمي من تيشي إلى إيبيناي في 2014 مع رئيس البلدية، وكذلك في أكتوبر 2015، وجانفي2017.
- ثلاثة بعثات رسمية وتقنية إلى تيشي (جانفي2014 وأكتوبر 2015).
- الخدمة المدنية التطوعية: إرسال متطوع شاب إلى تيشي (من جويلية إلى ديسمبر 2017)، وذلك في اطار التعليم البيئي والقراءة العامة والحصول على منحة قدرها 6005 يورو من وزارة الخارجية.

نتائج الاتفاقيات الموقعة بين مدينتي تيشي وسور سين إيبيناي:

في مجال القراءة العامة:

- افتتاح مكتبة عامة عام 2016 في تيشي.
- تبادل المهارات والممارسات بين أمناء المكتبات في كلتا المدينتين.

---

(1) Commission National de la coopération décentralise, Atlas français de la coopération décentralisée des actions extérieures .disponible sur : <**https : // pastal-diplomatie. Gow.fr/ cncdesct /dyn/public/ atlas/detail projet.html ?criteres.prijid=14481**>visité le : 06-05-2018.

(2) ***Idem*** .

- المساعدة المادية(هبات من الكتب)
- متطوع الخدمة المدنية بدوام جزئي في مكتبة تيشي، وله مهمة حول تعزيز القراءة للشباب.

في مجال البيئة وإدارة النفايات:

- افتتاح حديقة ايبيناي سور سين في عام 2017، وحديقة في تيشي في مارس2018.
- التعليم البيئي في إطار الخدمة المدنية التطوعية من أجل الوصل إلى بيئة مستدامة.

في المجال السياسي:

مشاركة مشتركة في الاجتماعات الجزائرية الفرنسية لرؤساء البلديات ورؤساء الجماعات الإقليمية في الجزائر العاصمة في ماي2016.

في مجال الشباب والرياضة:

لقد استفادت الشراكة بين ايبيناي سور سين وتيشي من الموارد المادية والبشرية ونقل المعرفة،" التبادلات التقنية" مثل مشاركة ايبيناي سور سين في الاجتماعات الجزائرية ومعرض حول الشباب في بجاية (سبتمبر 2015)، واستمرار النشاطات والتبادل الشبابي بين المنطقتين وخاصة في مجالات الثقافة والرياضة.

استمرار النشاطات وتواصل الشباب بين المنطقتين واستمرار التبادلات الفنية والرياضية.

1- مشاريع قيد الدراسة بين المدينتين:[1]

- إدارة البيئة والنفايات: دعم للمشاريع المشتركة للتعليم في مجالات المياه والصرف الصحي والنفايات.
- التبادل الرياضي: الكرة الطائرة، كرة القدم، الجودو....إلخ بين جمعيات المدينتين.
- الخدمة المدنية التطوعية: استمرار السفر بين شباب الطرفين من أجل تطوير الوعي البيئي، والسياحي وكذلك القراءة.

[1] Thanina Arroudj, ***Op.Cit*** .,p.56

- السياحة: دعم تطوير وتنمية السياحة وتراث تيشي، وتدعيما لسياحة والثقافة هناك مشروع لإنشاء متحف الثقافة البربرية في منطقة باريس[1].

تقييم مدى تحقيق التنمية المحلية من خلال اتفاقية تيشي و سور سن ايبيناي:

لقد ساهم التعاون اللامركزي بين مدينتي ايبيناي سور سين ومدينة تيشي بتعبئة العديد من الجهات المكونة من المسؤولين المنتخبين والوكلاء المسؤولين عن العلاقات الدولية بين المدينتين، حيث يعتمد التعاون اللامركزي الذي بدأته السلطات المحلية تجاه نظيرتها الجزائرية على الرغبة في المساهمة بمشروع يعبر عن روح المنطقتين، ويشجع بعض القيم التي تشكل دافعا للالتزام والاستمرار في عمليات التعاون حيث وبفضل هذه الاتفاقية الموقعة بين الطرفين تم تدعيم العديد من المشاريع وخاصة في المجال البيئي والفني والثقافي والسياحي، على اعتبار أن المدينتين متشابهتين في الخصائص وخاصة منها السياحية، حيث تم تحقيق العديد من النتائج الإيجابية في هاته المجالات، كتشييد حديقتين واحد في تيشي والأخرى في ايبيناي سور سين، وكذلك أنشاء مكتبة في مدينة تيشي مع معدات جديدة وتدريب للموظفين واستمرار عمليات الصيانة فيها، بالإضافة إلى الاهتمام بعنصر الشباب على اعتبار أنه هو الأساس في أي تنمية من خلال إقامة ملتقيات دولية بين الطرفين من أجل زيادة الوعي في مختلف المجالات، كما مكنت من تعزيز الروابط بين المدينتين، وتعزيز التعاون اللامركزي وتعميقه، والاعتماد على نهج إقليمي يسمح باستمرارية الأعمال خارج نطاق المشروع الموقع.

ومع الإمكانيات المتاحة لإقامة شراكة قوية وفعالة وخاصة في المجال الاقتصادي والسياسي لضمان تحقيق تمية شاملة إلا أن هاته الشراكة لم تحقق قفزات نوعية بل بقيت تراوح مكانها وذلك لتركيز الطرفين على البعد البيئي والثقافي والفني إهمال الإبعاد الأخرى الضرورية في التنمية المحلية. حيث يرجع السبب في عدم تطور هاته الشراكة أو التعاون على عوامل متعددة كغياب وحداثة النصوص القانونية للتعاون اللامركزي الجزائري، على عكس الطرف الفرنسي الذي عرف أول التوائم على أراضيه بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي تأطير قانوني أفضل وإمكانيات أفضل، وخاصة فيما يخص الإمكانيات المادية مع العجز المالي الذي تعانيه بلدية تيشي على غرار باقي الولايات الجزائرية، إضافة إلى غياب الوعي لدى المسؤولين المحليين بهذه العملية وضرورة الاستمرارية فيها والاكتفاء بمشروع واحد وإهمال المجالات الاخرى التي تدفع عجلة التنمية. كما أن القيود التنظيمية لها الدور الكبير في عدم نجاح هاته المشاريع وذلك لغياب التنسيق بين المركز ومختلف الاقاليم والرقابة الصارمة من طرف المركز وتعقيد الجهاز البيروقراطي الجزائري.

---

(1) ***Ibid*** ,p.58.

- من خلال تتبع الآثار الناجمة عن مشاريع التعاون الثلاث التي تم اتخاذها كأمثلة قصد التعرف على القيمة المضافة لمشاريع التعاون اللامركزي في التنمية المحلية، وبالتالي إعطاء حكم قيمي عن هذه المشاريع سنقوم بالاعتماد على جملة من المؤشرات تمثل في نقس الوقت المجالات والميادين التي مسها التعاون اللامركزي كالبيئة والصحة، التنمية الحضرية ، والبنى القاعدية.

➢ في مجال البيئة: على اعتبار أن مسالة حماية البيئة تعتبر من أهم الاختصاصات التي تتولاها الجماعات المحلية كالنظافة وتهيئة المساحات الخضراء بهدف الحفاظ عليها، فإنها كانت ضمن الأوليات التي تم إدراجها في اتفاقيات التعاون، ويمكن تلخيص الآثار التي نتجت عنها فيما يلي:

- توفير سيارات النظافة الحضرية.
- التزود بمعدات جمع النفايات المنزلية.
- جلب المعرفة الفنية في مجال إدارة المساحات الخضراء والمساحات العامة.
- إنجاز حديقتين في كل من تيشي وسطيف- حدائق عامة-
- كسب الخبرة من خلال التدريب في مجال مراقبة تسيير خدمة النظافة.

➢ في مجال الصحة: تولي الجماعات المحلية أهمية لهذا القطاع باعتباره قطاع حساس يمس المواطن المحلي بالدرجة الأول، وكذلك للتطورات التكنولوجية التي يعرفها هذا الميدان، واهم أكثر الآثار التي نجمت عن اتفاقيات التعاون المتعلقة بها هي :

- تحسين الرعاية الصحية في المرافق العمومية من خلال التدريب.
- تدعيم المستشفيات بأسرة جديدة.

➢ في مجال التنمية الحضرية: من أجل تحسين وجه المدينة، وجعله مكانا مناسبا للعيش، كان على الجماعات المحلية الجزائرية التوجه نحو الاستفادة قدر الإمكان من التجارب الرائدة في هذا المجال. بحيث كانت محور اهتمام في أغلب اتفاقيات التعاون وبالأخص الاتفاقية المبرمة بين كل من سطيف وليون، ومن بين الآثار الناجمة عن ذلك ما يلي:

- اكتساب الخبرات من خلال التدريب على الإحصاء الوصفي ورسم الخرائط.
- تنفيذ مشروع إنارة المسجد العتيق.

– تحسين الهياكل القاعدية: لاسيما منها الاجتماعية والثقافية، كافتتاح مكتبة عامة في تيشي برعاية مدينة سور سين ايبيناي.

- التكوين والتجريب: يشكل التجريب أهم البنود التي شملتها اتفاقيات التعاون بين الجزائر وفرنسا، وفي جميع المجالات خاصة في مجال الصحة، والنظافة الحضرية، وكذا استفادة المنتخبين المحليين من دورات للتدريب على التسيير العمومي.

أما فيما يخص تقييم هذه الاتفاقيات من الناحية الاقتصادية فإنها ساهمت ولو بشكل قليل في تشغيل اليد العاملة المحلية وخاصة الحدائق التي تم انجازها، وفي مكتبة تيشي. أما فيما يخص البنى التحتية نلمس الغياب الشبه التام لهذا الجانب وذلك أن جل هاته الاتفاقيات بين الطرفين قد ركزت على الجانب البيئي والتنمية الحضرية أي حصرت اهتمامها في مجالات محددة، وهذا ما أدى إلى غياب تنمية محلية شاملة بعد انجاز هذه المشاريع.

التعاون اللامركزي في الجزائر، لم يصل بعد إلى مرحلة النضج بسبب ضعف نظام اللامركزية الذي يطرح إشكالية استقلالية الجماعات المحلية التي لازالت تعتمد في أغلب الأحيان على إعانات الدولة مما يرهن خياراتها ويقلل من فرصها في الاستفادة من هذا النوع من التعاون الدولي، إذ يبقى السلطات المركزية هي الأساس في مسار توقيع أي اتفاقية سواء من اختيار الشريك او التمويل، وحتى من حيث الرقابة المفروضة على الهيئات المحلية في هذا المجال.

المبحث الثالث: تحديات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي

إن الغرض من التعاون الدولي بين الجماعات المحلية هو مواجهة كل أشكال التحديات سواء: الاجتماعية، الاقتصادية والتنموية، إلا أن محاولة تطبيق التعاون اللامركزي على الواقع اللامركزي الجزائري، قد يصطدم بمجموعة من العراقيل نتيجة تباين أصناف الجماعات المحلية واختلاف القدرات الاقتصادية لكل منها. فبالرغم المجهودات التي تبدل من أجل تحديث الإدارة المحلية فإنها لا تزال بطيئة في عدة مستويات ومرتبطة ببنياتها الهيكلية والتنظيمية. على الرغم من المجهودات التي بدلتها في مجال اللامركزية فإن الواقع يثبت الحضور القوي للسلطات المركزي في صناعة القرار المحلي وخاصة في مجال التعاون اللامركزي، فبالنظر لاختصاصات الجماعات المحلية نلاحظ الحضور الكثيف للمثلي الإدارة المركزية في اعتماد القرارات المتعلقة بالشراكة والتعاون(في مجال الرقابة والمسؤولية)[1].

[1] فتيحة حمادو، **مرجع سابق** ، ص93.

والملاحظ أن هذا النوع من التعاون تواجهه العديد من القيود ذات الطابع السياسي، المالي، البشري والتنظيمي والقانوني.

1. المعوقات السياسية

من أهم هذه المعوقات تلك التي تتعلق بالجانب السياسي ويعود ذلك بالأساس إلى العلاقات الوظيفية والقانونية بين الإدارة المركزية التي تمثل سلطة الوصاية والإدارة المحلية، وهذه الأخيرة على الرغم من أنها تمثل امتداد لسلطة الدولة عبر الأقاليم بغرض تقريب الإدارة من المواطن، فإنها تبقى خاضعة لوصاية المركز وهذا ما يضعف المركزية في الجزائر ويجردها من الوسائل القانونية التي تمنحها للسلطات المحلية للممارسة اختصاصها ونشاطها وكذا منحها الوسائل المالية والبشرية التي لا يمكن لأي تنظيم إداري الاستغناء عنه.

وهذا ما نلمسه في المادة 106 من قانون البلدية رقم 11-10 والتي تنص صراحة على أنه لا يمكن توقيع اي اتفاقية مع جهة أجنبية إلا بموافقة الوزير المكلف بالداخلية وبعد أخد رأي الشؤون الخارجية.

على العكس من ذلك فالجماعات المحلية الفرنسية تمتاز بمرونة واستقلالية أكثر في توقيع هاته الاتفاقيات بالإضافة إلى التأطير القانوني القوي فيما يخص التعاون اللامركزي الدولي وتعزيز اللامركزية.

2. المعوقات القانونية

إن العمل الخارجي للسلطات المحلية هو في بادئ الأمر تحديا لسيادة الدولة في ظل ذلك تظهر هذه الأخيرة باعتبارها الوحيدة القادرة على تنفيذ سياسات دولية، ويتضح ذلك من حقيقة انه بموجب القانون العام للعلاقات الدولية-

القانون الدولي- هناك فقط مؤسسة حكومية ذات شخصية قانونية دولية بمعنى ان الدولة في تطبيقها للعمل الخارجي لا تزال تستحوذ حصريا على هذا الامتياز. لكن مع ظهور الديموقراطية المحلية تنازلت على بعض الاختصاصات للحكومات المحلية على الصعيد الدولي وهكذا نشهد ظهور فئات جديدة من الجهات الفاعلة على المستوى الدولي وهي السلطات المحلية، بحيث بإمكانها وفي سياق التعاون اللامركزي أن تنشأ علاقات تعاونية مع السلطات الأجنبية الأخرى لتحسين إدارة الشؤون المحلية، ولكن ما نلمسه في القانون الجزائري هو غياب إطار قانوني واضح خاص

بالتعاون اللامركزي الدولي إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم 17-329 الذي يحدد كيفيات إقامة التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الإقليمية الجزائرية والأجنبية.

وعلى الرغم من ذلك فإن مرونة المجتمعات المحلية محدودة جدا فيما يتعلق بالتعاون اللامركزي الدولي، حيث تخضع لرقابة صارمة نسبيا للسلطة التشريعية.

فحسب المادة07 من المرسوم التنفيذي رقم17-329 "لا يمكن للجماعات الإقليمية الجزائرية أن تبرم مع الجماعات الإقليمية الأجنبية اتفاقيات خارج الصلاحيات التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما". ومن هذا المنطلق فإن التعاون اللامركزي لا يعمل إلا في إطار محدود ولا يتعلق إلا بمجالات محددة ، وهذا ما نلاحظه في مختلف الاتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين الجزائري والفرنسي والتي أغلبها كان في مجال التهيئة العمرانية والبيئة المحلية المستدامة والصحة وإن وجدت اتفاقيات في المجال الاقتصادي مثل اتفاقية سطيف وليون فإنها لم تحقق مجمل الأهداف المرجوة.

3. المعوقات التنظيمية والبشرية والمالية:

وهي متعددة منها:

- **ضعف التوأمة:** حيث وبعدما كانت هي أساس التعاون اللامركزي، فإنه حاليا يتم التشكيك فيها حيث كان تأسيسها هو التبادل الثقافي غي الأناني والآن أصبح هناك البحث عن الفائدة من وراء توقيعها [1]، وكانت تقوم على أساس المعاملة بالمثل والذي هو أساس اي اتفاق أصبح حاليا لا تراعى هذه الخصائص حيث لا تزال إجراءات التعاون اللامركزي غير قادرة على تلبية احتياجات الشركاء من دول الجنوب أي ما يعرف بالفجوة بين طلب دول الجنوب وإمدادات المجتمعات المحلية في الشمال والتي لا تستجيب لها واقع الإجراءات المتخذة والموارد، وهذا ما ينطبق على الاتفاقيات بين الطرفين الجزائري والفرنسي فهناك اختلاف في آمال وتطلعات المجتمعات المحلية الجزائرية ودرجة الاستجابة لها أو فهمها من الشريك الفرنسي حيث ما يعتبر أولوية من الطرف الجزائري لتحقيق التنمية المحلية يقابلها سوء الفهم
- **غياب الرؤية الاستراتيجية** عند رصد مجالات التعاون لدى الجماعات المحلية الجزائرية يتم اختيار قطاعات جانبية لا تساهم بشكل كبير في إحداث تنمية شاملة ومن أمثلة هذه المشاريع ترميم بالعاصمة ، ترميم حديقة

[1] Patrice Noisette, Virginie Rachmuhl, ***Op.Cit***.,p.27.

الحامة بالعاصمة مع، ترميم كنيسة السيدة الإفريقية بين ولاية الجزائر ومرسيليا، والاتفاقيات موضوع بحثنا كذلك والتي ركزت فيها على الشق البيئي والحضري وفقط.

- التركيز عند توقع الاتفاقيات بين الطرفين على المشاريع لمرة واحدة وإهمال أن اي تنمية تعتمد على المشاريع الطويلة المدى، وكذلك غياب الاتصال الفعال من الجانب الجزائري بعد توقيع الاتفاقية والتنسيق بين الطرفين، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة سيرورة هذه المشاريع ، وتنعكس كذلك على جودة العلاقات والتواصل الجيد بين الشريكين، وغياب نظم معلومات حول المشاريع والمبالغ المالية وكل ما يتعلق بالمشاريع مما يعيق عملية التعاون اللامركزي الدولي.
- **مجتمع مدني ضعيف**: فأساس التعاون اللامركزي هو وجود مجتمع مدني فعال وله دراية بالشأن المحلي العام من اجل المساهمة بفعالية في مشاريع التنمية المحلية[1]، من خلال فتح آليات التشاور والمشاركة، وعلى الرغم من تعدد هذه الفواعل من جمعيات وجامعات ومنظمات، وغيرها فإننا نلمس في الاتفاقيات الثلاث، غياب النضج الكافي لهاته الفئة في هذا المجال وكذا غياب تأطير لها إضافة إلى نقص وعيها السياسي بالمشاكل المحلية .
- **الجهاز البيروقراطي المعقد**: والدي تعاني منه أغلب الهيئات المحلية في معالجة مختلف القضايا، هذا التعقيد يأخذ وقت طويل في عقد هاته الاتفاقيات مع احتمال إلغائها نهائيا .
- **نقص الرأسمال المخصص لتمويل مشاريع التعاون**: وخاصة في ظل أن أغلبية بلديات الجزائر تعاني عجز مالي حيث أنها بالكاد تستطيع استكمال السنة المالية وأحيانا تتلقى إعانات من الدولة .كما أن المبالغ المالية المخصصة للتعاون اللامركزي ضئيلة جدا . وبالتالي تلجأ إلى البحث عن مصادر أموال من المنظمات ومن البلديات الشريكة .
- **غياب الإدراك لمفهوم التعاون اللامركزي**: خاصة لدى دول الجنوب والجزائر واحدة من هذه الدول على عكس شريكتها فرنسا لها إدراك متطور ومتقدم باعتبار أنها رائدة في هذا المجال، فهي أول من قامت بتقنينه على عكس الجزائر التي لم يصدر نص صريح بشأن التعاون اللامركزي إلا سنة 2017.
- **قيام عقد التعاون بين الطرفين الفرنسي والجزائري** من دون بحث هذه الأخيرة عن التنفيذ الميداني، كما أن الطرف الفرنسي يشترط أن تتحمل مؤسساتهم هذه العملية دون إمكانية تدخل أو إشراك المؤسسات الجزائرية مما يجعل الطرف الجزائري يرفض توقيع هذه الاتفاقية .

---

[1] Arezki Akarkar, ***Op.Cit.***, p.10 .

- **عدم تنفيذ الجماعات المحلية لمشاريع التعاون** رغم حصولها على تمويلات من قبل الجماعات الفرنسية، ويظهر هذا مثلا في عقد التعاون بين بلدية بومرداس مع مدينة بلفور سنة 2007 أين تم تخصيص ميزانية من قبل هذه الأخيرة تقدر ب46000 يورو لأجل استقبال المنتخبين الذين تم تكوينهم في مجال إدارة النفايات إلى تحويل هذه المهارة وتطبيقها على مستوى الولاية ولكن بسبب مظاهر الفساد واللامبالاة استعملت لرحلات بدون فائدة وللمصالح الشخصية، كما ان التغيير الدوري للمنتخبين المحليين يؤثر على مشاريع التعاون اللامركزي التنموي فلكل منتخب محلي توجهاته الحزبية وبالتالي لها تأثير على هذه البرامج، كما أن تغييره يؤدي تلقائيا إلى نوقف هذه المشاريع او إلغائها[1].

[1] رادية عليان، **مرجع سابق**، ص105.

مع استمرارية تطور علاقات التعاون اللامركزي بين الفواعل الفرنسية ونظيرتها الجزائرية خاصة بعد سنوات 1999م، حيث تزايدت وتيرتها بشكل كبير، في إطار محاولة الجماعات المحلية الجزائرية التفتح على التعاون الدولي، من أجل بعث التنمية المحلية الجزائرية، بعد كل المشاكل والظروف التي كانت تعانيه الأقاليم الجزائرية، خاصة أزمة العشرية السوداء وفشل المخططات التنموية التي بادرت بها الجزائر في مختلف السنوات الماضية، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة في ظل تناقص الأموال الكافية، الفساد، سوء التخطيط والتركيز على قطاعات دون الأخرى، فكان الدخول في علاقات التعاون اللامركزي بين فرنسا والجزائر بمثابة مبادرة من أجل محاولة بعث التنمية المحلية وإعطائها دفعا للنهوض، وفعلا ومن خلال دراستنا لثلاث نماذج من اتفاقيات التعاون اللامركزي بين البلدين وفي سنوات مختلفة بين "قسنطينة وميلوز "سطيف وليون" "تيشي وإيبيناي سور سين" نلاحظ أنها استطاعت بالفعل تحقيق تنمية محلية ولو بأشكال متفاوتة وخاصة في مجال التهيئة الإقليمية والحضرية و إدارة المساحات الخضراء إلا أن هذه الاتفاقيات وغيرها الموقعة على مدى سنوات أهملت أكثر بعد مهم في التنمية المحلية وهو التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية وخاصة ما يتعلق بجلب الاستثمارات في هذه المجالات والذي بدوره يساهم في إنعاش التنمية المحلية.

الخاتمة

إن التعاون الدولي أفضل وأحدث طريقة إنسانية لتطوير علاقات واسعة النطاق بين الدول، كما انه طريقة مختلفة لتعزيز التنمية من خلال القدرة التنافسية للأقاليم وخاصة في مجالات الاقتصاد والتدريب والثقافة والتنمية، ويجمع التعاون الدولي بين جميع الإجراءات التي تقوم بها سلطة محلية لبلد ما(إقليم، إدارة، بلديات ومجموعتها) من جهة، وسلطة محلية أجنبية من جهة أخرى تقع هذه الإجراءات ضمن اختصاصاتها المتبادلة.

وفي عصر تميز بتحديات العولمة وتطور الاتصالات والتبادل وترابط الاقتصاديات والحاجة إلى الحوار والانفتاح أصبحت هذه السلطات المحلية مراكز اهتمامات اقتصادية واجتماعية وسياسية وفي كل المجالات، وقد شجع هذا التطور السلطات المحلية على النظر إلى ما وراء حدودها والتطلع إلى ربط علاقات التعاون في إطار التعاون اللامركزي الدولي، والهدف الأساسي لهذا الأخير يتمثل في تحقيق التنمية المحلية لفائدة جميع سكان الإقليم من خلال تطوير القدرات الإدارية والتنظيمية للجماعات المحلية في ظل ما يعرف بالتعزيز المؤسساتي الذي يمنحها القدرة على تسيير شؤونها الداخلية بما يتماشى مع تطلعات سكان الإقليم وفي ظل التشاركية التي تأخذ بعين الاعتبار المطالب ذات الأولوية والأكثر إلحاحا.

ومع تبني الجزائر للإصلاحات في الثمانينيات تمثلت في منح نوع من الاستقلالية لهيئاتها المركزية والتقليص من التركيز على مستوى الأجهزة المركزية نتج عن ذلك اتساع نطاق صلاحيات الممثلين المحليين ومؤسسات المجتمع المدني ودخولهم في علاقات خارجية مع فواعل أجنبية وخاصة الفرنسية . ويعود ذلك إلى الاهتمام الكبير الذي حظيت به التنمية المحلية في الجزائر وخاصة مع نهاية التسعينيات والذي تزامن مع تحسن الأوضاع الاقتصادية وخاصة الأمنية أفرز ذلك تطورا للعلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية، مما جعل الجزائر قبلة لاستقطاب البرامج والاتفاقيات التعاونية اللامركزية، وعلى إثر ذلك تم توقيع عدة اتفاقيات في مجالات مختلفة منها اتفاقيات "الخروب وميلوز" "سطيف وليون" تيشي و"إيبيناي سور سين "، والتي ساهمت بشكل ولو بسيط في التنمية المحلية، على الرغم من كونها اقتصرت على مجالات محددة على حساب مجالات أخرى أكثر أهمية، حيث ركزت على البيئة وإدارة المساحات الخضراء والصحة والتنمية الحضرية، وهي مجالات ترتكز على الجانب الاجتماعي للتنمية المحلية وإهمال الشق الاقتصادي للتنمية المحلية، فأساس التعاون اللامركزي هو تعزيز السلطات المحلية وتحقيق الحكم المحلي، وبناء مجتمع تشاركي بالإضافة إلى تعزيز تنمية اقتصادية محلية من أجل النهوض بمختلف القطاعات والوصول إلى تنمية محلية دقيقة.

ولعل أبرز المعوقات التي كانت عقبة في تحقيق أثر ملموس لهذه الاتفاقيات هي أساسا ترتكز في المعوقات السياسية من خلال استمرار الدور الوصائي للسلطة المركزية، بالإضافة إلى الصعوبة التي يواجهها هذا الشكل من التعاون الدولي في نموه ورقيه وتجسيد مشاريعه ميدانيا، خاصة ما يتعلق بالصعوبات ذات الطابع القانوني بسبب الفراغ

أو الغموض المتواجد في التشريعات الوطنية، كما لا نهمل باقي العراقيل الأخرى المتعلقة بالتعاون اللامركزي بحد ذاته أو الفواعل القائمة عليه.

ولذلك كان لابد من إعطاء بعض التوصيات من منطلق دراستنا لهذا الموضوع والتي تتمثل أساسا في:

- للتغلب على أوجه القصور المذكورة من الضروري إضفاء طابع احترافي على التعاون اللامركزي من قبل السلطات المحلية في الجزائر، التي تستفيد من كونها أكثر تجهيزا على المستوى البشري خاصة، لتكون قادرة على تلبية توقعات الشركاء بشكل كافي.

- تطوير ورصد وتقييم المشاريع، وينبغي أن يشجع شركاء التنمية على إنشاء مشاريع طويلة الأجل للمشاريع لمرة واحدة.
- كما أن مشاركة السكان والمجتمع المدني على نحو أفضل، ستكون إضافة إلى قبول المشاريع والبرامج.
- جعل إجراءات التمويل أقل تعقيدا. وتعزيز تنفيذ أطر المشاورات بين شركاء التنمية لتجنب تداخل المشاريع.

- جعل إجراءات التمويل أقل تعقيدا. وتعزيز تنفيذ أطر المشاورات بين شركاء التنمية لتجنب تداخل المشاريع.
- التخفيف من سياسة التمركز: من خلال إعطاء صلاحيات اكبر للفواعل المحلية، وخلق جو عمل ملائم في إطار من التعاون ومن أجل تحقيق تنمية محلية شاملة.
- وأخيرا ومع صدور المرسوم التنفيذي رقم (329/17) المتعلق بالتعاون اللامركزي والذي يحدد كيفيات تنظيمه ، يعتبر كحافز لتحقيق ديناميكية وفعالية في علاقات التعاون اللامركزي التي تقوم بها الجزائر، ويبقى التطلع مستقبلا لتدعيمه بقوانين أخرى من أجل تقديم إسهامات أكبر في مجال التنمية المحلية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الموسوعات والمعاجم:

1. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مركز الطباعة الحديثة، 1990.

2. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط2، بيروت: دار المشرق، 2001.

الكتب :

3. بوحوش عمار ، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد مذكرات البحوث**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2007 .

4. بوضياف، عمار، **شرح قانون البلدية**. ط1، الجزائر: جسور للنشر و التوزيع ، 2012 .

5. رشيد، زرواتي ، التنمية بين الميادين، **النظريات والنماذج**. ط1، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع ،2017

6. عبد الحميد، عبد المطلب، **التمويل المحلي و التنمية المحلية**. مصر: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001.

7. غضبان، فؤاد ، **التنمية المحلية ممارسات و فاعلون**. لبنان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015 .

8. المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، "إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات –خيارات وتوجهات"، **ملتقى التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات** ، جامعة الدول العربية ، جوان 2010.

المجلات:

9. اقتصاديات المال والأعمال (JEBE). الجزائر.

10. آكلي، زكية ،كافي فريدة ، "التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق"، **مجلة**

11. برابح، محمد ، "مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر"، **مجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات**. العدد 11.

12. بكور ،عبد المنعم، "التعاون اللامركزي نحو تبني مقاربة جديدة في العلاقات الدولية"، **مجلة الأحداث العربية**. الرباط، 2013 .

13. بلال، فؤاد، "التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية في التشريع الجزائري: الضوابط والمعوقات"، **مجلة الاجتهاد القضائي**. العدد 16، مارس 2018 .

14. بن جمعان، محمد سالم، "دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المجتمعات المحلية– دراسة مسحية ميدانية على

15. بن ناصر، وهيبة، "التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، "**مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**. العدد 06، جامعة البليدة.

16. حجاب، عبد الله، "التنمية المحلية.....النظريات والاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها"، **مجلة الدراسات القانونية والسياسية**. العدد 6 ، جوان 2017 .

17. رحوي، عائشة ، "الحكم الراشد المحلي ودوره في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر"، **مجلة ابعاد**. العدد04، جانفي 2017 .

18. سلامي، اسماء ،"دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة الشريعة و الاقتصاد**. المجلد05، العدد10.

19. سليماني، محمد، بايزيد، علي، "أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة الاقتصاد والتنمية**– مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 03 جوان 2015 .

20. عبد الجبار، سعد الدين ، شتاتحة ،عمر،" التنمية المحلية المستدامة، محصلة حتمية لكرونوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي"، **مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**. العدد 03، الجزائر.

21. عيسى محمد، عبد الشفيع، "مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية"، **مجلة البحوث اقتصادية عربية**. العددان 43– 44 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008 .

22. عينة من منظمات المجتمع المدني (التنموية) بمحافظة حظر موت"، **مجلة الاندلس للعلوم الإنسانية الاجتماعية** . المجلد09، العدد05، جانفي 2015 .

23. غربي، أحمد، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، عدد 04 ،2010 .

24. مباركية، منير ، "التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**. رقم 2، العدد 6، جامعة الجلفة، 2017.

25. مولفرعة، فاطمة الزهراء ، عصماني، مختار، "دور الإدارة المحلية في صنع السياسة العامة في الجزائر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية المستدامة"، **مجلة البشائر الاقتصادية**. العدد الأول ،جامعة سطيف ، سبتمبر2010 .

الوثائق الحكومية (وثائق رسمية)

26. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الامانة العامة للحكومة، مرسوم رئاسي رقم 08-88، المتعلق بالتصديق على اتفاقيات الشراكة بين الحكومة وحكومة الجمهورية الفرنسية،(الجريدة الرسمية، العدد 37 ، 22 جوان 2008).

27. (ــــــــــــــ)، الامانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم329/17، المتعلق بتحديد كيفيات اقامة علاقات التعاون اللامركزي، بين الجماعات المحلية الإقليمية الجزائرية والأجنبية، (الجريدة الرسمية رقم 68، 28 نوفمبر 2017).

28. (ــــــــــــــ)، الامانة العامة للحكومة، قانون رقم 11-10، المتعلق بالبلدية، (الجريدة الرسمية رقم37، 22جويلية2011).

29. (ــــــــــــــ)، الامانة العامة للحكومة، قانون رقم 12-7، المتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية العدد 12، 29-02- 2012).

30. المملكة المغربية، وزارة الداخلية المديرية والعامة للجماعات المحلية، **دليل التعاون اللامركزي**، منشورات مركز التوثيق للجماعات المحلية، الرباط، 2005.

الدراسات غير المنشورة:

31. بلخير، محمد، "التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية ،دراسة ميدانية لولاية تمنراست"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع) ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2005/2004 .

32. بودانة، كمال، " أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية، دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل)، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014/2013 .

33. تلي، محمد إسلام ، "دور السياحة في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية غرداية"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص تسويق وخدمات) ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ، 2010 .

34. حمادو، فتيحة، "دور التعاون اللامركزي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر" ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص إدارة الجماعات المحلية)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2016/2015

35. خنفري، خيضر، "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2011/2010 .

36. طالبي، يمينة ، "الدور التنموي للجماعات المحلية– دراسة حالة ولاية البيض"، (مذكرة لنيل شهاد الماستر في شعبة العلوم السياسية، تخصص، سياسات عامة وتنمية)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة سعيدة، 2016/2015

37. عليان، رادية، "التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي ما بين 1980، 2012"- دراسة لحالتي تعاون جزائري ـأوربي"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم وسياسات عامة)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015 .

38. مختاري، نسيمة ، " **التعاون اللامركزي الدولي من أجل التنمية المستدامة**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون: فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي)، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2012 .

39. مقداد، خميسي، "واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2008)، حالة ولاية المدية"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009/2008 .

40. يخلف، محسن، "دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة"، (مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية)، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2014/2013.

41. يرقي، كريم، "دور الجماعات الاقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر-دراسة حالة –"، (مذكرة لنيل شهادة الماجيستير)، كلية العلوم الاقتصادية جامعة المدية، 2010/2009 .

الملتقيات :

42. سالم، نصيرة ، الفكر البيئي بمشاريع التنمية المحلية بالجنوب(دراسة ميدانية بولاية بسكرة ،**ملتقى آليات حماية البيئة** من تنظيم مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر العاصمة، 30 ديسمبر2012 .

43. خشمون، محمد، قريد، سمير، التنمية المحلية والمشاركة الاجتماعية مقاربة مفاهيمية وتاريخية، **الملتقى الوطني الأول حول: التسيير المحلي بين إشكاليات التمويل و ترشيد قرارات التنمية المحلية – البلديات نموذجا**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (قسم علوم التسيير)جامعة 8ماي 1945 قالمة ،يومي 8-9نوفمبر 2016 .

مقالات منشورة في المواقع الالكترونية

44. ناجي، عبد النور ، نحو تفعيل دور الادارة المحلية(الحكم المحلي) الجزائري لتحقيق التنمية الشاملة، جامعة عنابة، الجزائر، على الرابط:

<http://www.univchlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_19.pdf>

45. باشوش، نوارة ، " في اخر تقرير فرنسي حول الهجرة"، 2015/09/27. على الرابط:

< **https// www.ecchoroukonline.com**>

46. سوينربرن، جوين واخرون ، **التنمية الاقتصادية المحلية**، (على الخط)، واشنطن، البنك الدولي، ،على الرابط:

<www.world bank , org/intled/ 552648110746926821 3/led premer arabic>

المواقع الإلكترونية :

47. البنك الدولي، وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، **الدليل الإرشادي السريع لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي**، واشنطن، أكتوبر 2011 ، على الرابط:

<Siteresources.worldbank.org/INTLED/552648-1107469860149/22262560/led-pamphlet-arabic.pdf>

48. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، على الموقع:

< http://www.interieur.gov.dz/index.php/ar>

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

المراجع باللغة الفرنسية:

الكتب :

1. PATRICE, Noisette, VIRGINIE, Rachmuhl, **Coopération Décentralisée et Développement Urbain .l'intervention des collectivités territoriales**, le Groupe de recherches et d'échanges techno-logiques ,ministère des affaires étrangères européennes ,2007.
2. VINCINT ,Aury, **Coopération Décentralisée et Intercommunalités**, détraction générale de la modalisation du développement et des partenariats, étude, ministère des affaires étrangères, mai2012 .
3. ZAPATA, Gareshe Eugene**, Internationalisation Des Villes et Coopération Décentralisée Entre L'Union Européenne et L'Amérique Latine,** manuel pratique, ministre des affaires étrangère et européenne, direction général de la coopération international et du développement group collet ,2008.

المجلات:

4. AkARKAR, Arezki, "Coopération Décentralisée et Développement Territorial : l'expérience franco- algérienne" ,**revue de recherches et études en développement**, Volume 02, Numéro 03 ,université de Bejaia, 2007.
5. DRIS,Cherif, "La Coopération Décentralisée Come Politique Publique Local A Dimension International: un exercice de jeu d'acteur complexe," **journal algérien des politiques publiques**. volume04, Numero 01, 2011 .
6. TAIB, Essaid, "La Coopération Décentralisées De Collectivités Territoriales", **Revue Algériennes Des Politiques Publiques** . N°05-octobre 2014.

الوثائق الحكومية (وثائق رسمية):

7. La République Française, Assemblée National Et Le Sénat ,loi N°147/2007, relative A l'action extérieure des collectivités territoriales et de leurs groupement,(journal officiel n147-2007, 06-02-2007).

الدراسات غير المنشورة:

8. ARROUDJ, Thanina," La Coopération Décentralisée franco- Algérienne: cas Du Partenariat Entre Les Villes D'Epinay –Seine et de Tichy**"**,(en vue de l'obtention du diplôme de master en sciences économie du développement et gouvernance), université Abderrahmane mira de Bejaia 2016/2017.

9. BAIDJA ,Cassius Jean Soussou, "Décentralisation et Coopération Décentralisée au bénin :ver légitimations des espaces publiques locaux pour le développements des collectivité locales". (Mémoire de diplôme d'études approfondies En études du développement), Université de Genève ,2003-2004

10.KARZAZI ,Mohsine, "La Coopération Décentralisée franco- Marocaine : Entre Coopération Et Développement Et Diplomatie économique D'Influence" , (thèse de doctorat) , Droit , université de cergy- pontoise,2012/2013.

11.LESAT ,Samuel,"Les Réseaux De Coopération Décentralisée et a mobilisation Des Acteurs : l'exemple alsacien**"**,(mémoire de 4eme année d' I.E.P)université robert Schuman institut d'études politiques de Strasbourg, juin 2008.

12.OGANDAGA, Natyango Gwenaelle Catherine, La Coopération Décentralisée Entre Collectivités Territoriales Françaises Et Africaines : Les leviers de l'implication et de la Réciprocité" ,**(**doctorat sciences de gestion) , école doctorat le sciences économiques**,** université de lille1,19/05/2004**.**

13.GUINET, Violaine, "Les Pratique De Coopération Décentralisée Pour Les Développement : L'Exemple Des Villes Bretonnes",(mémoire de maitrise de sciences technique aménagement), université Nantes, juin2005 .

14. JOSé NZAU , Wakadila,"La Coopération Décentralisée, Une Valeur Sure Pour Une Développement Local Assurée". Disponible sur : <https ://www.congovirtuel.com/memoire_jose_nzau.pdf>

المؤتمرات:

15.PLACIE Muama, Mulumba Ngandu, "les acteurs territoriaux, et le développement local une étude de cas congres" ,**9^{e} Congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat et de l'Innovation**, Nantes,France,20-22,mai,2015.

التقارير:

16.AMMAR, Mohamed**, La Coopération Décentralisée Franco- Marocaine- Cas de l' oriental-oujda- Maroc** ,(rapport de recherche) , faculté de droit et science politique de Reims,2016 .

17. BONDO, Martin, BALKWiSHA , Nyonyo Martin**, La Coopération Décentralisée Dans L'Espace Francophone**, rapport de recherché APF document N°12, 09-12 Juillet 2013 .
disponible sur :<http// :apf, francophonie, org ,la coopération décentralisation>

18. HUNAULT , Michel, **La Coopération Décentralisée et le Processus d' élargissement de L'Union Européenne, rapport de députe de Loire atlantique** ,ministère des affaires européenne,2003 . Disponible sur : **<http ://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/034000651.pdf>**

19. MESTER, Chritsophe, PINAL Puig Gemme , **Coopération Décentralisée Quelque Leçons Déterrai Sur Les Pratiques Des Autorités Locales en Matières de Développement**, rapport de synthèse ,programme finance par l'union européenne, Version02 , septembre 2015.

المواقع الالكترونية :

20. Pelletier, Jacques, Président du Comité préparatoire, Avant-propos du Livre blanc des Assises , de la Coopération et de la Solidarité Internationale disponible sur : < http ://www.globenet.org/assises/livre-blanc/avant-propos.html>

21. HUSSON ,Bernard, "la coopération décentralisée, légitimer un espace public local au sud et al 'est" , Centre international d'études pour le développement local. Juillet2000.disponible sur:
<https ://groupe-initiatives.org/IMG/pdf/traverse_7.pdf>

22. ADRAR, Hocine, "Tichy jumelée à la ville D'Epinay- Sur- Seine, journal el watan", Publié le: 22-07-2014. Disponible sur : <**https ://www.djazairess.com/fr/elwatan/465406**>

23. AFCCRE,"Un Jumelage : qu'est- ce que c'est" , publiée LE :17-03-2011.disponible sur : <**http ://www.afccre.org/fr/articles/un-jumelage-qu%E2%80%99est-ce-que-c%E2%80%99est#.Wwfy6DTt7IU** >

24. ALGÉRIE PRESSE SERVICE**,** "Renouvellement De La Convention de Coopération Décentralisée Entre El Khroub et Mulhouse" ,Publié le18 mars2014.disponible sur :
<http ://dzayer24.com/renouvellement-de-la-convention-de-cooperation-decentralisee-entre-el-khroub-et-mulhouse-545fdf98ac2e4ce0668c150c-a#>

25.ANNUAIRE Mairie 2018 ," Ville D'Epinay- Sur-Seine, La Marie D'Epinay-Sur-Seine et seine et sa comme". Disponible sur :< **https ://www.annuaire-mairie.fr/ville-epinay-sur-seine.html >**

26. Cités Unies France," Charte De La Coopération Décentralisée pour le Développent Durable", Avril 2004. disponible sur : <**http ://www.bretagne-solidarite internationale.org/mediastore/11/3373_1_FR_original.pdf >**

27. Cite unies France , "Le Portail de La Coopération Décentralisée" Disponible sur : **<www, cites- unies-France, org/ Etat des lieux de la coopération>**

28. Dictionnaire Sensagent.com. disponible sur : **<http ://dictionnaire.sensagent.leparisien.fr/dictionnaire/fr-fr/** >

29. Coopération Entre Mulhouse et El Khroub, historique des relations, Disponible sur: <**https ://www.google.dz/search?ei=P1IIW5fNDYHdUZywtUA&q=COOPERATION+ENTRE+MULHOUSE+ET+EL+KHROUB++Historique+des+relations&oq= >**

30. Conseil de l' union Européenne ,accord de Cotonou. Disponible sur : <**http ://www.consilium.europa.eu/fr/policies/cotonou-agreement**/>

31. Commission National de La Coopération Décentralise, Atlas français de la coopération décentralisée des actions exterieures. disponible sur: <https: //pastal-diplomatie. <**Gow.fr/ cncdesct /dyn/public/ atlas/detail projet.html ? criteres.prijid=14481** >

32. El Khroub, Constantine, Algérie – Ville et Village . disponible sur : <**http ://fr.db-city.com/--El- Khroub>**

33. Jumelage," Epinay-sur-Seine et ses villes jumelles", edito. Disponible sur : <**https ://fr.calameo.com/read/0022608251846ocd 8 e197**>

34. Mulhouse, Haut-Rhin, Grand Est, France – Ville et Village, disponible sur: <**http://fr.db-city.com/France--Grand-Est--Haut-Rhin--Mulhouse>**

35. Jumelage, epinay-sur-seine et ses villes jumelles, edito.visit in :06-05-2018. Disponible sur : <**https ://fr.calameo.com/read/0022608251846ocd 8 e197>**

36. Le Monde Diplomatique, "conventions de Lomé" **.** Disponible sur : <**https ://www.mondediplomatique.fr/index/sujet/lomeconventionsde..#..pagination-articles** >

37. Le Parisien, "Après trois ans de tradition, la ville et enfin jumelée avec Tichy l'Algérienne**,** Seine- Saint-Denis",25 juin2014.disponible sur : <**http ://www.leparisien.fr/espace-premium/seine-saint-denis-93/apres-trois-ans-de-tractations-la-ville-est-enfin-jumelee-avec-tichy-l-algerienne-25-06-2014-3950499.php>**

38. Présentation de la ville de Setif. Disponible sur : < **http ://www.setef.com/ville- setif.html >**

39. Plan lyon : carte de Lyon (69001)et infos pratiques mappg. Disponible sur : **<https ://fr.mappy.com /plan/6900-Lyon>**

40. Programme Solidarite Eau .disponible sur : **<https : //www.pseau.org/fr/1 pourcent>**

41. Programme Solidarite Eau. disponible sur : <**https :// www.pseau,org/fr/observatoire/france/cadre- Juridique**>

42. Relation Internationales des Lyon. Domaines et actions de coopération avec Sétif. Disponible sur : <**http ://www.economie.grandlyon.com/fileadmin/user_upload/fichiers/site_eco/20130522_gl_ri_cooperation_lyon_setif_dza_actions_fiche.pdf>**

43.ZINEB Abbès, "Réactivation des échanges entre les villes D' Alkhroub (Constantine) et de Mulhouse(France)", Publié le 07 Janvier 2014 , disponible sur : <**https ://www.algerie1.com/actualite/reactivation-des-echanges-entre-les-villes-d-el-khroub-et-de-mulhouse-france>**

مراجع باللغة الانجليزية:

مقالات منشورة في المواقع الالكترونية:

44. Decentralized Cooperation, Available at : <**http//:gestrimsan.malga,en/escport/sites/default/economic/gestrisam/portal/menu/seccion0011/documents**>

مراجع باللغة الاسبانية:

الكتب :

45.DEL HUERTO , Romero Maria,**Introduction a la coopération desentralizda** observatorio de la cooperation descentralizada local UE.AL .modulo2,barcelona,2007.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**أ – و**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتعاون اللامركزي الدولي	**09**
المبحث الأول: مفهوم التعاون اللامركزي الدولي	**10**
المطلب الاول: السياق التاريخي لتطور التعاون اللامركزي الدولي	**10**
المطلب الثاني : تعريف التعاون اللامركزي الدولي	**15**
المطلب الثالث: خصائص التعاون اللامركزي الدولي	**23**
المطلب الرابع: أهداف التعاون اللامركزي الدولي	**25**
المبحث الثاني: تنظيم التعاون اللامركزي الدولي	**28**
المطلب الاول: وسائل التعاون اللامركزي الدولي	**28**
المطلب الثاني: مراحل التعاون اللامركزي الدولي	**29**
المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في التعاون اللامركزي الدولي	**32**
خلاصة	**38**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية	**40**
المبحث الأول: ماهية التنمية المحلية	**41**
المطلب الاول: نشأة وتطور مفهوم التنمية المحلية	**41**
المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية	**44**
المطلب الثالث: مبادئ وركائز التنمية المحلية	**46**
المطلب الرابع: أهداف التنمية المحلية	**49**
المبحث الثاني: نظريات وأبعاد التنمية المحلية	**51**
المطلب الاول: نظريات التنمية المحلية	**51**
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المحلية	**55**
المبحث الثالث: مجالات واستراتيجيات التنمية المحلية	**57**
المطلب الاول: مجالات التنمية المحلية	**57**
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية المحلية	**59**

خلاصة	65
الفصل الثالث: واقع التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي ودوره في التنمية المحلية	66
المبحث الأول: الخلفية التاريخية للتعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي، الظروف والاطار القانوني	68
المطلب الاول: تاريخ التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي	68
المطلب الثاني: التنظيم القانوني للتعاون اللامركزي في الجزائر	78
المطلب الثالث: خصائص التعاون اللامركزي في الجزائر	81
المطلب الرابع: أهداف التعاون اللامركزي حسب التشريع الجزائري	82
المبحث الثاني: حالات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي	84
المطلب الاول: اتفاقية التعاون اللامركزي بين مدينتي الخروب وميلوز (Mulhouse)	84
المطلب الثاني: اتفاقية التعاون اللامركزي بين مدينتي سطيف و"ليون" (Lyon)	90
المطلب الثالث: اتفاقية التعاون اللامركزي بين مدينتي تيشي وإبيناي سور سين D'Epinay-Sur-Seine	95
المبحث الثالث: تحديات التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي	102
خلاصة	106
الخاتمة	108
قائمة المصادر والمراجع	110
الملخص	
الفهرس	

الملخص:

يعتبر التعاون اللامركزي الية من اليات تسيير المشاريع الهادفة الى تحقيق التنمية المحلية التي تعد احد المهام الرئيسية للجماعات الاقليمية في تسييرها للشؤون المحلية، خاصة بعدما ان اثبت النمط المركزي محدوديته، وتزداد اهمية التعاون اللامركزي اكثر في الدول النامية وذلك كوسيلة لنقل المعرفة وتبادل الخبرات واختصار الوقت لتحقيق التنمية، والجزائر كغيرها من الدول ليست في منأى عن ذلك بل اعتمدت هذا النوع من التعاون في محاولة لتكريس اللامركزية والدفع بعجلة التنمية المحلية.

تعالج هذه الدراسة واقع التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي من خلال التطرق الى جوانب متعددة اهمها السياق التاريخي لهذا التعاون و الاطار القانوني له، اضافة الى بعض تجارب التعاون التي جمعت بين المدن الجزائرية مع نظيرتها الفرنسية واثر اتفاقيات التعاون على التنمية المحلية.

ويمكن القول ان اهم ما خلصت اليه هذه الدراسة هو وجود مجموعة من التحديات التي منعت الاستفادة الحقيقية من الفرص التي يمنحها نمط التعاون اللامركزي لتحقيق التنمية المحلية عبر مختلف المشاريع التي تشترك فيها الجماعات المحلية بموجب اتفاقية تبادل او تعاون، ومن اهم المعوقات التي يلاقيها التعاون اللامركزي في الجزائر، لاسيما منها القانونية تمثلت في غياب اطار قانوني ينظمه، بالإضافة الى الرقابة المشددة على الاجهزة المحلية المنتخبة مما يحد من هامش المبادرة لديها بالاضافة الى جملة من العوائق الاخرى ذات الطابع التقني والبشري

Absatract :

Decentralized cooperation is a mechanism for conducting projects aimed at local development which is one of the main tasks of regional groups in their conduct of local affairs, especially after the central model has proved its limitations. Decentralized cooperation is more important in developing countries as a means of transferring knowledge, exchanging experiences and shortening time to achieve development. Algeria, as other countries, has adopted this kind of cooperation in an attempt to consolidate decentralization and push forward local development.

This study deals with the reality of the Algerian-French decentralized cooperation by addressing several aspects. The most important of which is the historical context of this cooperation and its legal framework. In addition to some experiences of cooperation between the Algerian cities and their French counterparts, and the cooperation agreements on local development.

It can be said that the main conclusion of this study is the existence of a set of challenges that prevented the real benefit of the opportunities offered by decentralized cooperation model to achieve local development through various projects involving local communities under an exchange or cooperation agreement. And the most important obstacles that face decentralized cooperation in Algeria especially legal ones represented in the absence of a legal framework to regulate it. In addition to strict control over the elected local bodies, limiting the initiative and a number of other obstacles of a technical and human nature.